الجمهوريَّة الجزائريّة الديمقراطيَّة الشَّعبيَّة

وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللّغات

قسم الآداب واللّغة العربية

الجملة في قصيدة الحدث الحمراء للمتنبي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللّغة العربيّة

تخصّص: علوم اللّسان العربي.

إعداد الطالب:

الصالح علوي

إشراف الدكتورة:

ليلى سهل

اللجنة المناقشة	الرتبة العلميّة	الصفة
زينب مزاري	أستاذة	رئيسا
ليلى السهل	دكتورة	مشرفا ومقررا
نعيمة بن ترابو	أستاذة	مناقشا

السنة الجامعيّة: 1437هـ/1438هـ 2016م/ 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكروتقدير

بسم الله والصّلاة والسّلام على رسول الله أمّا بعد:

تتبعا لقول النَّبي ﷺ (من لم يشكر النَّاس لم يشكر الله) لذا فإنّني أشكر الله الّذي وفقني لإنجاز هذا البحث، ثم أتقدّم بكلّ معان التّقدير والشّكر العميم إلى أستاذتي المشرفة الدّكتورة (ليلى سهل) على حسن إشرافها على مذكّرتي، وعلى ماقدّمته لي من توجيهات سديدة إزاء بحثي.

مقدّمة

غنيّ عن البيان أنّ الشّعر ظاهرة جماليّة في وجودها وكيانها، ولا سبيل إلى تأتّيه إلاّ من جهة اللّغة الّتي تتبلور فيها عبقريّة الإنسان، وتقوم بها ماهيّة الشّعر، الّذي يعدّ مصدرا من مصادر اللّغة الّذي اهتمّ به النّحويون القدماء أثناء التّقعيد النّحوي، فدفعهم ذلك للغوص في أعماق مضامينه، والتّبحر في تراكيبه ومفرداته؛ للكشف عن الدّلالات والإيحاءات بغية استنطاق مكنوناته. من أجل ذلك انبرى جمعٌ غفير من العلماء والنّحويّين تحت لواء الجمع والتّأليف والدّراسة حول الشّعر.

وانطلاقا ممّا سبق نرومُ في بحثنا تطبيقَ القواعد النّحويّة والدّلاليّة في شعر المتنبي، لما يمتاز به هذا الشّاعر الّذي ذاع صيته في الآفاق، من حكمة وبلاغة وجودة بيان؛ حيث إنّه ملأ الدّنيا وشغل النّاس، فلم ينفك اللغويّون يتدارسون شعره من كلّ الجوانب؛ لذلك وقع اختيارنا على موضوع الجملة من أجل أن ندرسها في نموذج من شعر المتنبي، لما يتّصف به من قوة ويعجّ به من تراكيب نحويّة، وأنماط مختلفة لزمت لغته الشّعريّة، ونهدف من خلالها إلى وضع مفهوم تركيبيّ للجملة، وذلك بالبحث في أصنافها التّركيبيّة بقسميها الفعليّة و الاسميّة، وتبيين وجوه الإفادة منها في تعميق علم التّراكيب العربيّ.

ونظرا لأهميّة الجملة في الدّراسات اللّغويّة و النّحويّة وارتباطها بالنّصوص التّراثيّة الأصليّة الّتي تحمل خصائص التّركيب في شعر المتنبي، و الشّغف الكبير إلى معرفة مميّزات التّركيب في شعره، والاطّلاع من خلاله على عيّنة هامّة من تراثنا العربيّ الّذي هو في حاجة ماسّة إلى بثّ روح الحياة فيه عن طريق هذا النّوع من الدّراسة المزاوجة بين المناهج اللّغويّة الحديثة ومنهج النّحاة العرب القدامى. هذه الحيثيّات والمعطيات كانت دافعنا إلى اختيار (**الجملة في قصيدة الحدث الحمراء للمتنبي**) موضوعا لهذه الدراسة.

أمّا الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فمردّها أنّ الجملة هي النّواة الأصليّة للغة؛ إذ إنَّها حظيت بالمكانة المرموقة في الدّرس اللُّغوي بعدّها نظامها الأساسيّ، إضافة إلى تكوين الباحث، أمّا اختيارنا للمدونة فهو رغبتنا الملحة في دراسة قصيدة الحدث الحمراء، الّتي تعدّ واحدة من أعظم القصائد التي كتبت في سيف الدّولة الحمداني، والتعرّف على القادة الحقيقين.

وعليه فإنّ هذا التّنويع والتفنّن في تشكيل بعض الجمل وتضييق وتقييد الإسناد أدى بنا إلى بسط الأسئلة الآتيّة:

- ما مدى تجليّات الأنماط التّركيبيّة في القصيدة؟.
- بم امتاز النّظام النّحوي للجمل في القصيدة و ما دلالته؟.

وللإجابة عن تلك التّساؤلات السَّابقة سرنا في بحثنا وفق خطة تعرض الموضوع في: مقدِّمة ومدخلٍ وفصلين وخاتمة، تطرّقنا في المدخل إلى مفهوم الجملة العربيّة بين القدماء والمحدثين، معرّجين إلى ذكر أنواع الجملة والتّقسيمات الّتي عنيت بها.

أمّا صلب الموضوع فكان في فصلين تطبيقيين، الفصل الأوّل وسمناه بـ **الجملة الفعليّة**، عرضنا فيه إلى دراسة تأصيليّة للجملة الفعليّة، متناولين البنيّة التطبيقيّة للمركّب الفعلي باعتبار المكون والنّمط الّذي تكوَّن عليه، ثمّ تطرقنا إلى عوارض الجملة الفعليّة.

أمّا الفصل الثّاني فعنونّاه بـ**الجملة الاسميّة** ،وقمنا فيه أيضا بدراسة تحليليّة للجملة الاسميّة إضافة إلى دراسة البنية التطبيقيّة للمركّب الاسمي باعتبار المكون والنّمط، وأخيرا خلصنا فيه إلى ذكر عوارض الجملة الاسميّة.

وقد اقتضت معطيات البحث اختيار المنهج الوصفي مستعينا بآليتي التّحليل والإحصاء إذ تمّ من خلاله الوقوف على الظواهر اللّغويّة، فكان التحليل و الإحصاء أداتين إجرائيتين استفدنا منهما في الجانبين النّظري والتّطبيقي، بالإضافة إلى المنهج الوظيفي الّذي استندنا إليه في الجزء التّطبيقي، وهو يقوم على تحديد العلاقات الّتي تربط بين عناصر الجملة بعضها ببعض، والوظيفة الّتي يشغلها كلّ عنصر في تركيب الجملة.

وقد واجهتنا بعض الصعوبات الّتي لا يخلو منها أي بحث ومردّ أمرها، إلى تشعّب المادة العلميّة، ممّا أدى إلى حدوث انشقاق في صفوف الباحثين واختلاف وجهات نظرهم، قلة المراجع في الجانب التطبيقي.

ومن أهم المصادر الّتي استعنّا بها في سبك أواصر بحثنا وحبك جزئياته: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد و الخصائص لابن جني و البيان لشرح الدّيوان لأبي البقاء العكبري.

وفي الأخير أحمد الله عزّ وجلّ على رحمته بي وحسن توفيقه، و أقدّم شكري الجزيل إلى الدكتورة ليلى سهل الّتي أشرفت على هذا البحث، متمنّين لها دوام الصحّة والعافيّة، كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشّكر الخالص للّجنة على قبولها مناقشة هذا البحث المتواضع.

والله ولي التوفيق

مـــدخـــــل:

الجملــة العربيّـــــــة و أنواعُــها

أولا: الجملة العربيّة بين القدماء و المحدثين

ثانيا: أنـــــواع الجملـــــــــــــة

أولا: الجملة العربيَّة بين القدماء والمحدثين.

تعدُّ الجملةُ من المباحثِ الهامةِ في الدَّرس اللُّغوي و النَّحوي؛ لذلك اهتمَّ الباحثون بدراستها منذ القدم، وتفرقوا في ذلك طرائقَ قددا، على اختلاف مشاربهم وتصوراتهم الفكريَّة، كما هي مبسوطة في كتب الرّعيل الأوَّل من النُّحاةِ، ولنَا أن نستعرض أهم الآراء في تحديدهم لمفهوم الجملة.

1- الجملة عند القدماء:

إنّ مصطلح الجملة لم يتبلور في المصنفات النحويّة الأولى: كالكتاب لسيبويه(ت180هـ) ومعاني القرآن للفراء (ت207) و المتتبع لنشأة المصطلح يجد أنّه لم يظهر على شهرته مع الدّراسات الّتي عاصرته، حيث إنّ سيبويه لم يتحدث عن الجملة بمعناهاالاصطلاحي، بل وردت بمعناها اللّغوي[1]، فيقول: « وليسَ شيٌء يضطرّون إليه إلاَّ وهم يُحاولونَ به وجهًا. وما يَجوزُ في الشّعر أكثر من أن أذكره لكَ هاهنا، لأنّ هذا موضع جمل »[2].

غير أنّ ما أورده سيبويه هاهنا، أنّه لم يتحدث عن مصطلح الجملة، فالجملة المستعملة عنده تعني « الشّيء الجامع لإفراده الضام لهم وكذلك أنيط بها بمعنى الإجمال المقابل للتفصيل فكأنّه؛ ضمَّ الفروعَ أو التَّفصيلاتِ في أصول جامعةٍ لها »[3]، ولعلّ أبرز ركنين تقوم عليهما الجملة هما:(المسند والمسند إليه)، فالإسناد هو المعيارُ الأساس الّذي أعتمد في إقامة حدّ الجملة عند النّحاة القدماء، وقد أطلق عليه عمدة الجملة أو النّواة الأساسيّة.

وفي هذا يقول سيبويه: « هذا بابُ المسند والمسندإليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ المبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك،

1 ينظر: محمّد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، مصر، (دط) ، 2003م، ص:21.

2 سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب، تحقيق : عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (دط) ، 1988م، ج1، ص:32.

3 حسين عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص:26.

وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء، ومما يكن بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده »[1]، وانطلاقا من هذا الطّرح نجد أنّه لم يستخدم مصطلح الجملة، وإنّما تحدث عنها من خلال العناصر الّتي تقوم عليها (المسند والمسند إليه)، كما يبدو أيضا في هذا السّياق أنّ الجملة عنده قسمان: (اسميّة وفعليّة) والاسميّة ما بدئت باسم: (عبد الله أخوك)، والفعليّة ما بدئت بفعل: (ذهب عبد الله).

لكنّ سيبويه كانت له وجهة نظر أخرى حينما عدّ المسند هو المبتدأ والخبر هو المسند إليه، إذ إنَّه يقول في هذا: « فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه »[2].

و لعلّ أوّل من استخدم مصطلح الجملة هو المبرّد (ت 285 هـ) فقد ذكرها في باب الفاعل بقوله: « وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسنُ السّكوت عليها، وتجب بها فائدة للمخاطب. فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زبد »[3]، ممّا سبق نجد أنّ المبرّد قدّم تعريفا اصطلاحيّا للجملة.

بيدأنّه تحدّث عن طريقة الإسناد والمكونات الأساسيّة الّتي تقوم عليها الجملة، سواء أكان ذلك في الجملة الفعليّة من (فعل وفاعل)، أم في الجملة الاسميّة من (مبتدأ وخبر)، كما تحدث عن الفائدة الّتي يحسن السّكوت عليها.

وهذا ما ركّز عليه من بعده تلميذه ابن السرَّاج (ت 316 هـ) الّذي استخدم مصطلح الجملة المفيدة، ويقول: « والجمل المفيدة على ضربين : إمّا فعل وفاعل وإمّا مبتدأ وخبر، أمّا الجملة التي هي مركّبة من فعل وفاعل، فنحو قولك :« زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه، وبكر قام

1 سيبويه، الكتاب، ج1، ص:23.

2 المصدر نفسه، ج2، ص:78.

3 المبرّد (أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد) ، المقتضب، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، مصر، (دط) ، 1994م، ج1، ص:146.

أبوه، أمّا الجملة التي مركّبة من ابتداء وخبر فقولك : زيد أبوه منطلق »[1]، ومن هنا نلحظ أنّ التّعريف الّذي أورده ابن السرَّاج، أنّه يذهب إلى الرّبط بين مفهوم الجملة سواء أكان ذلك في الجملة الفعلية (فعل + فاعل) أم في الجملة الاسميّة (مبتدأ + خبر) وإن كان لم يصرح بالتسميّة وتحدث أيضا عن معيار الإفادة في عملية الإسناد.

أمّا ابن جني (ت 392هـ) فذهب إلى التّسوية بين الكلام والجملة في قوله: « وأمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه. وهو الّذي يسميه النّحويون الجمل نحو : زيد أخوك وقام مُحَمَّد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءٍ وعاءٍ، في الأصوات وحسٍّ، ولبٍّ، وأفٍّ، وأوّهِ، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو الكلام »[2].

إنّ التّعريف المنوط به حول الجملة، أن تكون تامة المعنى وتحصل بها الفائدة و الاستقلال، فهو بذلك يرى أنّ كلاًّ من- الكلام والجملة- يؤدّيان معنىً مستقلاً بنفسه.

كما يذهب بقوله : « فالكلام إذًا إنّما هو جنس للجمل التّوام : مفردها، ومثناها، ومجموعها؛ كما أنّ القيام جنس للقومات : مفردها ومثناها ومجموعها »[3]، فهذا إنّما يدلّ على أنّ الكلام قد يكون جملةً واحدةً، مثلما قد يكون عددا كبيرا من الجمل؛ لأنّ الكلام عبارة عن سلسلة من الجمل .

أمّا مفهوم الجملة عند أحمد بن فارس (ت 395هـ)، - مشيرا في ذلك إلى الكلام- فقوله : « زعم قوم أنّ الكلام ما سمع وفُهِمَ، وذلك قولنا : "قام زيد" وذهب عمرو »[4]، نجد أنّ ابن فارس من خلال هذا التّعريف قد أورد شرطين أساسين للكلام هما : شرط السَّماع أي كلّ ما

1 ابن السرّاج (أبو بكر بن مُحَمَّد) ، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين فتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ج1، ص:64.

2 ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص، تحقيق : مُحَمَّد علي النجّار، دار الكتاب المصرية، القاهرة، مصر، (دط)، 1952م، ج1،ص:17 .

3 المصدر نفسه ، ج1، ص:27.

4 ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا) ، الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق : أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،ط1، 1997م، ص:47.

هو مسموع عن العرب، فهو بذلك أخرج كل ما كتب ودوّن لأنّه لا يعدّ كلاما، كما اشترط أيضا شرط الإفادة في مثل قوله : قام زيد ⟵ تسمى كلاما عند النَّحويين .

لو قام زيد ⟵ تسمى كَلِمًا عند النَّحويين.

فالعبارة الأولى حققت الإفادة، أمّا العبارة الثَّانيّة فلم تأتِ إلاّ شرطيَّةً لتكون بذلك جملة غير مفيدة عند النَّحويين، فمن خلال التّعريف نستطيع القول: إنّ الكلامَ والجملةَ وجهان لعملة واحدة.

فهذا عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) قد سوى بين الكلام والجملة، يقول: « ومختصر كلّ الأمر أنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنّه لا بدَّ من مسند ومسند إليه، وكذلك السَّبيل في كلّ حرف يدخل على جملة »[1]، ويشير في مقولته الآنفة الذّكر إلى شرط الإسناد في الجملة، إذ إنّ أساسها هو المسند والمسند إليه، ويتخذ من التَّأويل طريقه الثَّاني إن خلت الجملة من التّركيب الإسنادي[2].

أمّا الزمخشري فقد رأى (ت 538 هـ)، أنّ كليهما- الكلام والجملة- متساويان، وهذا يعني حدوث التّداخل بين المصطلحين، ويظهر ذلك في قوله: « والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك : زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك : ضُرِبَ زَيْدٌ، وانطَلَقَ بكر، وتسمى جملة »[3].

ويظهر جليّا من هذا التّعريف الّذي أوردناه، أنّ الزّمخشري أتى بمثالين مختلفين، زيد أخوك وهو اسم على مسمى، أمّا المثال الثَّاني، فنحو: بشر صاحبك وهو اسم يدل على معنى وصف .

1 الجرجاني، (عبد القاهر) ،دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمّد شاكر ، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط3 ، 1992م، ص:7 .
2 ينظر: مسعود بن سعيد بن سالم الحريري، الجملة في الدّرس اللّغوي العربيّ الحديث، كنوز المعرفة، عمّان، الأردن، 2016م، ص:29.
3 الزّمخشريّ، (محمود بن عمر) ، المفصّل في علم العربيّة، تحقيق : سعيد محمود عقيّل ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص:8.

و قد عقّب عليه ابن يعيش(ت 643 هـ) في شرحه للمفصل بقوله: « لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، و يسمّى الجملة، نحو: زيد أخوك، وهذا معنى صاحب الكتاب – الزّمخشري – المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى »[1]، فهو بذلك يحذو حذوه ، إلاّ أنّه أضاف على ما قاله الزّمخشريّ (مستقل بنفسه) و(مفيد)، إلى أنّ كليهما يفيدان معنًى واحدًا.

كما نجد ابن الحاجب(ت 646 هـ) يدعو للمساواة بين الجملة والكلام، وهذا ما ألفيناه في قوله: « والجملة ما وُضِعَ لإفادة نسبة وتسمَّى كلاما »،[2] فالنّسبة المناط بها، هي الّتي تهدف إلى إفادة السّامع معنىً يحسن السُّكوت عليه.

ومن الّذين لم يفرقوا بين الكلام والجملة ابن مالك (ت 672 هـ) في كتابه التَّسهيل فعرّف الكلام بقوله: « ما تضمّن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته »[3]، فابن مالك هاهنا اشترط في المركّب الإسنادي، أن يكون مقصودا لذاته حتّى يتحقق الكلام.

ويفرّق الرَّضي الأستراباذي (ت 686 هـ) بين المصطلحين الجملة والكلام وذلك بأنّ الجملة « ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أو لا، كالجملة الّتي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسميالفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمّن الإسناد وكان مقصودا لذاته، فكلّ كلام جملة، ولا ينعكس»[4] فالفرق بين الإسناد الأصلي وغير الأصلي، هو أنّ الأوّل يقصد به إسناد الفعل إلى فاعله، وإسناد الخبر إلى المبتدأ، أمّا الثّاني فيقصد به إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصّفة

1 ابن يعيش، (موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصّل ، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، (دط) ، (دت) ، ج1، ص:18.

2 ابن الحاجب، (جمال الدّين أبو عمر عثمان بن عمار) ، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (ط1)، 1985م، ص:17.

3 ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، (دط)، 1967م، ج3، ص:33.

4 الرضي،(محمّد بن الحسن الأستراباذي) ، شرح الرّضي لكافيّة ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثّقافة والنّشر بالجامعة، الرياض، السعوديّة، (ط1)، 1993م،ج1، ص:18.

المشبّهة و الظرف، فإنَّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة عند الرَّضي، نحو: أقائم الزيدان، والمقصود بذاته: هو الإسناد الّذي تتحقّق معه الفائدة[1].

وقد ناقش هذ القول رابح بومعزة في إطار حديثه عن مفهوم الكلام عند الأستراباذي مشيرا بذلك إلى أنّ الكلام هو:« التّركيب المتضمّن إسنادا أصليّا مقصود لذاته له كيان مستقل بنفسه مؤد معنى مفيدا يحسن السكوت عليه »[2].

اللاَّفت للنظر أنّ تقسيم الجملة لم يُسْبَكْ بمتانةٍ إلاّ مع ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) الّذي اتّسم تقسيمه بالتفاته إلى فكرة إمكان تعدّد الإسناد في الجملة، فيعرفها بقوله:« والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِبَ اللّصُ و: أقائم الزيدان؟، وكان زيد قائما، وظننته قائما »[3] وقوله: « اعلم أنّ اللّفظ المفيد يسمى: كلاما وجملةً، ونعني بالمفيد ما يحسن السُّكوت عليه، وأنّ الجملةَ أعمُّ من الكلام، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس »[4]، من هنا نجد أنّ ابن هشام يفرق بين المصطلحين، فالجملة عنده أعم من الكلام، وهذا ما نستشفه في قوله:« ألاَ ترى أنّ، نحو: قام زيد من قولك: إن قام زيد، قام عمرو، يسمّى جملة، ولا يسمّى كلاما؟ لأنّه لا يحسن السُّكوت عليه، وكذا القول في جملة الجواب»[5].

من خلال هذه التَّعريفات الّتي أوردناها، نجد أنَّ ابن هشام الأنصاري اعتمد على معيار الحجم (الصغرى والكبرى)، ورغم أنّ هذه الأمثلة تفيد فائدة تامة « ممّا يجعل مصطلح الكلام

1 ينظر: فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، ط2، 2007م، ص:25.

2 رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسناديّة الوظيفيّة في النّحو العربي، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، سوريا، (دط) ،2008م، ص:22.

3 ابن هشام (أبو مُحَمَّد بن عبد الله جمال الدّين بن يوسف) ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مُحَمَّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، (دط)، 1991م، ج2، ص:431.

4 ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، عماد شؤون المكتبات، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1981م، ص: 35.

5 المصدر نفسه، ص:35.

ينطبق عليها، فإنّ ابن هشام يُسَارِعُ فيؤكّد أنّ القصدَ من هذه الأمثلة الإشارة إلى الإسناد وليس الدّلالة على الإفادة»[1].

غير أنّه يؤكّد على مدلول كل من المصطلحين بقوله:« وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين، كما يتوهمه كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة، والصّواب أنّها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة. وكلّ ذلك ليس مفيدا فليس بكلام »[2]، نجد أنّ ابن هشام يفرق بين الكلام الّذي يؤدّي معنى مستقلا بذاته، وبين الجملة الّتي لا تُؤدّي معنًى مستقلا إلاّ إذا كانت داخل التّركيب متضمنةً مسندا ومسندا إليه.

كما أنّ ابن هشام قسَّم الجملة إلى ثلاثة أقسام، وهذا واضح في قوله: « فالاسميَّة هي الّتي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيّون، والفعليّة هي الّتي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِبَ اللّصُ، وكان زيد قائما وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم، والظرفيّة المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: (أعندك زيد) و(أفي الدَّار زيد) إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما »[3]، نجد أنّ ابن هشام في تقسيمه للجملة اهتمّ بالشَّكل دون المعنى، وهذا واضح بيّن، نحو قوله: « الّتي صدرها اسم، فالجملة المصدّرة بالاسم هي اسميّة، وبالفعل هي فعليّة، وبالظرف هي ظرفيّة، ويقصد بصدر الجملة المسند والمسند إليه »[4].

ونخلص أنّ جلّ التعريفات الّتي تبحث في هذا المصطلح عند بعض النّحاة القدماء في كيفية تحديدهم لمفهوم الجملة، تبين لنا أنّ بنيَّةَ الجملة العربيّة قوامُها أسَاسَانِ– الدَّعامة والرّكيزة

1 علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، (ط1)، 2007م، ص: 23.

2 ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص:431.

3 المصدر نفسه، ص:38.

4 ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986م، ص:50، 52.

الأصليّة لها –(المسند والمسند إليه)، إلاّ أنّ تقسيماتهم للجملة كانت متعددة من نحويّ إلى آخر (ثنائيّة وثلاثيّة ورباعيّة)، أمّا ما اختلف فيه فكانت لهم وجهات نظر حول تأصيلهم لهذا المصطلح.

2- الجملة العربية عند المحدثين:

إنّ الحديث عن الجملة في الدّرس العربيّ الحديث، لا يختلف كثيرا عمَّا ذهب إليه النُّحاة العرب في تأصيلهم للجملة، غير أنّهم تأثروا أيّما تأثر بالدّراسات الغربيّة الحديثة الَّتي أضفت للجملة شحنات تعجّ بمفاهيم واصطلاحات مختلفة، وربما أمكن الولوج لعالم الجملة برؤى مسبقة، وهذا ما أحدث لجبًا وتضاربًا في الآراء حول تحديد مفهوم الجملة بين النّحاة المحدثين، فبدأت الأضواء تسلط على الجملة: تنظيرا وتطبيقا.

إنّ من بين الّذين تناولوا الجملة في الدّرس العربّي الحديث عبد الرَّحمان أيوب في كتابه (دراسات نقديّة في النّحو العربيّ)، إذ بدأ بمناقشتها عند النّحاة العرب، بقوله: « ما دلّ على أكثر من معنى مفرد، وأفاده إفادة تامة »[1]، فمن خلال هذا التّعريف نلحظ أنّه يصلح أن يطلق على جملة واحدة، أو عدد غير متناه من الجمل، ومعنى هذا أنّ الكلام عنده أعم من الجملة فهو بذلك قريب من تعريفات علماء اللّغة الغربيين، وخاصة نعوم تشومسكي(Noam Chomsky) في نظرته للجملة[2].

كما أنّ عبد الرّحمان أيوب ناقش مفهوم الجملة عند علماء اللّغة، إذ إنّهم فرقوا بين الجملة بوصفها أمرا واقعيّا، وبين وصفها أنموذجا يصاغ على قياس منه العديد من الجمل الواقعيَّة، ومن أجل التّفريق بين الجملتين نورد مثالا فعبارة (المبتدأ والخبر جملة اسميَّة)، تصف أنموذجا للجملة

1 عبد الرّحمان أيوب، دراسات نقديّة في النّحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، (دط) ،1957م، ص:125

2 ينظر: المرجع نفسه،ص:125.

الاسميّة بينما عبارة (مُحَمَّد قائم جملة اسميّة)، هي مثال واقعيّ لنموذج العبارة الأولى[1] ؛ إذن فعلم النّحو هو علم النّماذج التّركيبيّة، وجميع التّأويلات النّحويّة تفسير لواقع الجملة أي الحدث اللّغويّ، وهو ما يُصطَلَحُ عليه عند علماء اللّغة المحدثين بالكلام[2].

وممّا لا مرية فيه، أنّ التّفرقة بين الحدث اللّغويّ والنّموذج التّركيبيّ، لا تمت بأية صلة ولا وجود لها في بناء الجملة العربيّة، فالمثال الّذي ساقه عبد الرّحمان أيوب(هل قال ؟) لا يعدّ جملة لفقدانه أركان الجملة العربيّة، ولعدم إفادته فائدة يحسن السُّكوت عليها.

وقد حاول بعض اللّغويين المحدثين، ربط هذه التّفرقة بالتّراث اللّغويّ العربيّ القديم[3]، والشّيء المستخلص فيما ذهب إليه عبد الرّحمان أيوب، أنّه لم يتطرق إلى الجملة بمفهومها الدّقيق، وإنّما اكتفى بعرض أراء النُّحاة واللّغويين ومناقشتها، إذن فالجملة عنده تؤدّي فائدة يحسن السّكوت عليها، كما أنّه أقام تقسيمه للجملة على نوعين: الجمل الإسناديّة وغير الإسناديّة «والجمل الإسناديّة تنحصر في الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة، أمّا الجمل غير الإسناديّة، فهي: جملة النّداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التّعجب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعليّة لمجرد تأويل النُّحاة لها بعبارات فعليّة »[4]،أي إنّ الإسنادَ شرطٌ أساسيٌّ فيها، فالّذي حمله على ذلك تأويل النّحاة لها بفعل، مثل ابن هشام الأنصاري حينما عدَّ أسلوبَ النّداء من الجمل الفعليّة؛ لأنّه يقدر بفعل.

كما نجد إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللّغة)، حينما يستعرض حديثه عن الجملة، بقوله:« أقل قدرًا من الكلام يفيد السَّامع معنىً مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة

1 ينظر: عبد الرّحمان أيوب، دراسات نقديّة في النّحو العربي، ص: 125.

2 ينظر :مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، (دط) ، 2001م، ص:52.

3 ينظر: مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي، الجملة في الدّرس اللّغوي العربي الحديث، ص:86.

4 عبد الرحمان أيوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص:129.

واحدة أو أكثر»[1]، فالإسناد ليس شرطا أساسيًّا في الجملة، فالجملة عنده حتىّ ولو كانت تقوم على كلمة واحدة، تحقق إفادة مستقلة يكتفي بها كل من المخاطِب والمخاطَب على حدّ سواء.

كما أنّه أرجع نظام الجملة إلى عادات المتكلمين بكل لغة، وأنَّ العادات اللّغويّة هي الّتي تحدد وتصدر الجمل في بيئة معينة، وهذا ما أورده في قوله:« يجب إذن أن تلتمس معالم الجملة من استعمالات النّاس ، وممّا تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كلّ كلام »[2].

كما تحدّى إبراهيم أنيس اللّغويين والمناطقة، على أنّ الإسنادَ ليس شرطا في الجملة، حينما يسوق لنا مقولته: « فالعربيّ يفهم معنى مستقلا حين يسمع النّار محرقة، ولكنّه حين يسمع النّار المحرقة، يتوقع تكملة وبقية يتم بها فهمه »[3].

فمن خلال التّعريفات الّتي أوردناها، نجد أنّ إبراهيمَ أنيس قد ركّز على شرطي الاستقلال والإفادة الّتي يحسن السّكوت عليها، مع إقصائه اللّوازم الأساسيّة الّتي تقوم عليهما الجملة وهما(المسند والمسند إليه).

وأمَّا من تطرَّق للجملة العربيّة بالنقد والتّحليل فهو مهدي المخزومي في كتابه (النّحو العربيّ: نقد وتوجيه)، عرّف الجملة بقوله: «الصّورة اللفظيّة الصغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللّغات، وهي المركّب الّذي يبين المتكلم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة الّتي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السَّامع»[4]، إنّ هذا التّعريف يضفي بنا للحديث عن عبد القاهر الجرجاني حينما تحدث عن العمليّة التَّواصليّة، بعدّ الألفاظ أوعية للمعاني متجسدة في ذهن المتكلم، ثم يقول معقبا على قوله:« أقل قدرًا من الكلام يفيد معنىً مستقلا

1 إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر،(ط8) ، 2008م، ص:236.

2 المرجع نفسه، ص: 276.

3 المرجع نفسه، ص:276.

4 مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ: نقد وتوجيه، ص:31.

بنفسه(...) ومع أنّ الجملةَ هي الوحدة الكلاميّة الصغرى، وأن لها أهمية كبيرة في التّعبير والإفصاح»[1].

كما ناقش بعض الجمل كالنّداء، ويرى أنّه:« أسلوبٌ خاصّ يؤدّي وظيفته بمركّب لفظيّ خاصّ، وله دلالة خاصّة يحسّ بها المتكلّم والسّامع»[2]، فلا يعدُّ المخزومي النّداء جملة؛ لأنّ الجملةَ تقوم على أساس الإسناد، والنّداء لا يقوم على ذلك الأساس، وأمَّا النّداء فلا يعدو أن يكون إلاّ أداة للتنبيه، مثل (ألا) (ها)، من هذا المنطلق خرج المخزومي بنتيجة مفادها أنّ النّداء ليس جملة فعليّة، ولا جملة غير إسناديّة، وإنّما هو « مركّب لفظيّ بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته لإغاثة أو نصرة أو نحو ذلك »[3]، فالحكم الّذي توصل إليه المخزومي بالنسبة للنّداء، أنها ليست جملة لفقدانها عناصر الجملة، كما ناقش أيضا أسلوب الشّرط وجوابه بعدّهما جملة واحدة لا تقبل الانشطار في قوله:« ليس هناك في الاعتبار اللّغويّ جملة اسمها جملة الشّرط، وأخرى اسمها جملة الجواب أو الجزاء، وإنّما هناك جملة واحدة هي جملة الشّرط »[4].

وصفوة القول: فإنَّ الرَّأي الأقرب للصواب هو ما ذهب إليه مهدي المخزومي، لأنّ التَّعريفات الّتي أوردها لا تكاد تخرج عن دائرة النُّحاة القدماء في نظرتهم للجملة، فمثلا تصوره للجملة لا يختلف عن تصور ابن جني، في حديثه عن الاستقلال والإفادة .

والحق إنّ بعضَ النُّحاة المحدثين قد عابوا على نحاتنا القدماء عدم إعطاء الجملة حقها في الدّراسة، وكان اقتصارُهم على الجملة بعيدًا عن السّياقات التّركيبيّة الّتي تحكمها، فمن هنا توالت الدّراسات الحديثة من أجل الكشف عن الإبهام الّذي اعترى الجملة منذ القدم؛ من رؤى

1 مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ: نقد وتوجيه ، ص:33.
2 المرجع نفسه، ص:53 .
3 المرجع نفسه، ص:311.
4 المرجع نفسه، ص:58.

اختلجت في أتون القضايا الفلسفيّة المنطقيّة الّتي عصفت بالنّحو العربي وزادت في تعقيده، لذا كان تمسك الدّارسين المحدثين بالنظرة اللّغويّة ما هو إلا تيسير للنّحو العربي.

ثانيا– أنواع الجملة:

لقد أدرك النَّحويُّونَ المتقدّمُونَ، أنّ بنية الجملة العربيّة تحوي في طياتها أنواعا متباينة من الجمل، فهذا سيبويه وإن لم يتحدث عن الجملة بمعناها الاصطلاحي، إلاّ أنّه أقام تقسيمه للجملة على أساس نوعين:(اسميّة وفعليّة)، فالاسميّة ما بدأت باسم من قولك : (عبد الله أخوك) والفعليّة ما بدأت بفعل كقولك: (يذهب عبد الله)، وهذا التّقسيم واضح وجليّ في طرحه حينما يقول: «واعلم أنّ الاسمَ أوَّل أحواله الابتداء »[1].

هذه النّظرة التأصيليّة من سيبويه نجدها بكثرة في كثير من الأبواب الّتي عقدها في كتابه، فالتّقسيم الّذي انتهجه لم يخرج عن النّمطين الأساسيين (النّمط الاسمي والنّمط الفعلي) إلاّ أنّ هذا التّقسيم الّذي أتى به قد سار على نهجه ومنواله المبرّد في كتابه المقتضب، إذ إنّه أدرك أنّ الجملة العربيّة لا تقوم إلاّ على صنفين من الجمل:(اسميّة وفعليّه)[2]، فالمبرّد لم يخالف سيبويه في تقصّيه لأنواع الجملة من حيث الأسسُ والأحكامُ التي تضبطها وتعضدها، والّتي قوامها المبتدأ والخبر (اسميّة) والفعل والفاعل (الفعليّة) من وجهة أخرى.

والحال لم يقتصر على هذين العالمين فقط، و إنّما اقتفى أثرهما ابن السرّاج، ومن هنا نجد أن الشَّائعَ في تلك الحقبة أن الجملةَ العربيَّةَ قامت على التّقسيم الثّنائي، لكن هذا التّقسيم لم يحظَ بالقبول عند أبي علي الفارسي (ت377 هـ)، إذ إنَّه جعل الظرف قسمًا مستقلاً وأساسًا في تبويبه للجملة وأخرجه من دائرة الاسميّة، وجعل الجزاءَ والقسمَ قسما مستقلا عن الجمل الاسميّة والفعليّة، و من بين تلك المسوغات الّتي حملته، على إخراج الظرف من دائرة الاسميّة، هو دخول

1 سيبويه، الكتاب، ج1، ص:23.

2 ينظر: المبرّد، المقتضب، ج1، ص:146.

(إنّ) على الظرف وهذا ما تأتّى في قوله: « إنّ في الدّار زيدا، وسبق أن ذكرت بأنّ في الدار زيدا لا يخلو من مقدر مضمر، ويكون اسما أو فعلا فلو كان المقدّر لما صح دخول إنّ في هذا الكلام، لأنّ (إنّ) لا مدخل لها في الأفعال وكذلك أخوات إنّ »[1]، هذا ما جعل أبو علي الفارسي يُعنى بالجملة تقسيما وتوسعا، فأصّل وفصّل في مكنوناتها على غرار سابقيه.

كما ناقش في معرض حديثه عن سبب جعل كلا من الشّرط والجزاء قسما مستقلا عن الاسميّة في قوله: « فأمّا الاسم والفعل إذا ائتلفا، وكذلك الاسم والاسم، فلم أعملهما غير مستقلين ولا مفترقين إلى غيرهما إلاَّ في موضعين هما: الجزاء والقسم، ألا ترى أنّ الفعل والفاعل في الشّرط لا يُستَغنَى بهما، ولا يخلو من أن تضمَّ الجملة الّتي هي الجزاء إليه (...) وكذلك القسم لا يكون كلاما مستقلا دون أن يضم المقسم عليه »[2].

أمّا الزَّمخشري في تقسيمه للجملة فإنّه يضفي بنا للحديث عن قضية تعدد الإسناد في مكوناتها، ممّا أدى إلى انشطارها إلى أربعة أقسام (اسميّة، فعليّة، ظرفيّة، شرطيّة) في قوله: «والجملة على أربعة أضرب: فعليّة، واسميّة، وشرطيّة، وظرفيّة، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدّار»[3]، لكن هذا الطرح الّذي أتى به الزّمخشري، قُبِلَ بالرَّفض عند جمهور النُّحاة، بعدّها فعليّة وهذا الرّأي تبناه علي أبو المكارم في قوله:« إنّ الجمل الشَّرطيَّة تكون إمّا مصدرةً بحرف شرط أو باسم شرط. واسم الشّرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة »[4].

لكن هذه التّقسيمات عند النُّحاة أخذت اتجاه آخر بين ما هو مؤيد ومعارض، وكلّ حسب الاعتبارات الّتي نظر بها، فابن هشام اتّسم تقسيمه بالقسمة الثلاثيّة للجملة: (اسميّة،

1 الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد) ، المسائل العسكريّات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنيّة، عمّان، الأردن، (دط)، 1981م.ص:42.

2 المصدر نفسه، ص:54.

3 الزَّمخشري، المفصّل، ص:32.

4 فاضل صالح السَّامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص:160.

فعليّة)، ظرفية، وهي المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو:« أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟ »[1]، نجد أن ما ذهب إليه ابن هشام حين عدَّ زيدا فاعلا مردُّهُ إلى القاعدة الّتي استدلّ بها.

إنَّ هذا القول رفضه علي أبو المكارم في قوله: «ولا يفرّق بين أي منهما إلاّ الاعتبارات المذهبيّة الّتي تتحكم في التّوجيه النّحوي، فإذا اعتبرت (زيدا) فيها فاعلا للظرف نفسه كانت ظرفيّة، وإذا اعتبرته فاعلا لمتعلق الظرف كانت فعليّة، وإذا اعتبرته خبرا لما بعده كانت اسميّة، فالنّموذج اللّغوي واحد، وخصائصه اللّغويّة واحدة»[2].

نخلص إلى أنّ الجملة العربيّة قسمت على حسب الاعتبارات التي ينظر بها، ممّا أدى إلى الاختلاف في كيفيّة التّقسيم من نحوي إلى آخر، وهي على النّحو الآتي:

1- الجملة الاسميّة والفعليّة (التّقسيم الثّنائي): وهو تقسيم المعتمد عند جمهور النحاة و من أبرزهم سيبويه، المبرّد، ابن السرّاج.

2- الجملة الاسميّة والفعليّة والظرفيّة (التّقسيم الثّلاثي): وهو ترتيب تفرّد به ابن هشام الأنصاري.

3- الجملة الاسميّة والفعليّة والظرفيّة والشّرطيّة (التّقسيم الرباعي) : ومثّل هذا الاتّجاه الزّمخشري.

4- الجملة الاسميّة والفعليّة والظرفيّة والشرطيّة والقسميّة (التّقسيم الخماسي): مثّل هذا الاتّجاه أبو علي الفارسي، إنّ هذه الرُّؤى وإن اختلفت من نحويّ إلى آخر، إلاّ أنّها تشترك جميعًا في التّقسيم الثّنائي.

1 ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص:39.

2 علي أبو المكارم، التّراكيب الإسناديّة، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2008م، ص:15.

الفصـــــــــــــــل الأول:

الجملـــــــــــــة الفعليّـــــــة.

أولا: الجملة الفعليّة لمثبـــــــــــــتة

ثانيا:الجملة الفعليّة المنفيَّـــــــــــــة

ثالثا:الجملة الفعليّة المؤكّـــــــــــدة

رابعا: عوارض الجملة الفعليَّـــــــــة

سنتحدث في هذه الدّراسة التأصيليّة عن الجملة ومكوناتها والأنماط الّتي تقوم عليها، وسنقوم بالتّطبيق على قصيدة – الحدث الحمراء للمتنبي–.

الجملة الفعليّة

إنّ كتبَ النَّحو العربيّ تعجُّ بالجملة الفعليَّة في أبوابٍ مطّردةٍ، سواء أكانت في كتب القدماء أم المحدثين، فقد عرَّفها علي أبو المكارم في قوله:«هي الَّتي يكون المسند فيها فعلا، سواء تقدّم هذا الفعل أو تأخّر، والفعل كما هو ثابت في نصوص اللّغة وقواعدها قد ورد لازما كما ورد متعديّا»[1].

ممّا اتّفق عليه النّحاة، أن يأتي الفعل أولا ثمّ الفاعل ثمّ المفعول به، كما قال ابن يعيش: «رتبة الفعل أن يكون أولا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا »[2]. ولكن اختلف النُّحاةُ القدماءُ في كيفيّة تقسيم الفعل، فهذا سيبويه يقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام هي: (ماض ومضارع وأمر) وهذا ما نجده في قوله:« وأمّا الفعلُ فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع »[3].

ولكن هذه النّظرة اقتصرت عند المبرّد، حيثُ إنَّه يقررُ أنَّ الفعلَ قسمان: (ماض و مضارع) وهذا ما يؤكّد عليه في طرحه حينما يقول:« فكلّ فعل يتعدّى إلى الزّمان، وذلك أنّك إذا قلت: أقوم وسأقوم، دللت على أنّك ستفعل فيما يستقبل من الدّهر، فالفِعل إنّما هو مبنيٌّ للدّهر بأمثلته، فـــ(فعل) لما مضى منه، و(يفعل) يكون لما أنت فيه، ولما لم يقع من الدّهر، فلذلك تقول، سرت يوما، وسأسير يوم الجمعة لأنّه لا ينفك منه »[4]، فنجد أن الجملة الفعليّة شغلت كثيرا من النُّحاة، فكان لها النَّصيبُ المعلى لذا اتّسمت بتوفر أنماطها التّركيبيَّة، حاملةً دلالات تخدم السّياق من أجل أن تُعليَّ من مقام النّص.

1 علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص:37.

2 ابن يعيش(موفق الدّين علي بن يعيش)،شرح المفصّل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ج1، ص:180.

3 سيبويه، الكتاب، ج4، ص:7.

4 المبرّد ، المقتضب، ج4، ص:335،336.

أولا: الجملة الفعليّة المثبتة.

1 –الجملة الفعلية الماضويّة المثبتة :

أ- **الجملة الفعليّة ذات فعل ماض لازم(الفعل+ الفاعل)**، حيث إنّه بلغ عددها ثمان جمل.

الفعل اللاّزم الّذي يكتفي بفاعله سواء أكان هذا الفعل ماضيّا أم مبنيّا للمجهول، كما أنّه يحتاج الى مكملات وقد يستغنى عنها.

الفاعل:« هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدّما عليه أبدا؛ (ضرب زيد) و(زيد ضارب غلامه) (وحسن وجهه). (وحقه الرفع)، ورافعه ما أسند إليه».[1]

- **النَّمط الأوّل: فعل ماض+ فاعل ضمير مستتر.**

منأمثلته قول الشّاعر:[2]

إذاكَانَ مَا تَنْوِيهِ فِعْلًا مُضَارِعًا **مَضَى** قَبْلَ أَنْ تُلْقَى عَلَيْهِ الجَوَازِمُ

سَقَتْهَا الغَمَامُ الغَرُّ قَبْلَ نزُولِهِ **فَلَمَّا*** **دَنَا** مِنْهَا سَقَتْهَا الجَمَاجِمُ

الصّورة(1): (مضى) فعل ماض بلفظ التّذكير + الفاعل ضمير مستتر جوازا (هو)

نلحظ أنّ الفاعل لم يظهر في التّركيب؛ وإنّما يفسره سياق الكلام الّذي يحكمه، ونجد أيضا في التّركيب الفعل(مضى) وفاعله (هو)، عمليَّة التَّطابق بينهما، فالفعل (مضى) يدلُّ على المفرد المذكر فهو بذلك مطابق لفاعله الّذي يحمل دلالة الإفراد والتّذكير.

الصّورة (2): (لمّا) حرف بمعنى حين+ فعل ماضي (دنا)+ الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)، السّبب في عدم ظهوره، راجع للسياق الّذي يحكمه.

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص:200.

2 المتنبي، الدّيوان، تحقيق: علي عبد العظيم جاسر، القدس للنشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، (دط)، (دت)، ص:291.

* (لَمَّا): الدَّاخلة على الفعل الماضي، ليست نافيّة جازمة، وإنّما هي بمعنى حين. ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، القاهرة، مصر، دار ابن الهيثم، ط1، 2005م،ج1، ص:291.

- **النّمط الثّاني: فعل ماض+ فاعل ضمير متصل.(الواو)**. وهذا في قول الشّاعر: [1]

أَتَوْكَ يَجُرُونَ الحَدِيدَ كَأَنَّمَا **سَرَوا** بِجيَادِ مَا لَهُنَّ قَوَائِمُ

إذا بَرَقُوا لَمْ تُعْرَفِ البِيْضُ مِنْهُم ثِيَابَهُم مِنْ مِثْلِهَا وَالعَمَائِمُ

الصّورة(1): (سروا) فعل ماض + (الواو) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع الفاعل+ الألف الفارقة.

الصّورة(2): (إذا) الشّرطيَّة +(برقوا) فعل ماض + (الواو) ضمير متصل مبنيّ على الضم في محل رفع فاعل+ الألف الفارقة- وسميت بالفارقة لأنّها تفرّق بين الفعل والاسم-، (وبرقوا) هي جملة فعليّة في محل جرّ مضاف إليه.

و من الملحوظ هنا أنّ الفاعلَ ضميرٌ متصلٌ أدى وظيفتين في الجملةِ: الأولَى أدى وظيفةَ الفاعليّة، أمّا الثّانيّة فأدّى وظيفة الغائب في الضمير المتّصل الواو(سروا، برقوا).

النَّمط الثّالث: فعل ماض+ فاعل(ضمير متصل تاء المتكلم).

في قول الشَّاعر:[2]

وَقَفْتَ ومَا فِي المَوتِ شَكٌّ لِوَاقِفِ كَأَنَّكَ فِي جَفَنِ الرَّدَى وهُوَ نَائِمُ

الصّورة (1): (وقفْ) فعل ماض مبني على السّكون + (تاء الفاعل) ضمير متّصل في محل رفع فاعل، ويمكن أن نعتبر الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة؛ بإسناد الفعل إلى ضمير الرَّفع المتحرك مع تسكين آخر الفعل، فالغاية هنا من إضمار الفاعل هي من أجل تعظيم الأنا لدى سيف الدَّولة من طرف المتنبي.

1 المتنبي، الدّيوان، ص:291.

2 المصدر نفسه، ص:291.

أمّا ما جاء على صيغة بناء تفعّل فنجدها، في قول الشّاعر:[1]

تَجَمَّعَ فِيهِ كُلُّ لُسْنٍ وأُمَّةٍ فَمَا يُفْهِمُ الحُدَاثَ إلاّ التَرَاجِمُ

تَقَطَّعَ مَا*لَا يَقْطَعُ الدِرْعَ وَالقَنَا **وَفَرَّ مِنَ الفُرْسَانِ مَنْ لَا يُصَادِمُ**

الصّورة (1): فعل ماض (تجمع)+ الجار والمجرور (فيه) متعلق بالفعل+ فاعل (كلّ)

الصّورة (2): الشَّطر الأوَّل فعل ماض (تقطع)+ جملة الموصول في محل رفع فاعل (ما لايقطع) وجملة صلة الموصول (لا يقاطع) لا محل لها من الإعراب، أمّا الشَّطر الثَّاني فنجد (فرّ) فعل ماض + الجار والمجرور (من الفرسان)+ جملة الموصول في محل رفع فاعل (من لا يصادم)، وجملة (لا يصادم)صلة موصول لا محل لها من الإعراب

- **النَّمط الرّابع: فعل ماض+ الجار والمجرور+ فاعل.**

كما نجد في قوله:[2]

عَلَى كُلِّ طَيَّارٍ إليْهَا بِرِجْلِهِ **إذا وَقَعَتْ فِي مِسْمَعَيْهِ الغَمَاغِمُ****

الصُّورة(1): (إذا) أداة شرط غير جازم + فعل ماض (وقع) + (التاء للتأنيث)+الجار والمجرور (في مسمعيه)+ فاعل (الغماغم)، وجملة(وقعت) فعليّة في محل جرّ مضاف إليه. نلحظ من التَّركيب أنّ الجار والمجرور(في مسمعيه) توسط بين المسند والمسند إليه.

1 المتنبي، الدّيوان، ص:291.

* اعتبار جملة الموصول في محل رفع فاعل هذا ما ذهب إليه بعض النُّحاة، إلاّ أنّ ابن هشام الأنصاري كانت له وجهة نظر أخرى، حيث يعتبر اسم الموصول في حدّ ذاته في محل رفع فاعل.

2 المتنبي، الدّيوان، ص: 293.

** الغَمَاغِمُ: جمع غمغمة، وهي الصّوت المختلف، هي أصواتُ الأبطالِ في الحربِ. ينظر: أبو البقاء العكبري، البيان في شرح الدّيوان، تحقيق: مصطفى السّقا وأخرون، دار الفكر، بيروت، لبنان، (دط)، 2010م، ج3، ص:392.

- **النّمط الخامس: فعل ماض مبني للمجهول + ظرف مكان + مضاف إليه + نائب فاعل.**

في قول الشّاعر:[1]

نَثَرتَهُم فَوقَ الأُحَيدِبِ كُلّهِ كَمَا **نُثِرَتْ فَوقَ العَرُوسِ الدَّرَاهِمُ**

الصّورة (1): فعل ماض مبني للمجهول (نثر)+ (تاء) للتأنيث+ ظرف مكان (فوق)+ مضاف إليه (العروس)+ نائب فاعل (الدّراهم)، احتفت هذه الصّورة بنموذجين متقابلين متضادين، الأوّل (نثرتهم) بني للمعلوم وهو سيف الدّولة، والآخر (نُثِرَ) بني للمجهول الّذي أتى على الصّيغة الصّرفيَّة فُعِلَ.«فلمَّا حذف الفاعل، وتغيّرت صيغة الفعل، ارتفع المفعول به لنيابته عن الفاعل؛ وله حكم الفعل من حيثُ الإعرابُ والإسنادُ، ومعلومٌ أنّه إذا وجد مفعول به وغيره، فيقدّم المفعول به في النّيابة، على غيره من المنصوبات والمجرورات»[2]، ممّا أدى إلى حدوث التّناسب المعنوي في حذف الفاعل.

فخلاصة القول نجد أن الشّاعر قد أورد الفاعل في عدّة صور، وهي موضحة على النّحو الآتي:

/	الجملة الفعليّة	الفعل	الفاعل	رقم الشّاهدَ
1	مضى	مضى	ضمير مستتر جوازا (هو)	6
2	سروا	سَرُ	واو الجماعة (متصل)	16
3	وقفت	وَقَفْ	تاء الفاعل ضمير متصل	22
4	تجمّع فيه كلّ	تَجَمَّعَ	كلّ	19
5	تقطع مالا يقطع	تَقَطَّعَ	مالا يقطع (جملة موصول)	21
6	نثرت فوق العروس الدّراهم	نُثِرَ(ماض مبني للمجهول)	الدّراهم(نائب فاعل)	29

الشّكل (1): الصّور التي ورد عليها الفاعل.

1 المتنبي، الدّيوان، ص:292.

2 ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص:215.

نلحظ من خلال هذا الجدول أنّ الشّاعر أتى بنماذج مختلفة للفاعل، من أجل الافتخار بقوته وشجاعته واستبساله في الحرب الّتي استطاع من خلالها الإطاحة بالأعداء.

ب- **الجملة الفعليّة المثبتة ذات الفعل الماضي المتعدّي إلى مفعول واحد:** والّذي ورد في تسعِ جمل.

الفعل المتعدي وقد تحدث سيبويه عنه في باب (هذا باب الفاعل الّذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول) في قوله: « والمفعول الّذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء »[1]،النّمط الّذي أتى فيه الفعل الماضي متعديّا إلى مفعول واحد.

- **النَّمط الأوَّل:فعل+ فاعل ضمير متصل(التاء) + مفعول به ضمير متصل.**

في قول الشّاعر:[2]

إذا زَلَقَتْ **مَشَّيتَهَا** بِبُطُونِهَا كَمَا تَتَمَشَّى فِي الصَعِيدِ الأَرَاقِمُ*

الصّورة(1): (إذا) أداة شرط+ (زلق) فعل ماض+ (التاء) للتأنيث+ الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)+ والجملة الفعليّة في محل جرّ مضاف إليه +(مشى) فعل ماض+ (التاء) ضمير متصل في محل رفع فاعل+ (الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وجملة جواب الشّرط غير الجازم ليس لها محل من الإعراب، نجد هنا أنّ (تاء) التّأنيث ألصقت بالفعل الماضي لتدلّ بذلك على جنس المؤنّث، فهي تلحق بالماضي وجوبا؛ إذا كان الفاعلُ ضميرًا مستترًا.[3]

- **النَّمط الثّاني: فعل+ فاعل ضمير متصل+ مفعول به.**

في قول الشّاعر:[4]

تَجَاوَزْتَ مِقْدَارَ الشَجَاعَةِ وَالنُّهَى إلى قَوْلِ قَوْمٍ أَنْتَ بِالغَيْبِ عَالِمُ

1 سيبويه، الكتاب، ج1، ص:33 .

2 المتنبي، الدّيوان، ص:292.

* الأراقم: الحيّات فيها سواد وبياض. ينظر: عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ج4، ص:105.

3 ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص:116.

4 المتنبي، الدّيوان، ص:292.

الصّورة(1): (تجاوزْ) فعل ماض + (تاء) المخاطب فاعل+ (مقدار) مفعول به

وقول الشّاعر أيضا:[1]

حَقَرْتَ الرِّدَيْنِيَاتِ*حَتَى طَرَحْتَهَا وَحَتَى كَأَنَّ السَّيْفَ لِلْرُمْحِ شَاتِمُ

الصّورة (2):(ضمم) فعل ماض+ (تاء المخاطب) فاعل+ (جناح) مفعول به.

الصّورة (3): (حقرْ) فعل+ (تاء المخاطب) فاعل+ (الرّدينيات)مفعول به، ومن هنا نجد أنّ ضمير المتّصل أدى وظيفتين: وظيفة اتّصال بالفعل، ووظيفة التكلّم من قبل الشّخص الفاعل في ضمير المتصل (التاء)، فالضمير المخاطب (أنت) يتجلى في هذه الأبيات ليجسد استعلاء المأمور بصفة العظمة.

وهذا النّوع من الفاعل يُعرَفُ بالمضمر« ومضمره في الإسناد إليه كمظهره؛ تقول: (ضربت) (ضربتا)، و(ضربوا)، و(ضربن) »[2]

- **النَّمط الثّالث: فعل ماض + مفعول به ضمير متصل+ فاعل مؤخر.**

في قول الشّاعر: [3]

سَقَتْهَا الغَمَـــامُ الغُـــرُّ قَبْلَ نُزُولِـــــهِ فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا **سَقَتهَا الجَمَاجِمُ**

مَضَى يَشْكُرُ الأَصْحَابَ فِي فَوْتِهِ الظّبى لِمَا **شَغَلَتْهَا هَامُهُم** وَالمِعَاصِمُ

الصّورة (1): (سقت) فعل+ تاء للتأنيث،[4] والفعل هنا مؤنث وجوبا+ (الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به+ (الغمام) فاعل مؤخر.

الصّورة(2): (شغل) فعل+ (تاء) للتأنيث+ (الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به+ (هام) فاعل مؤخر.

---

1 المتنبي، الدّيوان، ص:292.

* الرّدينيات: الرّماح المنسوبة إلى ردينة، امرأة باليمامة، هي وزجها يعملان الرّماح. ينظر: أبو البقاء العكبري، البيان في شرح الدّيوان،ج3، ص: 388.

2 ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص:204.

3 المتنبي، الدّيوان، ص:291.

4 ينظر: في مسألة تأنيث الفعل وجوبا، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النَّدى وبل الصدى، تحقيق: مُحَمَّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجاريّة الكبرى، القاهرة، مصر، ط11، 1963م، ص:183.

وهنا يكون المؤنّث اسما ظاهرا حقيقيّا، نجد أنّ الفاعلَ تأخر عن فعله وتقدَّم المفعول به؛ بسب اتّصال الضمير المتّصل بفعله.

•**النّمط الرَّابع: الفعل+ الفاعل(ضمير مستتر تقديره هو) + المفعول به(ضمير متصل)**.

في قوله:[1]

بَنَاهَا فَأَعْلَى والقَنَا يَقْرَعُ القَنَا ومَوْجُ المَنايَا حَوْلَهَا مُتَلَاطِمُ

الصّورة(1): (بنى) فعل ماض+ فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)+ مفعول به ضمير اتّصل بفعله(بناها).وجملة (القنا يقرع القنا) جملة فعليّة في محل نصب حال الّتي تدلّ على الاستمرارية، ونجد أيضا أنّه إذا أتى الفاعل ضميرا مستترا، واتّصل بالفعل ضمير؛ سيلزم أن يكون الفاعل أولا والمفعول به ثانيّا.

و نلحظ أنّ الفعل الماضي(بنى) فعلٌ يدلّ على المفرد المذكر، فهو بذلك يطابق الفاعل الّذي تجسّد في صورة ضمير مستتر (هو)، الّذي يحمل دلالة الإفراد والتّذكير.

ومن ذلك قوله :[2]

يُسَرُّ بِمَا **أَعطَاكَ** لَا عَن جَهَالَةٍ وَلَكِنَّ مَغنُومًا نَجَا مِنكَ غَانِمُ.

الصّورة (1): فعل ماض (أعطى)+ فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)+ مفعول به ضمير متّصل (الكاف).

/	الجملة	الفعل	الفاعل	المفعول به	الشَّاهد
1	مشيتها	مشى (ماض)	ضمير متصل (التاء)	ضمير متصل (الهاء)	32
2	تجاوزت مقدار	تجاوز	تاء الفاعل ضمير	مقدار	24
3	سقتها الغمام	سقى	الغمام	(الهاء)ضمير	8
4	بناها	بنى	ضمير مستتر(هو)	(الهاء) ضمير متصل	9
5	أعطاك	أعطى	ضمير مستتر جوازا (هو)	(الكاف) ضمير متصل	38

1 المتنبي، الديوان، ص:291، 292.

2 المصدر نفسه، ص:292.

الشَّكل(2) الأبنيّة والأضرب التي أتت عليها عناصر الجملة الفعليّة.

نلحظ من خلال هذا الجدول تلك المسوغات الّتي حملت الشَّاعر على توظيفه لصور مختلفة للفعل الماضي الّذي حُمِلَ على صيغ مختلفة، مع التّنوع الّذي شهده الفاعل والمفعول به وخاصة من ناحية التّقديم والتّأخير الّتي أخلَّت بترتيب عناصر الجملة الفعليّة.

2)الجملة الفعليّة المضارعيّة المثبتة،ولها عدّة أنماط تندرج تحتها:

فعل مضارع « أجمع النَّحويُّون على أنّ الفعل المضارع إذا تجرّد من النّاصب والجازم، كان مرفوعا، كقولك: (يقوم زيد)، (ويقعد عمرو) »[1]، إلاّ أنّهم اختلفوا في تحديد الرّافع الّذي يحدثُ أثرا إعرابيّا في الفعل.

أ- **الجملة الفعليّة ذات فعل مضارع لازم.** (فعل مضارع+ فاعل)، قد ورد عشر مرّات في القصيدة.

- **النَّمط الأوّل: فعل مضارع+ فاعل اسم ظاهر.**

في قول الشّاعر[2]:

عَلَى قَدْرِ أَهْلِ العَزْمِ **تَأْتِي العَزَائِمُ** وَتَأْتِيعَلَى قَدْرِالكِرَامِ **المَكَارِمُ**

وتَعْظُمُ فِي عَيْنِ الصَغِيرِ **صِغَارُهَا** وَتَصْغُرُفِي عَيْنِ العَظِيمِ **العَظَائِمِ**

الصّورة (1):الجار والمجرور(على قدر)+ مضاف إليه (أهل)+ مضاف إليه ثان (العزم)+ فعل مضارع (تأتي)+ فاعل اسم ظاهر (العزائم)، (الواو) حرف عطف+ فعل مضارع (تأتي)+ الجار والمجرور (على قدر)+ مضاف إليه (الكرام)+ فاعل اسم ظاهر (المكارم)، وجملة تأتي لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب، والّتي من خلالها استهلّ المتنبي قصيدته بمركّب غير إسنادي (الجار والمجرور).

1 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النَّدى وبل الصدى، ص:57.

2 المتنبي، الديوان، ص:290.

الصّورة (2): فعل مضارع (تعظم)+ الجار والمجرور (في عين)+ المضاف إليه (الصغير)+ فاعل (صغار)+ مضاف إليه (الهاء)، (تصغر) فعل مضارع+ (في عين) جار ومجرور+(العظيم) مضاف إليه+ فاعل (العظائم)، نجد أن صورة التّركيب هنا تغيرت في هذا البيت من حيث بناؤُها وترتيبُ العناصر الأساسيّة للجملة، الّذي فُصِلَ بينهما بعنصر إضافيّ، تمثل في الجار والمجرور(في عين) الّذي أتى به الشّاعر مكملاً لتركيب الجملة، فالشَّيء الّذي نميزه في هذه الأبيات أنها أتت بلفظ المضارع لا بلفظ الماضي، لأنّ المضيَّ يُشْعِرُ بالانقطاع بخلاف المضارع، فإنّه يُشْعِرُ في معرض المدح بالدَّيمومة الّتي استهلها المتنبي في مدح سيف الدَّولة، الّذي كان مفعمَ الإحساس مملوء الحيويّة والنّشاط.

وقول الشّاعر أيضا:[1]

تَشَرَّفُ عَدْنَانُ بِهِ لَا رَبِيعـــةٌ وَ**تَفْتَخِرُ الدُنْيَا** بِهِ لَا العَواصِمُ

تَمُرُّ بِكَ الأَبْطَالُ كَلَمَى هَزِيمَةً ووَجْهُكَ وَضَاحٌ وَثَغْرُكَ بَـاسِمُ

ضَمَمْتَ جَنَاحَيْهِمِ إلى القَلْبِ ضَمْةً **تَمُوتُ الخَوَافِي** تَحْتَهَا وَالقَـوَادِمُ

تَظُنُ فِرَاخُ الفُتْخِ أَنَّكَ زُرْتَهَا بِأُمَّاتِهَا وَهِيَ العِتَاقُ الصَـلَادِمُ

الصّورة(4): فعل مضارع (تشرّف)+ فاعل (عدنان)، فعل مضارع (تفتخر)+ فاعل (الدنيا)، نجد أنّ هذه الصّورة احتوت مركّبًا إسناديًّا فعليًّا، مُزِجَ بصيغتين صرفيتين(تفعّل وتفتعل) فقد تكوّن التّركيبان من المسند الفعل المضارع (تشرّف وتفتخر)، والمسند إليه (عدنان والدنيا) وهذا التَّنوع أتى من أجل تعظيم الأنا لدى سيف الدَّولة.

الصّورة (5): فعل مضارع (تمرّ)+ جار ومجرور (بك)+ فاعل (الأبطال).

الصّورة(6): فعل مضارع (تموت)+ فاعل (الخوافي)، نلحظ أنّ التّشكيل الإسناديّ (النّحوي) أضفى جماليّة من خلال عطف المضارع على الماضي(تموت، ضممت).

الصّورة (7): فعل مضارع (تظن)+ فاعل (فراخ).

1 المتنبي، الديوان، ص:292، 293.

- **النّمط الثّاني: فعل مضارع + فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)**

في قول الشّاعر:[1]

وَ**يَطْلُبُ** عِنْدَ النَّاسِ مَا عِنْدَ نَفْسِهِ وَذَلِكَ ما لاتَدَّعِيهِ الضَّرَاغِمُ

هَلْ الحَدَثُ الحَمْرَاءُ تَعْرِفُ لَوْنَهَا وَ**تَعْلَمُ** أَيُّ السَّاقَيْنِ الغَمَائِمُ

الصّورة(1): فعل مضارع (يطلب)+ فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو).

الصّورة (2):فعل مضارع (تعلم)+ فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هي)

نلحظ أنّ الشَّاعرَ قد عبّر بضمير الغائب (المستتر) على لسان سيف الدَّولة، وهذا من باب تعداد الخصال والصفات الحميدة.

كما أتى الفعل مضارعا مبنيّا للمجهول مرتين.

- **النّمط الثّالث:فعل مضارع مبني للمجهول+ نائب فاعل .**

في قول الشّاعر: [2]

يُسَرُّبِمَا أَعطَاكَ لَا عَنْ جَهَالَةٍ وَلَكِنَّ مَغنُومًا نَجَا مِنكَ غَانِمُ

إذَكَان مَاتَنوِيه فِعْلًا مُضَارِعًا مَضَى قَبْلَ أَنْ **تُلْقَى عَلَيهِ الجَوَازِمُ**

الصّورة (1): فعل مضارع مبني للمجهول (يُسَرُّ)+ نائب فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو).

الصّورة(2): فعل مضارع مبني للمجهول (تلقى)+ نائب فاعل(الجوازم).

ب -**الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع المتعدي الى مفعول به واحد.** وتجلى وروده سبع مرّات.

1 المتنبي، الديوان، ص:290.

2المصدر نفسه، ص:291.

* **النّمط الأوّل:فعل مضارع + فاعل اسم ظاهر+ مفعول به.**

وقد ورد في قول الشّاعر:[1]

وَ كَيْفَ **تُرْجِي الرُّوْمُ والرُّوْسُ هَدْمَهَا** وذَا الطَعْنُ أَسَاسٌ لَهَا ودَعَائِمُ

تَدُوْسُ بِكَ الخَيْلُ الوُكُورَ عَلَى الذِّرَى وَقَد كَثُرَتْ حَوْلَ الوُكُورِ المِطَاعِمُ

يُفدِي أَتَمُّ الطَيرِ عُمرَا سِلَاحَهُ نُسُورُ الفَلاَ أَحَدَاثُهَا وَالقَشَاعِمُ

الصّورة (1): فعل مضارع (ترجّي)+ فاعل اسم ظاهر (الرُّوم)+ اسم معطوف على الرُّوم (الرُّوس)+ مفعول به (هدمها)+ مضاف إليه (الهاء) لاتّصالها بالاسم.

الصّورة (2): فعل مضارع (تدوس)+ الجار والمجرور (بك)+ فاعل اسم ظاهر (الخيل)+ مفعول به (الوكور)

الصّورة (3): فعل مضارع (يفدي)+ فاعل اسم ظاهر(أتمّ)+ مضاف إليه(الطير)+ مفعول به (سلاحه)، نجد أن الفاعل أتى على صيغة التّفضيل، ليكون بذلك الاسم بعد (أتمُّ)تميز منصوب عمرا.

نجد أنّ ظهور هذه الأشكال على هذا النّحو، ما هو إلاّ من أجل المحافظة على ترتيب العنّاصر الفعليّة (فعل+ فاعل + مفعول به)، بيد أنّ الفاعل يتراوح وروده مرّة اسما ظاهرا ومرّة ضميرا متصلا أو ضميرا مستترا، أمّا المفعول به فيتراوح وروده بين الاسم الظاهر والضمير المتصل، وهي موزعة على النّحو الآتي:

- **النّمط الثّاني: فعل مضارع+ فاعل (النون للنسوة)+ مفعول به.**

أتى مرة واحدة في قول الشّاعر:[2]

تُفِيْتُ اللَّيَالِي كُلَّ شَيْءٍ أَخَذْتَهُ وَهُنَّ لِمَا **يَأْخُذْنَ** منك غوارم

الصّورة(1): فعل مضارع (يأخذْ)+ (نون) النّسوة فاعل+ مفعول به (ضمير متّصل).

1 المتنبي، الدّيوان، ص:291، 292.

2 المصدر نفسه، ص: 291.

نلحظ أن التّركيب هنا أتى إسناديًّا بين الفعل والفاعل، فالفعل بُنِيَ على السُّكون وجوبًا؛ لاتّصاله بنون النّسوة، أمّا العائد إلى الاسم الموصول فمحذوفٌ، فتقدير الكلام (يأخذنه).

- **النَّمط الثّالث: فعل مضارع+ فاعل ضمير متصل + المفعول به اسم ظاهر.**

وقد ورد في صورة واحدة، في قول الشّاعر:[1]

أَتَوْكَ* **يَجُرُوْنَ الحَدِيْدَ** كَأَنَّمَا سَرَوا بِجِيَادٍ مَا لَهُنَّ قَوَائِمُ

الصّورة (1): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون (يجرون)+ فاعل ضمير متصل (الواو)+ مفعول به اسم ظاهر (الحديد).

- **النَّمط الرّابع: فعل مضارع+ فاعل ضمير مستتر + مفعول به اسم ظاهر.**

أتى على أربع صور، في قول الشَّاعر[2]:

هَلْ الحَدَثْ الحَمْرَاءُ **تَعْرِفُ لَوْنَهَا** وَتَعْلَمُ أَيُّ السَّاقِينِ الغَمَائِمُ

أَيُنْكِرُ رِيْحَ اللَّيْثِ حَتَّى يَذُوقَهُ وقَد عَرَفَتْ رِيْحَ اللُّيُوثِ البَهَائِمُ

مَضَى **يَشْكُرُ الأَصْحَابَ** فِي فَوْتِهِ الظُّبَى لِمَا شَغَلَتْهَا هَامُهُمْ وَالمعَاصِمُ

وَيَفْهَمُ صَوْتَ المِشْرَفِيَّةِ** فِيْهِمُ عَلَى أَنَّ أَصوَاتَ السُّيُوفِ أَعَاجِمُ

الصّورة (1): فعل مضارع (تعرف)+ فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هي)+ لونها مفعول به +الهاء مضاف إليه

الصّورة(2): فعل مضارع (ينكر) + فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)+ مفعول به اسم ظاهر (ريح).

---

1 المتنبي، الدّيوان، ص:291

* استخدم الشّاعر الفعل أتى دون جاء، وهي لمسة بيانيّة تبيَّن له من خلالها، أنّ المجيئ يستعمل لما فيه صعوبة ومشقة، فهو بذلك صعب وأشق لما تستعمل له أتى. ينظر: فاضل صالح السامرائي، لمسات بيانيّة في نصوص من التّنزيل، دار عمار، عمّان، الأردن، ط5، 2009م، ص:91.

2 المتنبي، الدّيوان، ص:292.

** المشرفيّة: السُّيُوفُ، نُسِبَتْ إِلَى مَشَارِفِ، وَهِيَ قُرَى مِنْ أَرْضِ العَرَبِ تَدْنُو إِلَى الرّيف، ينظر: أبو البقاء العكبري، البيان في شرح الدّيوان، ج3، ص:390.

الصّورة (3): فعل مضارع (يشكر)+ فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)+ مفعول به اسم ظاهر.

الصّورة(4): فعل مضارع (يفهم)+ فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) مفعول به اسم ظاهر.

لقد تآلفت الجمل التركيبيّة في هذه الصّور من مركّب فعلي (فعل مضارع+ فاعل ضمير مستتر جوازا) الّتي احتوت عمليّات إسناديّة (مسند ومسند إليه) في تفعيل بنيّة الجملة الفعليّة.

- **النّمط الخامس: فعل مضارع+ فاعل ضمير مستتر+ مفعول به ضمير.**

يظهر ذلك في قول الشّاعر:[1]

أَيُنْكِرُ رِيْحَ اللَّيْثِ **حَتَّى يَذُوقَهُ*** وَقَدْ عَرَفَتْ رِيْحَ اللُّيُوثِ البَهَائِمُ

الصّورة(1): (حتّى) تفيد الغاية+ فعل مضارع منصوب بـ(أن المضمرة) بعد (حتّى) وجوبا+ فاعل ضمير مستتر تقديره (هو)+ الهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وجملة (يذوقه) في محل جرّ بالإضافة لأنّ أصل الكلام (حتّى إذاقته).

ج –الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع المتعدّي إلى مفعولين.

***النَّمطالأوَّل:فعل مضارع + فاعل + مفعول به أول+ مفعول به ثان.**

وهذا ما نجده في قول الشَّاعر:[2]

يُكَلِّفُ سَيْفُ الدَّولَةِ الجَيْشَ هَمَّهُ وقَدْ عَجَزَتْ عَنْهُ الجُيُوشُ الخَضَارِمُ

الصّورة (1): فعل مضارع (يكلّف)+ فاعل اسم ظاهر (سيف)+ مضاف إليه (الدّولة)+ مفعول به أول (الجيش)+ مفعول به ثان (همّ)+ مضاف إليه (الهاء).

---

1 المتنبي، الدّيوان، ص: 292.

* اعتبر البصريون أنّ الفعلَ المضَارعَ ينصب بـ(أن) المضمرة بعد (حتّى) وجوبا، و الّتي تعمل في الأسماءِ والأفعالِ، لهذا رُجِحَ مذهب البصريين في ذلك من خلال القاعدة الإعماليَّة الكبرى : الحروف الّتي تباشر الأسماء والأفعال جميعا لا يجوز أن تكون عاملة. ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، مصر، (دط)، (دت)،ج1 ص:123.

2 المتنبي، الدّيوان، ص:290.

- **النّمط الثّاني:فعل مضارع+ فاعل ضمير متصل+ مفعول به أول +مفعول به ثان**

يقول الشّاعر:[1]

تُفِيْتُ* اللَّيَالِي كُلَّ شَيءٍ أَخَذَتَهُ وهُنَّ لِمَا يَأْخُذْنَ مِنْكَ غَوَارِمُ

الصّورة (1): فعل مضارع + الفاعل ضمير (التاء)+ مفعول به (الليالي)+ مفعول به ثان (كلّ).

/	الجملة	الفعل المضارع	الفاعل	مفعول به1	مفعول به2	الشّاهد
1	تأتي العزائمُ	تأتي	العزائم	/	/	1
2	يطلبُ	يطلب	ضمير (هو)	/	/	4
3	يأخذْنَ	يأخذْ	نون النسوة	/	/	12
4	تدوسُ بكَ الخيلُ الوكورَ	تدوس	الخيل	الوكور	/	30
5	يحرون الحديدَ	يحرون	الواو ضمير متّصل	الحديد	/	16
6	تعرفُ لونَها	تعرف	ضمير (هي)	لونها	/	7
7	تفيتُ اللّياليَ كُلَّ	تفيت	التّاء ضمير متّصل	الليالّ	كلّ	12

الشكل (3): الصّور التي أتت عليها عناصر الجملة الفعلية المضارعيّة

من خلال هذه النّماذج نلحظ توزع الأفعال الّذي أتى متنوعا سواء من حيث ترتيبُها أم ظهورُها أم إضمارُها أم تعدُدُها.

ثانيا– الجملة الفعليّة المنفيّة:

1 – مفهوم النفي:

أ– لغة: لقد ورد في عدّة معاجم بمفاهيم متقاربة تحمل نفس الدّلالة، فهذا ابن فارس يعرفه بقوله:« يدلّ على تعريّة شيء من شيء وإبعاده عنه، ومنه نفاية الرَّديء، نفى الرّيح ما

1 المتنبي، الدّيوان، ص:291.

* تفيت: يتعدى إلى مفعولين، فإذا جعلت (اللّيالي) فاعله، ونصبت (كلّ شيء) لم يكن مفعولا ثان، ففسد الإعراب، وإذا قلت بالتّاء جعلت (اللّيالي) مفعولا أول، و(كلّ شيء) ثانيّا، وأمّا فساد المعنى، فلو جعلت اللّيالي الفاعلة، لجعلتها تفيت كلّ شيء ولا تغرمه، ثم نقضته بقولي، وهنّ لما يأخذن منك غوارم، وإنّما المعنى تفيت يا سيف الدّولة الليالي كلّ شيء أخذته منها، فلا تغرمه لها، وهن غوارم لك ما يأخذن، فصح المعنى. ينظر: أبو البقاء العكبري، البيان في شرح الدّيوان، ج3، ص382.

ترميه من التّراب حتىّ يصير في أصول الحيطان، ونفيُ المطر ما تنفيه الرّيحُ أو ترشُّه، ونفى الماء ما تطاير من الرشّاء»[1].

أمّا ابن منظور(ت711هـ) فقد أورد هذا المفهوم بنفس الدّلالة الّتي أتى بها ابن فارس، والّتي تدلّ على الإبعاد والإزاحة والإزالة في قوله: « نفيُّ الشَّيء وينفي نفيًّا تنحّى ونفيته نحيته، ونفيّ الرّجل عن الأرض ونفيتها عنه طردته فانتفى، وتنافت الآراء والأحكام تعارضت وتباينت»[2].

ب – اصطلاحا:

هي كلّ جملة دخلت عليها إحدى أدوات النّفي، سواء أكانت فعليّة أم اسميّة، وفيه أتناول الجمل الفعليّة المنفيّة بأدوات النَّفي على أنواعها المختلفة،والّتي عرّفها مهدي المخزومي، بقوله: «النّفي أسلوبٌ لغويٌّ تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب»[3].

2 – **النَّفي باستخدام (ما)**: يرى القدماءُ أنّ (ما) تدخل على الجملة الفعليّة ولا تعمل شيئا، وهي تدخل على الماضي والمضارع، وتنفي ما يكون في الحال[4].

وهذا ما تجسَّد في قول الشّاعر:[5].

ومَا* ضَرَّهَا خَلقٌ بِغَيرِ مَخَالِبِ وَقَدْ خُلِقَتْ أَسْيَافُهُ وَالقَوَائِمُ

وَقَدْ حَكَمُوهَا وَالمَنَايَاحَوَاكِمُ **فَمَا مَاتَ مَظْلُومٌ** وَلَا عَاشَ ظَالِمُ

1 ابن فارس، مقايس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ج5، ص456.

2 ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين مُحَمَّد بن مكرم)، لسان العرب، تحقيق: يوسف خيّاط، دار الجيل، بيروت، لبنان، (دط)، 1988م، ج6، 696-697.

3 مهدي المخزومي، في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص246.

4 ينظر: المبرّد، المقتضب، ج4، ص: 188.

5 المتنبي، الديوان، ص:290-291.

* (ما): حرف نفي غير عامل إذا دخل على الفعل الماضي يبقيه على معناه من المضي. ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، الجني الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص: 329.

- **النّمط الأوّل: ما + فعل ماض+ مفعول به+ فاعل (نكرة).**

الصّورة(1): حرف نفي (ما)+ فعل ماض (ضرّ)+ مفعول به (ضمير)+ فاعل (خلق)، فالنفي الّذي أتى به هنا هو من أجل نفي أن تكون حالة الشُّعوب مثل حالة النّسور الّتي تعجز عن طلب الرزق.

الصّورة(2): حرف نفي(ما)+ فعل ماض (مات)+ فاعل (مظلوم)

3 – النفي باستخدام (لا):

وهذا ما تأتّى في الجملة الماضيّة وإنْ كان ظهورُها قليلاً، نحو قول إبراهيم مصطفى: «وامتنع أن تنفي الماضي حتىَّ يكون فيه معنى الاستقبال، أو حتَّى يتكرّر ليكون في التّكرار معنى الشمول»[1].

حيث إنَّها وردت مرة واحدة في قول الشَّاعر:[2].

- **النّمط الأوّل: (لا) حرف نفي+ فعل ماض+ فاعل**

وَقَد حَاكَمُوهَا وَالمَنَايَا حَوَاكِمُ فَمَا مَاتَ مَظلُومُ وَ**لَا*** **عَاشَ ظَالِمُ**

الصّورة (1): (لا) حرف نفي+ (عاش) فعل ماض+ (ظالم) فاعل، إنّ هذا البيت يحتوي على عدّة تراكيب إسناديّة امتزجت بين اسم المفعول (مظلوم) واسم الفاعل (ظالم).

كما نجد ورودها في الجملة الفعليّة المضارعيّة مرتين، في قول الشّاعر:[3].

وَ يَطْلُبُ عِنْدَ النَّاسِ مَا عِنْدَ نَفْسِهِ وَذَلِكَ مَا**لَا تَدَّعِيهِ الضَّرَاغِمُ**

تَقَطَّعَ مَا **لاَ يَقْطَعُ** الدِّرعَ والقَنَا وفَرَّ مِنَ الفُرْسَانِ مَنْ **لَا يُصَادِمُ**

وَلِم **لا يَقي الرَحمَنُ** حَدَّيكَ ما وَقى وَتَفليقُـهُ هـامَ العِدا بِـكَ دائِـمُ

1 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار التّأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط2، 1992م، ص:136.

2 المتنبي، الديوان، ص: 291.

* (لا) النافية: إذا دخلت على الماضي وجب تكرارها، ولكن إذا كانت بمعنى المستقبل لا تتكرر فيه. ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص: 242.

3 المتنبي، الديوان، ص: 291-290.

- **النّمط الثّاني (لا) حرف نفي+ فعل مضارع+ فاعل.**

الصّورة (1): (لا) حرف نفي+ فعل مضارع (تدعي)+ مفعول به (الهاء)+ (فاعل)الضراغم

الصّورة(2): (لا) حرف نفي+ فعل مضارع يقطع+ فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)+ أمّا الشطر الثاني نجد لا حرف (نفي)+ فعل مضارع (يصادم).

الصّورة(3): (لا) حرف نفي+ فعل مضارع (يقي)+ فاعل (الرّحمن)

4 – النفي باستخدام (لم):

وذلك في قول الشّاعر:[1]

- **النّمط الأوّل:(لم)حرف نفي+ فعل+ فاعل.**

إِذَا بَرَقُوا **لَمْ*** **تُعرَفِ البِيضُ** مِنهُمُ ثِيَابُهُم مِن مِثْلِهَا وَالعَمَائِمُ

الصورة (1): حرف جزم ونفي وقلب(لم)+ فعل مضارع مبني للمجهول (تعرف)+ (البيض) نائب فاعل.

ثالثا– الجملة الفعليّة المؤكّدة:

نجد أنّ التّوكيد يكون لفظيّا أو معنويّا من أجل التلذذ بشيء يستحسنه المخاطب لإيصال ما يلجّ في داخله للمتلقي.

لقد وجدنا أنّ الجملة الفعليّة قد أكدت في قصيدة الحدث الحمراء بما يلي:

1– الجملة الفعليّة المؤكّدة بـــ (قد):

تعدّ (قد) من الأدوات الّتي تختصّ بتوكيد الجملة الفعليّة، وتفيد التّحقيق مع الفعل الماضي، أمّا مع الفعل المضارع فتفيد التّقليل والتّوقع، وقد وردت على عدّة أنماط في قصيدة الحدث، وهي على النّحو الآتي:

---

1 المتنبي، الديوان، ص:291.

* (لم): قد أورد ابن عطية تعليلا غريبا في عمل (لم) الجزمَ، قال: وجزمت (لم) لأنها أشبهت (لا) في التَّبرئة في أنهما ينفيان، فكما تَحذِفُ(لا) تنوينَ الاسم، كذلك تَحذِفُ لم الحركةَ أو العلامةَ من الفعل. ينظر: ابن عطية (عبد الحق بن غالب) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي مُحَمَّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ج1، ص: 65.

- **النّمط الأوّل: فعل ماض مبني للمعلوم+ فاعل.**

جاء هذا النّمط مرة واحدة في القصيدة.

في قول الشّاعر:[1]

يُكَلِفُ سَيفُ الدَّولَةَ الجَيْشَ هَمَّهُ **وَقَد عَجزَتْ عَنْهُ الجُيُوشُ** الخَضَــارِمُ

تَدُوسُ بِكَ الخَيْلُ الوُكُورَ عَلَى الذّرى **وَقَد كَثُرَتْ حَوْلَ الوُكُورِ المَطَاعِمُ**

الصّورة (1): (قد) للتحقيق+ عجز(فعل ماض)+ (تاء) التأنيث+ جار ومجرور (عنه)+ فاعل اسم ظاهر (الجيوش)، نجد أنّ (قد) أفادت وظيفتين، وظيفة تفيد توكيد الحدث ووظيفة تفيد التّقريب، وتكوّن التّركيب هنا من (مسند ومسند إليه)، ومن بين القرائن الّتي أسهمت في ترابط العناصر وتآلفها قرائن لفظيّة ومعنويّة تحكمها، ومن اللّفظيّة قرينة العلامة الإعرابية، فقد كان الفعل (عجز) مبنيّا على الفتح، و(تاء) التأنيث هنا أتت قرينة إلصاقيّة بالفعل، وأمّا الفاعل (الجيوش) فكان مرفوعا بالضمة، أمّا القرينة المعنويّة فتجسدت في إسناد الفعل إلى فاعله (الجيوش) الّذي أتى معرّفا، والألف واللاّم دليل على التّعريف الّتي أتت عوضًا عن الإضافة فأصلها (جيوشها)، وما إخاله إلاّ ضربا من التّجوز.

الصّورة(2): (قد) للتحقيق+ فعل ماض (كثر)+(التاء) للتأنيث+ ظرف زمان (حول)+ مضاف إليه (الوكور)+ فاعل (المطاعم).

- **النّمط الثاني: قد+ فعل ماض +فاعل +مفعول به.**

وهذا ما نجده في قول الشّاعر:[2]

وَقَدْ حَاكَمُوهَا وَالمَنَايَاحَوَاكِمٌ فَمَا مَاتَ مَظْلُومٌ وَلَا عَاشَ ظَالِمُ

أَيُنْكِرُ رِيْحَ اللَيْثِ حَتَّى يَذُوقَهُ **وَقَدْ عَرَفَتْ رِيْحَ اللُّيُوثِ البَهَائِمُ**

---

1 المتنبي، الدّيوان، ص: 292- 290.

2 المصدر نفسه، ص:291- 292.

*(حمْلات) جمع فعلة: فعلات، (بفتح العين)،في الصحيح، وإنّما أسكن الميم من حملات للضرورة. ينظر: أبو البقاء العكبري، البيان في شرح الديوان، ج3، ص:390.

وَقَدْ فَجَعْتَهُ بِابْنِهِ وَابْنِ صِهْرِهِ وَبِالصِهْرِ حَمْلَاتُ* الأَمِيْرِ الغَوَاشِم

الصّورة(1): (قد) للتحقيق+ فعل ماض مبني على الضم (حاكم)+ الفاعل ضمير متصل (الواو)+ مفعول به ضمير متصل (الهاء)

الصّورة(2): (قد) للتحقيق+ فعل ماض(عرف) + (التاء) للتأنيث+ مفعول به (ريح) مضاف إليه (الليوث)+ فاعل اسم ظاهر (البهائم).

الصّورة (3): (قد) للتحقيق+ فعل ماض (فَجَعْ)+ الفعل ضمير متصل (التاء)+ مفعول به ضمير متصل (الهاء).

من هنا نخلص أنّ تعدد العمليّة الإسناديّة المتظافرة في الأبيات الثّلاثة، تعطي دلالة واحدة للتّأكيد في الجملة.

- **النّمط الثّالث: فعل ماض مبني للمجهول+ نائب فاعل**

تجلى هذا النّمط مرّتين في قول الشّاعر:[1]

وَمَا ضَرَّهَا خَلْقٌ بِغَيْرِ مَخَالِبِ **وَقَدْ خُلِقَتْ أَسْيَافُهُ** وَالقَوَائِمُ

الصّورة(1): (قد) للتحقيق+ فعل ماض مبني للمجهول+ (التّاء) للتأنيث+ نائب فاعل (أسيافه).

2- الجملة الفعليّة المؤكّدة بالقصر:(الجملة الفعليةّ المؤكدة بالنفي والاستثناء)

- **النّمط الأول:(ما)+ فعل مضارع+ مفعول به مقدم+ أداة استثناء ملغاة + فاعل مؤخر.**
- وقد ورد هذا الأسلوب مرّة واحدة في القصيدة في قول الشّاعر:[2]

تَجَمَّعَ فِيْهِ كُلُّ لُسْنٍ وَأُمَّةٍ **فَمَا يُفْهِمُ الحُدَّاثَ إلاَّ التَرَاجِمُ**

1 المتنبي،الديوان، ص: 290.

2 المصدر نفسه، ص: 291.

الصّورة(1): (ما) حرف نفي+ (يفهم) فعل مضارع+ (الحداث) مفعول به مقدّم+ (إلاّ) أداة استثناء ملغاة+ فاعل مؤخر (التّراجم)، نلحظ أنّه قد قصر المفعول به على الفاعل لذا تقدّم عليه وجوبا.

- **النّمط الثّاني: (لم)+ فعل مضارع+ أداة استثناء ملغاة+ فاعل**، وقد ورد مرة واحدة في قول الشّاعر:[1]

فَلِلَهِ وَقْتٌ ذَوَّبَ الغِشَّ نَارُهُ **فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ صَارِمُ** أَوْ ضَبَارِمُ

الصورة (1): (لم) حرف نفي وجزم وقلب+(يبق) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة + (إلاّ)أداة استثناء ملغاة+ فاعل (صارم)، لأنَّ نفيَّ شيء ما يكون إلاّ دلالة على عدم القدرة والعجز.

3- المؤكّدة بالمصدر: والّذي أتى على صورة واحدة، في قول الشاعر:[2]

ضَمَّمْتَ جَنَاحَيْهِمْ عَلَى القَلْبِ **ضَمَّةً** تَمُوتُ الخَوَافِيُ تَحْتَهَا والقَوَادِمُ

نلحظ في هذا البيت أنّ الجملة الفعليّة قد تأكّدت بالمفعول المطلق المبين لنوعه(ضمَّمت، ضمَّة)

الجملة المثبتة	الجملة المنفية	الجملة المؤكدة
56	9	8
%77	%12	%11

الشكل(1) يمثل عدد تواتر الجمل الفعليّة ونسبتها في القصيدة.

1 المتنبي، الديوان، ص:291.

2 المصدر نفسه، ص: 291.

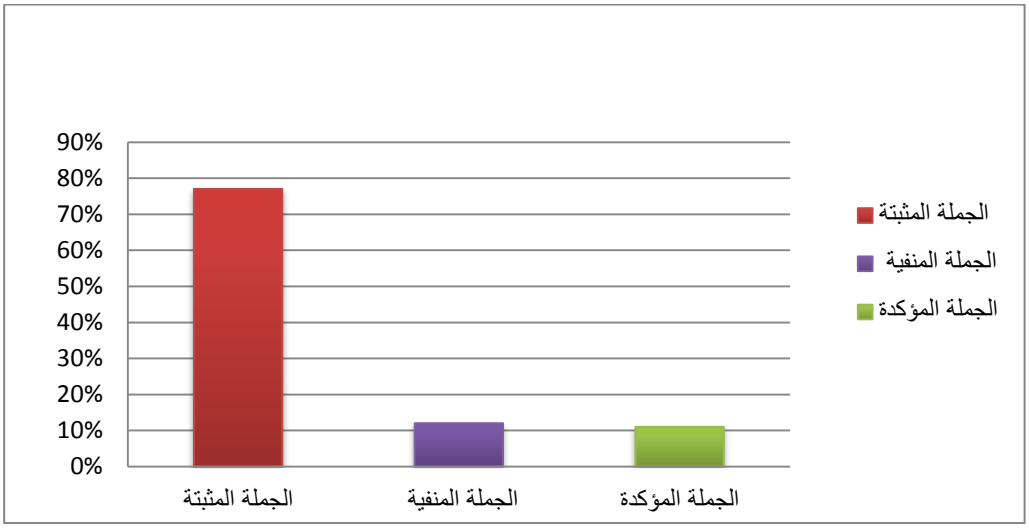

الشّكل(2) يمثل نسبة تواتر الجمل الفعليّة بأنواعها في القصيدة.

يتّضح من خلال الشّكلين (1) و(2) الاطّراد في الجمل المثبتة من أصل مجموع الجمل الفعليّة والتي حظيت بنسبة سبع وسبعين بالمائة (77%)، وهي النّسبة الأعلى للجملة الفعلية، ثم تأتي الجملة المنفيّة في المرتبة الثّانية بنسبة اثنتي عشرة بالمائة(12%)، لتأتي الجملة المؤكّدة في المرتبة الثالثة من مجموع الجمل بنسبة إحدى عشرة بالمائة(11%)، لتبين لنا أن القصيدة أتت مكثفة بالجمل المثبتة.

رابعا– عوارض الجملة الفعليّة:

لقد اهتمّ النّحاة المحدثون بالجملة ولم يقتصر نظرهم على الأنماط التّركيبيّة الّتي تحكمها، وإنّما اتّسع بهم المجال إلى البحث في العوارض الّتي تطرأ على الجملة؛ أي إنّ شيئا ما يحدث للترتيب الجملي يغير من نسقها النّموذجي، فيحصل بذلك تقديم وتأخير طارئ أو حذف، وقبل الحديث عن العوارض الّتي تعتري الجملة، علينا أولًا تحديد مفهوم الحذف.

1- عارض الحذف في الجملة الفعليّة:

هو أسلوب جمالي يُؤتى به من أجل إيصال معنى للمتلقي بحجة التّأثير والقوة في زيادة المعنى، أو هو« تصرّف تصفى به العبارة، ويشتد به أسرها، ويقوى حبكها، ويتكاثر إيحاؤها، ويمتلئ مبناها، وتصير أشبه بالكلام الجيد »[1]، ونرى أنّ الحذفَ ظاهرةٌ لغويّةٌ تمتازُ بها اللّغة العربيّة، إذا دلَّ على المحذوف دليلٌ يسوغ الحذف، وإذا لم يدلّ عليه دليل يكون إخلالا، ويدلّ على براعة الأسلوب وذوق رفيع في استنتاج المحذوف، والاقتصاد في اللُّغة، وقدرة العربيّة على التّعبير[2]، فالحذف يلحق عنصرا من عناصر الجملة أو قد تحذفُ الجملةُ، وبذلك ينقسم الحذف إلى نوعين رئيسين:[3]

- **حذف يتصل بالصّيغ**: حيث يحذف الحرف أو أكثر من أحرف الكلمة، فنجد مثلا في قصيدة الحدث الحمراء للمتنبي حذف حرف العلة.

وذلك في قول الشّاعر:[4].

إِذَا بَرَقُوا **لَمْ تُعْرِفِ** البِيْضُ مِنْهُمُ ثِيَابُهُمْ مِنْ مِثْلِهَا وَالعَمَائِمُ

فَلِلَّهِ وَقْتٌ ذَوَبَ الغِشَّ نَارُهُ **فَلَمْ يَبْقَ** إِلاَّ صَارِمٌ أَو ضَبَارِمُ

نجد في البيتين أنّ دواعيَ الحذف الّتي طرأت على الجملة الفعليّة؛ هي دخول أداة الجزم (لم) على الفعلين المضارعين (لم تعرفِ) و(لم يبقَ)، ممّا أدى إلى حذف حرف العلة.

كما يحذف حرف الجرّ قبل (أن) المصدريّة، وهذا لاطّراده وشيوعه في اللّغة، فالحذف هنا ما هو إلاّ من أجل التّخفيف على اللّسان من الوقوع في اللّبس، وهذا ما تأتّى في قول الشَّاعر: [5]

إِذَا كَانَ مَا تَنْوِيهِ فِعْلًا مُضَارِعًا مَضَى قَبْلَ **أَنْ تُلْقَى** عَلَيْهِ الجَوَازِمُ

---

1 مُحَمَّد مُحَمَّد أبو موسى: خصائص التركيب، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط4، 1996م، ص:153.

2 ينظر: أحمد داود عبد الله دعمس، ديوان الحطيئة دراسة صرفيّة وتركيبيّة ودلاليّة، إشراف: إبراهيم يوسف السيّد، أطروحة ماجستير، قسم اللغة العربيّة وأدابها، كليّة الآداب والعلوم، جامعة آل بيت، عمّان، الأردن، 1999م، ص: 192.

3 ينظر: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، (دط)، 1998م،ص:174.

4 المتنبي، الديوان، ص: 291.

5 المصدر نفسه، ص: 290.

فموطن الشَّاهد في البيت الأوّل (أن تلقى)، والتّقدير في هذا البيت هو (من أن تلقى)، إذ إنّ هذا الحذفَ جائزٌ وقد جرت العادةُ عند العربّي أن يحذفه.

كما نجد أيضا حذفُ حرف النَّداء، الّذي تجلى في صدر البيت في قول الشَّاعر:[1]

ألاَ أَيُّهَا السَّيفُ الذِي لَيْسَ مُغْمَدًا وَلَا فِيْهِ مُرْتَابُ وَلاَ مِنْهُ عَاصِمُ

فموطن الشَّاهد في هذا البيت هو (أيّها السيف) فحذف حرف النَّداء، الَّذي الأصل في تقديره (يا أيها السَّيف)، فالحذف إذن هو جائز وأتى به من أجل الاختصار في الكلام.

ومن بين أهم المظاهر الّتي ورد فيها الحذف في قصيدة الحدث الحمراء:

– حذف الفعل والفاعل:

أمّا حذف الفعل وحده في قصيدة الحدث الحمراء للمتنبي، فأتى في قول الشَّاعر:[2]

هَنِيئًا لِضَرْبٍ الهَامِ وَالمجْدِ وِالعُلَى وَرَاجِيْكَ وَالإِسْلَام أَنَّكَ سَالِمُ

الأصل في تقدير هذا البيت: (ثبت هنيئا) حذف الفعل وأقيمت الحال– وهي مصدر– مقامه فعملت فيه عمله، فمن هنا نجد أنها حال محذوفة العامل.

أمَّا حذف الفاعل فيأتي في مواضع كثيرة، كما تحدّث عن ذلك شوقي ضيف: « يحذف الفاعل في صيغة الفعل المبني للمجهول، ويحلّ محلّه المفعول به ويأخذُ حكمه في الرَّفع ».[3]

ومن بين أهم المواطن الّتي حذف فيها الفاعل وحلّ محلّه نائب الفاعل، في قول الشّاعر:[4]

وَمَاضَرَّهَا خَلقٌ بِغَيرِ مَخَالِبِ وَقَد **خُلِقَت أَسْيَافُهُ** والقَوَائِمُ

نَثَرتَهُم فَوقَ الأُحَيدِبِ كُلِّهِ كَمَا **نُثِرَتْ** فَوقَ العَرُوسِ**الدَّرَاهِمُ**

يُسَرُّ بِمَا أَعْطَاكَ لَا عَنْ جَهَالَةٍ وَلَكِنَّ مَغْنُومًا نَجَا مِنْكَ غَانِمُ

1 المتنبي، الديوان، ص:293.

2 المصدر نفسه، ص:293.

3 شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، (دت)، ص: 235.

4 المتنبي، الدّيوان، ص:290.

في البيت الأوَّل نجد أنّ (أسيافَه): مفعول به مؤخر حلّ محلّ الفاعل فهو بذلك أخذ حكمه فأصبح نائبا عن الفاعل، أمّا في البيت الثاني فتجلّى لنا حذف الفاعل وجوبا، وحلّ محله نائب الفاعل (الدّراهم)، لأنّ الأصل في (الدّراهم) أن يكون مفعولا به منصوبًا.

أما البيت الثالث فنجد (يُسَرّ): فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل محذوف (هو) دلّ عليه السّياق الّذي يحكمه .

أما حذف الفعل مع فاعله فإذا تعلّق بشبه الجملة؛ لأنّها تنوب في المعنى عن الفعل المحذوف وهذا ما نجده في قول الشَّاعر:[1]

بِضَرْبٍ أَنَى الهَامَاتِ وَالنَصْرُ غَائِبُ وَصَارَ إِلَى اللُبَاتِ وَالنَصْرُ قَادِمُ

نجد أن الجارَ والمجرورَ (بضرب) متعلق بفعل (اضرب)، لأنّها تنوب منابها في المعنى وتستغني عن ذكر الفعل، فشبه الجملة لا تؤدي معنًى إلاّ إذا تعلقت بفعل سواء أكان مذكورا أم محذوفا.

كما ورد أيضا حذف الفعل والفاعل مفعول به، في قول الشَّاعر:[2]

عَلَى كُلّ طَيَّارٍ إِلَيهَا بِرِجْلِهِ إِذَا وَقَعَتْ فِي مِسْمَعَيْهِ الغَمَاغِمُ

فموطن الشَّاهد في هذا البيت هو (على كلّ طيار) والتَّقدير فيه متعلق بفعل وفاعل ومفعول به(أقصد الوغى على كلّ طيار)، أي يجري في سرعة الطير إذا سمع صوت الأبطال في الحرب .

كما نجد أيضا حذف الفعل والفاعل في الجملة الّتي تأتي في أسلوب الاستثناء، أي إنّ العاملَ في المستثنى هو الفعل، وهذا ما ذهب إليه البصريون[3].

- **حذف جملة الاستثناء**

فقد ورد حذف جملة الاستثناء في قصيدة الحدث الحمراء للمتنبي مرّتين،كما في قوله:[4]

تَجَمَّعَ فِيْهِ كُلُّ لُسْنٍ وَأُمَةٍ فَمَا يُفْهِمُ الحُدَاثَ إِلاَّ **التَّرَاجِمُ**

1 المتنبي، الدّيوان، ص:292.

2 المصدر نفسه، ص:293.

3 ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (دط)، (دت) ص: 243.

4 المتنبي، الدّيوان، ص:291.

فَلِلَهِ وَقْتٌ ذَوَّبَ الغِشَّ نَارُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ **صَارِمٌ** أو ضَبَارِمُ

فموطن الشّاهد في البيت الأول هو (فما يفهم الحداث إلاّ التّراجم) والتّقدير في هذا البيت (استثني التّراجم).

أمّا موطن الشّاهد في البيت الثّاني فهو (فلم يبق إلاّ صارمٌ) والتّقدير في هذا البيت (استثني صارمٌ).

- **حذف الحال**

وكما يتضح لنا أيضا حذف الحال، في بعض المواطن الشَّعريّة الّتي أتى بها المتنبي في قوله:[1]

بَنَاهَا فَأَعْلَى **وَالقَنَا يَقْرَعُ القَنَا** وَمَوْجُ المَنَايَا حَوْلَهَا مُتَلاَطِمُ

وَقَدْ حَكَمُوهَا **وَالمَنَايَا حَوَاكِمُ** فَمَا مَاتَ مَظْلُومٌ وَلاَ عَاشَ ظَالِمُ

مَضَى **يَشْكُرُ الأَصْحَابَ** فِي فَوتِهِ الظُّبَى لِمَا شَغَلَتْهَا هَامُهُم وَالمَعَاصِمُ

نجدأنّ موطن الشّاهد في البيت الأوّل أن الحال حذف مرّتين، في صدر البيت (القنا يقرع القنا) وتقدير هذا البيت بمعنى (بناها محاربا)، أمّا في العجز البيت(وموج المنايا حولها متلاطم) فتقدير هذا البيت(بناها خائضا).

أمّا الشّاهد في البيت الثاني فهو (والمنايا حواكم) والتّقدير في هذا البيت(حاكما).

كما نجد أيضا في البيت الثالث موطن الشّاهد في قوله: (يشكر الأصحاب) والتّقدير في هذا البيت هو (مضى شاكرا).

2 –عارض التّقديم والتّأخير في الجملة الفعليّة:

تعدّ ظاهرة التّقديم والتّأخير أحد خصائص اللّغة العربيّة الّتي تميزت عن غيرها من اللّغات، وهذا إنّما يدلّ على سعة ألفاظ هذه اللُّغة ومرونتها، فتجليّات هذا العارض يقع على نظام الجملة العربيّة فيحدث فيها نوعا من التّغير والتّحويل في نسقها التّركيبيّ؛ وذلك بتغير نمطيّة الجملة الأصليّة.

1 المتنبي،الدّيوان، ص: 291- 292.

ومن بين أهم النّحاة الّذين تعرضوا لظاهرة التّقديم والتّأخير سيبويه حيث يقول في (باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعول):« فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنّك إنّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللّفظ، فمن ثمّ، كان حدّ اللّفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربيٌّ جيد كثير، كأنّهم إنّما يقدمون الّذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم »[1]، نجد من خلال هذا القول أن سيبويه أولى عناية واهتماما بالمقدّم سواء تقدّم في جميع الحالات، وسوف نقوم بتتبع بعض الظواهر المتجليّة في القصيدة.

- **النّمط الأوّل: فعل+ مفعول به+ فاعل.**

الصّورة(1): فعل ماض+ مفعول به ضمير متصل+ فاعل مؤخر.

في قول الشّاعر:[2]

سَقَتْهَا الغَمَامُ الغُرُّ قَبْلَ نُزُولِه فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا سَقَتْهَا الجَمَاجِمُ

مَضَى يَشْكُرُ الأَصْحَابَ فِي فَوتِهِ الظُّبَى لِمَا **شَغَلَتْهَا هَامُهُم** وَالمعَاصِمُ

فَلِلّهِ وَقتٌ **ذَوَّبَ الغِشَّ نارُهُ*** فَلَم يَبقَ إِلّا صارِمٌ أَو ضُبارِمُ

نلحظ من خلال هذين البيتين السَّابقين، أنّ ورود الفعل كان متعدّيا (سقى ، شغل) واتّصل بالفعلين ضمير في محل نصب مفعول به، أمّا الفاعل في الجملتين فهو (الجماجم، هامهم) ويعتبر تقدّم المفعول به الضمير (الهاء) على الفاعل وجوبا؛ لأنَّه من مسوغات تقدّم المفعول به على الفاعل اتّصال الضمير بالفعل.[3]

الصّورة (2): فعل ماض (ذوّب)+ مفعول به (الغش)+ فاعل مؤخر (ناره)

---

1 سيبويه، الكتاب، ج1، ص:34.

2 المتنبي، الدّيوان، ص: 290.

* (ناره): ذكر النَّار، لأنّ تأنيثها غير حقيقي، أو أراد لهبها، فلم يبق إلاّ سيف قاطع، أو رجل شديد الحلق شجاع. ينظر: أبو البقاء العكبريّ، البيان في شرح الدّيوان، ج3، ص:385.

3 ينظر: فاضل صالح السَّامرائي، معاني النّحو، مكتبة أنوار دجلة، القاهرة، مصر، (دط)، (دت)، ج2، ص:49.

فتقديم المفعول به على الفاعل وجوبا؛ لأنّ (الهاء) في النّار مفسّرها الغشّ، وهو من النّاحيّة اللّفظيّة متقدّم لكن من ناحية التّقدير متأخر، لأنّه مفعول والمفعول يأتي بعد الفاعل والفاعل هوناره، وتقديم المفعول به أتى من أجل العناية والاهتمام.

كما يتضح لنا أنّ التّقديم والتّأخير تجسد في أسلوب النّفي، في قول الشّاعر:[1]

وَمَا **ضَرَّهَا خَلْقٌ** بِغَيْرِ مَخَالِبِ وَقَدْ خُلِقَتْ أَسْيَافُهُ وَالقَوَائِمُ

فموطن الشّاهد في هذا البيت (ما ضرّها خلق) نجد تقديم وتأخير في هذا البيت؛ وهو اتّصال الضمير بالفعل وجوبا، ممّا أدى إلى تأخر الفاعل.

لعلّما يكون هذا المطلع من أشهر المطالع الّتي استهلها المتنبي تقديما وتأخيرا بين الجار والمجرور(المركّب غير الإسنادي)، مع الجملة الفعليّة (المرّكب الإسنادي).

في قول الشّاعر:[2]

عَلَى قَدْرِ أَهْلِ العَزمِ تَأتِي العَزَائِمُ وَتَأتِي عَلَى قَدَرِ الكَرَامِ المكَارِمُ

و**تَعْظُمُ** فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ**صِغَارُهَا** وَ**تَصْغُرُ** فِي عَيْنِ العَظِيْمِ **العَظَائِمُ**

يُكَلِفُ سَيْفُ الدَّوْلَةِ الجَيْشَ هَمَّهُ وَ**قَدْ عَجَزَتْ** عَنْهُ **الجُيُوشُ** الخَضَارِمُ

موطن الشَّاهد في هذا البيت هو تقدّم الجار والمجرور(على قدر أهل العزم) وتأخر الفعل والفاعل (تأتي العزائم)، فالتّقديم أتى به من أجل العناية والاهتمام وتشويق السَّامع، فيتجلى لنا في صدر هذا البيت أنّ البنيّة التّركيبيّة هنا أتت محولة على أصلها الّذي ينبغي أن تأتي عليه، فأصل التّرتيب في الأسلوب السَّابق هو (تأتي العزائم على قدر أهل العزم)، أمَّا الشّطر الثاني فهو عجز البيت فقاعدته التّركيبيّة الإسناديّة صحيحة على الصدر؛ لأنّه ابتدأها بفعل مضارع وانهاها بفاعل.

أمّا موطن الشّاهد في البيتين الثّاني والثّالث (وتصغر في عين العظيم العظائم) و(وقد عجزت عنه الجيوش الخضارم)، فهو وجود فاصل بين الفعل والفاعل تمحور أساسه في تركيب غير

1 المتنبي، الديوان، ص:290.

2 المصدر نفسه، ص:290.

إسنادي(الجار والمجرور)، لأنّ الأصل والتّقدير في البيتين هو: الأول (وتصغر العظائم في عين العظيم)، والتّقدير في البيت الثّاني (وقد عجزت الجيوش).

ويعلق حلمي مرزوق على البنيّة التّركيبيّة لهذ البيت، فيقول: « ولا يقال إنّ التّركيب هنا جاء من أجل الوزن، لأنّ هذه التُّهمة إذا جاءت في وسط القصيدة، لا تجوز – قط – في مستهلها، لأنّ الشَّاعر يكون في سعة من أمره في أول القصيدة، وكان في وسعه أن يعدل إلى ما يشاء من القوافي، وإنّما التّعليل الحق أنّ ذلك من عمل الإحساس الفني البالغ عند الشَّاعر»[1]، أمّا الّذي يستوقفنا في هذا السّياق الّذي نُقِلَ إلينا في ذروة الإحسان، فهو حسن الافتتاح الّذي يعدّ من ضروب الفصاحة وبراعة المطلع، فإن كان أولها (على قدر أهل العزم تأتي العزائم) فناهيك بذلك حسنا إذ كان مطلعها، بالإضافة إلى تلك الممارسات النَّحويّة الَّتي جنح إليها، تصدر من شاعر يعرف أصول القواعد ومتى يستخدمها في التّلاعب بالأبيات، سواء أكان ذلك في التّقديم والتّأخير أم الحذف.

كما أتى أيضا التّقديم والتّأخير في سياق الاستفهام، حيث إنّنا وجدنا تقدّم (همزة الاستفهام وكيف) على الفعل المضارع، والّذي أتى في قول الشَّاعر:[2]

هَلْ الحَدَثُ الحَمْرَاءُ تَعْرِفُ لَوْنَهَا وَتَعْلَمُ أَيُّ السَّاقَينِ الغَمَاغِمُ

وَكَيفَ تُرجِي الرُّومُ وَالرُّوسُ هَدْمَهَا وَذَا الطَّعْنُ أَسَاسٌ لَهَا وَدَعَائِمُ

أَيُنكِرُ رِيْحَ اللَّيثِ حَتَّى يَذُوقَهُ وَقَدْ عَرَفَتْ رِيْحَ اللّيُوثِ البَهَائِمُ

فموطن الشّاهد في البيت الأول هو اتّصال (هل) الاستفهاميّة بالفعل المضارع في قوله(هل تعرف لونها)، (وهل تعلم أيُّ السَّاقين الغماغم) .

1 حلمي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربيّة علم البيان، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 2004م، ص:34.

2 المتنبي، الدّيوان، ص:291-292.

نجد في البيت الثّاني والثّالث تقدم أداة الاستفهام على الفعل المضارع (كيف، الهمزة)، فإنّ المحورَ الأساس الّذي يدور حوله معنى البيتين، أنّهما من أجل تأدية أغراض شعريّة التي كان يصبو إليها الشّاعر من أجل تحريك نفس المتلقي.

الفصـــــــــــل الثّـــــــاني:

الجمـــــــــلة الاسميّـــــة

أولا: مفهوم الجملة الاسميّـــــــــــــــــة

ثانيّا : الجملة الاسميّة المثبتـــــــــــــــة

ثالثا: الجملة الاسميّة المثبتة المنسوخـــــــة

رابعا: الجملة الاسميّة المنفيّـــــــــــــة

خامسا: الجملة الاسميّة المؤكّـــــــــــدة

سادسا: عوارض الجملة الاسميّـــــــــة

الجملة الاسميّة

أولا: مفهوم الجملة الاسميّة

قد يبدو لدارس النّحو العربيّ في بادئ الأمر أنّ مفهومَ الجملة الاسميّة يمكن تحديده ببساطة وسهولة، لكنَّ هذا لن يتأتّى له إلاّ إذا كان متمرّسًا عالما باللّغة وقواعدها؛ لأنّه راجع إلى النّحاة القدماء، وكيف كانت لهم تعريفات متجسّدة في التّمثيل لجلّ الأبواب النّحويّة.

لقد ألفينا عليًا أبا المكارم في حديثه عن الجملة الاسميّة كيف أصّل لها في قوله: «ويستخدم مصطلح الجملة الاسميّة عند النُّحاة في التّراث النّحويّ للإشارة إلى أنواع متعددة من الجملة العربيّة، تجتمعُ معًا في أنّه يتصدّرها الاسم مع وقوعه ركنًا إسناديًّا فيها، ومقتضى هذا التَّصور الّذي يشيع بين النُّحاةِ أنّه لا عبرةَ في التّصدر بالعناصر غير الإسناديّة الّتي لا تقع ركنًا من أركان الجملة، سواء أكانت أسماءً أم أفعالا أم حروفا»[1]، نلحظ من صفوة هذا القول الّذي أورده عليّ أبو المكارم أنّ الجملةَ الاسميَّةَ يجبُ أن يتصدرها اسم، الّذي يعدّ ركنًا أساسيًّا فيها، فالاستقراء الّذي خَلُصَ له من خلال تتبعه للنُّحاة، أنَّه لا عبرةَ بتصدر العناصر غير الإسناديّة، لأنّها ليست النّواة أو الرّكيزة الأساسيّة الرّئيسة الّتي قامت وانبنت عليها الجملة.

بيد أنّنَا وجدنا مهدي المخزومي يخالف النّحاةَ القدماءَ في معياريّة تحديد الجملة الخبريّة، حيثُ إنَّه أدرج الجملةَ الاسميَّة الَّتي يكون خبرها (اسمًا مشتقًّا أو جملةً فعليَّةً) في الجملة الفعليّة، وهذا ما تأتّى في قوله: «وهي الجملة الّتي لا يكون فيها المسندُ فعلاً، وذلك نحو: محمدٌ أخوكَ، والحديدُ معدنٌ، فأخوك، ومعدن دالان، هنا على الدّوام، أي دوام اتّصاف المسند إليه بهما؛ لأنّ الأخوة ثابتة لمحمد، لا تتغير، ولا تصير من حال إلى حال؛ لأنّ المعدنيَّةَ وصفٌ ثابتٌ للحديد، لا تتغير، فكلّ من هاتين الجملتين: جملة اسميّة »[2]

1 علي أبو المكارم، الجملة الاسميّة، مؤسسة المختار للنشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008م، ص:17.

2 مهدي المخزومي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، المكتبة العصريّة، القاهرة، مصر، ط1، 1966م، ص:86.

ونومئ في هذا الصدد أنّ جلَّ النّحاة اكتفوا بتعريف الجملة الاسميّة، بأنّها الّتي يكون صدرها قد بدئ باسم، والَّتي تحوي علاقة إسناديّة بين المسند (الخبر) والمسند إليه (المبتدأ)، فهذا سيبويه يقول في باب الابتداء: « فالمبتدأ كل اسمٍ ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيٍ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه ».[1] ونافلةُ القول: إنّ سيبويه يتحدث عن العلاقة الإسناديّة الّتي تحكم الجملة الاسميّة، ويعني بها أن يكون الجزءُ الأوَّلُ اسمًا.

ويفهم من كلام سيبويه أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ البسيطةَ في نظام ترتيبها الطبيعيّ تنقسم من حيثُ صيغةُ الخبر إلى قسمين رئيسين هما:[2]

القسم الأوَّل: المبتدأ مع الخبر المفرد، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: أن يكون المبني عليه – أي الخبر– شيئا هو هو.

والقسم الثّاني هو: المبتدأ مع الخبر شبه الجملة، وهو ما عبّر عنه بقوله: أو يكون في مكان أو زمان.

أمّا الخبر فقد يتمُّ به مع المبتدأ فائدة يحسن السّكوت عليها، ويقول ابن يعيش في ذلك: «اعلم أنّ خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السّامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا»[3].

تجلى في كتب النُّحاة القدماء أنّ الجملةَ الاسميَّةَ تقوم على ركنين أساسين لا يتمُّ المعنى إلاّ بهما معا: (المبتدأ والخبر)، وإذا انخَرَمَ هذان الركنان سقطت الجملة من كونها اسميَّةً.

فهناك من يرى إلزامية وجوب تعريف المبتدأ؛ لأنّه يأتي مسندًا إليه، كما يرى صاحب كتاب همع الهوامع، في قوله: « الأصل تعريف المبتدأ، لأنّه المسند إليه، فحقّه أن يكون

1 سيبويه، الكتاب، ج2 ص: 126.

2 رشيد أحمد عبد الغني، نظام الجملة الاسميّة في شعر عبد الله البردونيّ دراسة نحويَّة دلاليّة، إشراف: عبد الله بوخلخال، دكتوراه علوم، قسم اللغة العربيّة وأدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008- 2009م، ص:34.

3 ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص:87.

معلومًا، لأنّ الإسنادَ إلى المجهول لا يفيد. وتنكير الخبر، لأنّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التّنكير، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه. فإذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفة المبتدأ و النكرة الخبر»[1]

والحالاتُ التي يجوز فيها تقديم الخبر وتأخيره هي:« إذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع، علم أنّ ماعداهما يجوز فيه التّقديم والتّأخير، سواء كان الخبرُ رافعًا ضميرًا لمبتدأ أو سببيّه. أو ناصبًا ضميره. أو مشتملاً عليه. أو على ضمير ما أضيف إليه. أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر، الأوَّل: نحو: قائم زيد. والثَّاني: نحو: قائم أبوه زيد. والثّالث: نحو: ضربته زيد. والرّابع: نحو: في داره زيد. والخامس: نحو: في داره قيام زيد*. والسّادس: نحو: زيدا أبوه ضرب، وزيدا أبوه ضاربا ».[2]

وقد يأتي المبتدأ في عدة أشكال وصور على النّحو الآتي: اسما ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً أو اسمًا للإشارة أو ضميرًا متصلاً أو مصدرًا مؤولاً.

كما يأتي الخبر أيضا على عدة أشكال موضحة على الآتي: اسمًا ظاهرًا أو جملةً فعليَّةً أو شبه جملة، في خضمّ هذا كلّه نستشف أنّ الجملةَ الاسميَّةَ قامت على حيثيّات مختلفة، وتصانيف متعددة سواءٌ أكانت في الجملة الاسميّة المثبتة أم المنفيّة أم المؤكدة.

ثانيا: الجملة الاسميّة المثبتة:

أمّا الأنماط التي وردت في قصيدة الحدث الحمراء للمتنبي فهي على النّحو الآتي:

1- المسند إليه (معرَّفٌ بالإضافة)+ المسند(اسمٌ ظاهرٌ)

2- المسند إليه (اسمٌ ظاهرٌ)+ المسند (اسمٌ ظاهرٌ)

3- المسند إليه (اسمُ إشارة)+ المسند(اسمٌ ظاهرٌ)

---

1 السّيوطي(جلال الدّين عبد الرحمان بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص: 325.

* منع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرّابع، والمفسّر في الأخير إلا هشاما منهم، فأجاز الأخير بصورتيه، ووافقه الكسائيّ على جواز الصّورة الثّانيّة. ينظر: المصدر نفسه، ص: 333.

2 المصدر نفسه، ص: 333.

4- المسند إليه (ضميرٌ بارزٌ) + المسند (اسمٌ ظاهرٌ)

5- المسند إليه(اسم ظاهر)+ المسند(جملة فعلية)

6- المسند إليه(اسم ظاهر)+ المسند(شبه جملة)

7- المسند إليه(اسم استفهام)+ المسند(اسم ظاهر)

1- المبتدأ+ الخبر

- **النَّمط الأوَّل: مبتدأ معرف بالإضافة+ خبر (نكرة)**، ونشير في هذا الصّدد ما قاله سيبويه:« وأحسنه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئ بالأَعرَفِ؛ وهو أصلُ الكلامِ».[1] ونعضد هذا القول بما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في قوله: « الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، لا نكرةً؛ لأنَّ النكرةَ مجهولةٌ غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد*»[2]

فقد ورد في قول المتنبي ثلاث مرات:[3]

بَنَاهَا فَأَعلَى وَالقَنَا يَقرَعُ القَنَا **وَمَوجُ المَنَايَا حَوْلَهَا مُتَلَاطِمُ**

تَمُرُّ بِكَ الأَبْطَالُ كَلْمَى هَزِيْمَةً **وَوَجْهُكَ وَضَاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمُ**

أَفِي كُلِّ يَومٍ ذَا الدُّمَسْتَقُ مُقْدِمُ **قَفَاهُ عَلَى الإِقْدَامِ لِلوَجْهِ لَائِمُ**

الصّورة(1): المبتدأ (موج)+ مضاف إليه (المنايا)+ ظرف مكان(حول)+ مضاف إليه (الهاء)؛ لأنّ المبتدأ معرف بالإضافة+ خبر (متلاطم).فالتّركيب هنا جاء مسندا (متلاطم) ومسندا إليه (موج) وجملة (موج المنايا حولها متلاطم) جملة اسميّة في محل نصب حال، فنجد الجماليّة البلاغيّة التي امتزجت مع روح الدّعابة لدى المتنبي في تشخيصه لسيف الدولة والبطولات التي قادها ضد الروم، حينما استعار للمنايا أمواجا متلاطمة، وهذا دليل على كثرة الأموات.

1 سيبويه، الكتاب، ج1 ص: 328.

* كان مقتضى هذا التّعليل أنَّه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلاّ بمسوغ، كما أنّه لا يجوز أن يقع المبتدأ نكرة إلاّ بمسوغ، من قبل أنَّ كلَّ واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه، والنّكرة مجهولة غالبا، وكلّ واحد من الفعل والخبر حكم، والحكم على المجهول لا يفيد. ينظر: المصدر نفسه، ص:117.

2 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص:117.

3 المتنبي، الدّيوان، ص:291-292.

الصّورة(2): المبتدأ (وجه)+ مضاف إليه (الكاف)+ الخبر (وضاح)+ وحرف عطف+ مبتدأ (ثغر)+ مضاف إليه (الكاف)+ الخبر (باسم)، فمن هنا نلحظ من قوله(ووجهك وضاح) أن المبتدأ قد أتى مضافا إلى ضمير المخاطب الكاف، وأتى بهذه الإضافة لاحتقار أمر عظيم.

الصّورة(3): المبتدأ (قفى)+ المضاف إليه (الهاء)+ الجار والمجرور على (الإقدام)+الجار والمجرور (للوجه)+ الخبر لائم.

فالرّابط بين المبتدأ والخبر في الجملتين السَّابقتين هو الضمير المضاف إليهما (وجهك، ثغرك، قفاه).

والشيء الّذي نميزه من خلال هذه الصورِ الثلاثِ، أنّ التّعريفَ المسند إليه بالإضافة دلالاتٌ متعددة منها: الاختصار والإيجاز في القول (وجه، ثغر، قفا) ، وقد تكون الإضافة لتعظيم المضاف إليه، وقد تفيد تشريف ما بعده والحث على فعل شيء.[1]

- **النّمط الثّاني: المبتدأ معرفة+ الخبر نكرة،** وهو الّذي ينبغي أن يكون عليه المقام، لأنّه يمثل النّموذج الأصلي الّذي تبنى عليه الجملة الاسميّة.

نجد هذا النّمط قد ورد مرّتين في قول الشّاعر:[2]

وَقَدْ حَاكَمُوهَا و**المَنَايَا حَوَاكِمُ** فَمَا مَاتَ مَظْلُومٌ ولَا عَاشَ ظَالِمُ

بِضَرْبٍ أَنَى الهَامَاتِ و**النَّصْرُ غَائِبُ** وصَارَ إِلَى اللُّبَاتِ و**النَّصْرُ قَادِمُ**

الصورة(1): المبتدأ (المنايا)+ الخبر (حواكم)، و(واو الحال) أتت عنصرا إضافيا ليس لها علاقة بالإسناد، فالجملة الاسميّة هنا في محل نصب حال نجد هناك علاقة إسنادية بين المسند إليه (المنايا) والمسند (حواكم) وإن كان المسند إليه مرفوعا بعلامة غير أصليّة وهي الألف لتعذّر نطقها.

1 ينظر: مُحَمَّد مُحَمَّد أبو موسى، خصائص التّركيب، ص: 212.

2 المتنبي، الديوان، ص:291-292.

الصّورة (2): المبتدأ (النّصر)+ الخبر (غائب) أمّا الشّطر الثّاني فالمبتدأ (النّصر)+ الخبر (قادم) نلحظ في هذا البيت الّذي أتى به المتنبي تشكيلا لغويا كانت حلقة وصله الطباق بين (غائب وقادم) كأنّ سيف الدّولة يتوعّد بالنّصر على جيش الرّوم.

- **النّمط الثالث: المبتدأ اسم إشارة+ الخبر نكرة،** وقد عرّفه عباس حسن في قوله: «اسمٌ يعينُ مدلوله تعيينا مقرونا بإشارة حسية إليه»[1].

فقد أتى مرّتين في قول الشّاعر:[2]

وَكَيْفَ تُرْجِي الرُّومُ وَالرُّوسُ هَدْمَهَا وَ**ذَا*** **الطَعْنُ أَسَاسٌ**لَهَا وَدَعَائِمُ

أَفِي كُلِّ يَوْمٍ **ذَا الدُّمُسْتُقُ****مَقْدِمٌ قَفَاهُ عَلَى الإِقْدَامِ لِلْوَجْهِ لَائِمُ

الصّورة(1) المبتدأ اسم إشارة (ذا)+ بدل (الطعن)+ الخبر (أساس)، فالتّركيب أتى هنا مسندًا ومسندًا إليه، فدلالة اسم الإشارة أتت لتعلي من بطولة سيف الدّولة، الّذي جعل الطعن كالأساس فيها، كما يوثّق البناء بالأساس وذلك من أجل هدم القلعة[3].

الصّورة(2) المبتدأ اسم إشارة (ذا)+ الخبر (الدّمستق)، أمّا دلالة اسم الإشارة هنا فعجيبة لما تكنّه من خيبات متتالية للدّمستق الّذي إذا سمع بقدوم سيف الدّولة أتاه محاربا، لكنّه في كلّ مرة يعود منسحبا مهزوما في المعركة، فالدّلالة التي تحملها (الذال)مجرّدة من (اللاّم والكاف) هي دلالة إلى إشارة القرب.

- **النّمط الرّابع: المبتدأ معرفة (المسند إليه)+ الخبر معرفة (المسند).**

نجد أن هذا النّمط لا يجيز تقديم الخبر على المبتدأ، بل الواجب دائما تقدّم المبتدأ على الخبر، وهذا من القول النّحوي عند جمهور النّحاة، فهذا ابن يعيش يوضّح لنا هذه المسألة في

1 عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص:321.

2 المتنبي، الديوان، ص: 291-292.

* (ذا): نلحظ نسبة توارد (ذا) في القصيدة دون غيرها من أسماء الإشارة وهي لمفرد مذكر، لأنها من باب الأشهر ويحسن الاقتصار عليها، حرصا على التّيسير والإيضاح، وترك ما عداها ممّا هو مسموع بقلة عن العرب. ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص: 322.

** الدُّمُسْتُقُ: صاحب جيش الرُّوم. ينظر: أبو البقاء العكبريّ، البيان في شرح الدّيوان، ج3، ص:389.

3 ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص: 383.

قوله: « وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر، لأنّه ممّا يُشكِل ويُلبس، إذ كل واحد منهما لا يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه، فأيّهما قدمت كان المبتدأ»[1].

أمّا مَنْ خَالفَ هذَا الإشكالَ حَولَ عدم تقدّم الخبر على المبتدإ فهو سيبويه، إذ كانت له وجهة أخرى في قوله:« وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار»[2]، فسيبويه يؤكّد بعدم الإلزامية في التّرتيب، سواء أتعلق الأمر بين (المبتدأ) أم (الخبر).

- **النّمط الخامس المبتدأ (ضمير)+ الخبر نكرة:**

الضمير «وهو عبارة عمّا دلَّ على مخاطب كـ(أنت)، أو غائب كـ(هو) وينقسم إلى مستتر وبارز»[3]

تجلى بروز الضمير في قول الشّاعر:[4]

تُفِيْتُ اللَّيَالِيَ كُلَّ شَيءٍ أَخَذَتَهُ وَ**هُنَ** لِمَا يَأْخُذْنَ مِنْكَ **غَوَارِمُ**

وَقَفْتَ وَمَا فِي المَوْتِ شَكٌّ لِوَاقِفٍ كَأَنّكَ فِي جَفَنِ الرَّدَى **وَهْوَ نَائِمُ**

تَجَاوَزْتَ مِقْدَارَ الشَّجَاعَةِ وَالنُهَى إِلَى قَوْلِ قَومٍ **أَنْتَ بِالغَيْبِ عَالِمُ**

تَظُنُ فِرَاخُ الفُتْخِ أَنَّكَ زُرْتَهَا بِأُمَهَاتِهَا **وِهِيَ العِتَاقُ الصَلاَدِمُ**

الصّورة (1): المبتدأ (هن)+ الخبر (غورام) تكون التّركيب هنا من مسند (غوارم) ومسند إليه (هنّ).

الصّورة(2): المبتدأ (هو)+ الخبر (نائم)، تجسدت العلاقة الإسناديّة بين المبتدأ (هو) والخبر (نائم)

الصّورة(3): المبتدأ (أنت)+ الجار والمجرور (بالغيب)+ الخبر (عالم)، كما مثّل هذا التّركيب علاقة إسناديّة بين المسند إليه الضمير (أنت) والمسند (عالم)، عبّر الشّاعر بالضمير المنفصل أنت في باب

1 ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص: 99.

2 سيبويه، الكتاب،ج1، ص: 49.

3 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصدى، ص: 94.

4 المتنبي، الدّيوان، ص: 291-292.

الافتخار، لأنّه في حالة خطاب مع المخصوص بالمدح – سيف الدّولة – ممّا قدَّمه من إقدام وشجاعة وعزم.

الصّورة(4): المبتدأ (هي)+ الخبر (العتاق)، كما احتوت هذه الصورةُ أيضًا قرينَةً إسناديّة بين المسند إليه وهو الضمير (هي) مع المسند (العتاق).

فمن خلال الأبيات الأربعة التي تراوحت الضمائر فيها بين الغائب والمخاطب، نجد أنَ المسندَ إليه قد تعددتْ طرقُ تعريفه إمَّا معرّفًا بالألف واللاَّم، وإمّا مضافًا إلى معرفةٍ، كما نجد أنّ التّراكيب (المسند إليه والمسند) أتت متطابقة .

- **النّمط السّادس: المبتدأ معرفة+ الخبر (جملة فعليّة)**

تجسد هذا النّمط في قول الشّاعر:[1]

هَل **الحَدَثُ*** **الحَمْرَاءُ تَعْرِفُ لَوْنَهَا** وَتَعْلَمُ أَيُّ السَّاقَيْنِ الغَمَاغِمُ

الصّورة (1): هل (حرف نفي)+ الحدث (مبتدأ)+ الحمراء (صفة)+ تعرف فعل مضارع+ الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هي) لونها مفعول به والجملة من فعل وفاعل ومفعول به في محل رفع خبر للمبتدأ (الحدث)، وأَمَّا إِنْ كانَ المبتدَأُ مخبرًا عنه بجملة فعليّة، فيكونُ الفاعلُ فيها ضميرًا مستترًا، فلا يجوزُ تقديم جملة الخبر؛ لأنّ تقديمها يوهم المتلقي أنّ الجملة برمتها جملة فعليَّةٌ بسيطةٌ، وليست اسميّةً مركّبةً، حيثُ صارَ التّركيبُ الظاهريّ للجملة (فعل+ فاعل)، فالتزام تقديم المبتدإ في هذا النَّمط يزيلُ اللُبسَ الذي يُصيّر المبتدأ فاعلاً، ويَحولُ في خضمّ هذا الجملةِ الاسميَّةِ المركَّبةِ إلى جملةٍ فعليَّةٍ بسيطةٍ[2].

1 المتنبي، الديوان، ص: 290.

* الحدث: قلعة معروفة بناها سيف الدّولة في بلاد الروم، ووصفها بالحمراء؛ لأنّها احمرّت بدماء الروم، وذلك أنّ الرّومَ غلبوا عليها وتحصنوا بها، فأتاهم سيف الدولة، وقتلهم فيها، حتى تلطخت بدمائهم، ينظر: عبد الرحمان البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ج4، ص96.

2 ينظر: رشاد أحمد عبد الغني، نظام الجملة الاسمية في شعر عبد الله البردوني دراسة نحوية دلالية، ص:101.

- **النَّمط السّابع: المبتدأ(معرف بالإضافة)+ الخبر (الجاروالمجرور)**

لقد اكتفى نحاتُنَا القدماءُ باستعمال الظرف أو الجارِ والمجرورِ وهذا ما وجدناه عند صاحب همع الهوامع في باب سمّاه: (وقوعُ الخبر ظرفً أو جارًا ومجرورًا) إِذْ إنَّه يَقُولُ: «إذا وقعَ الظَرْفُ، أو الجارُ والمجرُورُ خبرًا فشرطُهُ: أن يكون تامّاً، نحو: زيدٌ أَمَامَكَ وزَيدٌ في الدَّار. بخلاف النّاقص، وهو: مالا يُفْهَمُ بمجرّد ذكره وذكر معموله مايتعلق به، نحو: زَيْدٌ بِكَ، أَوْ فِيكَ، أَو عَنْكَ، أَي وَاثِقٌ بِكَ، وَرَاغِبٌ فِيكَ، وَمُعْرِضٌ عَنْكَ، فَلاَ يَقَعُ خَبَرًا، إذ لا فائدةَ فيه »[1].

أمّا من استعمل مصطلح شبه الجملة من النُّحاةِ القدماءِ فابن مالك في ألفيته الشَّهيرة عند حديثه عن أنواع وبيان جملة الصّلة في قوله:[2]

وَجُمْلَةٌ وَشِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ، كَ(مَنْ) عِنْدِي ابْنُهُ الَّذِي كُفِلْ

أمّا أهم المواطن التي تجلت فيها ففي قول الشّاعر:[3]

إِذَا بَرَقُوا لَمْ تُعْرَفِ البِيْضُ مِنْهُمُ **ثِيَابَهُمُ مِنْ مِثْلِهَا** وَالعَمَائِمُ

الصّورة(1): المبتدأ(ثياب)+ المضاف إليه (الهاء المتصلة)+ الجارُ والمجرورُ متعلقٌ بخبر محذوف (من مثلها).

نلحظ من هذا التّركيب أنها أتت جملةً اسميَّةً مركَّبةً من مبتدإ معرَّف بالإضافة وهو (ثيابهم)، والخبر جاء شبه جملة(من مثلها).

- **النّمط الثّامن: الخبر (الجار والمجرور)+ المبتدأ.**

ورد هذا النّمط على ثلاث صورفي قول الشّاعر:[4]

وَكَانَ بِهَا مِثْلُ الجُنُونِ فَأَصْبَحَتْ **وَمِنْ جُثَثِ القَتْلَى عَلَيْهَا تَمَائِمُ***

1 السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص: 319.

2 ابن مالك (مُحَمَّد بن عبد الله) ، ألفيَّة في النَّحو والصَّرف، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 2009م، ص: 20.

3 المتنبي، الديوان، ص:291.

4 المصدر نفسه، ص: 291.

* التّميمة: ما يعلّق في العنق لدفع العين، إبراهيم مصطفى وأخرون، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدّولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004م، ص: 119.

خَمِيْسٌ بِشَرْقِ الأَرْضِ وَالغَرْبُ زَحفُه **وَفِي أُذُنِ الجَوْزَاءِ مِنْهُ زَمَازِمُ**

فَلِلَّهِ وَقْتٌ ذَوَّبَ الغِشَّ نَارُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ صَارِمٌأَوْضَبَارِمُ

الصّورة(1): الجارٌ والمجرورٌ (من جثث)+ مضاف إليه (القتلى)+ الجارُ والمجرورُ متعلقٌ بالخبر (عليها)+ (تمائم) ، فالتّركيبان المسند (عليها) والمسند إليه (تمائم)، لأنّ مسوغَ الابتداء بالنكرة هو تقدّم الجار والمجرور عليها، الّذي أتى به المتنبي بعدما فعل سيفُ الدولة فعلته النكراء في الرُّوم .

الصّورة (2):الجار والمجرور متعلق بالخبر (في أذن) + مضاف إليه (الجوزاء)+ الجار والمجرور (منه)+ (مبتدأ) زمازم، فيلحظ من هذه الجملة أنها أتت مركَّبةً وهي دلالةٌ على المخصوصِ وخصَّها بالذكر على جميع وسائر البروج، وإنّ هذا الجيش لعظم أمره، وكثرة أهله قد ملأ مابين الشّرق والغرب، وبلغ صوتهم الجوزاء[1]

الصّورة (3): الجار والمجرور متعلق بخبر (لله)+ مبتدأ (وقت)، يظهر أنّ المتنبي يتعجّب من الوقت الذي بدأت فيه الحرب وتطاير شررها واشتعل لهيبها بين سيف الدّولة والرّوم.

النّمط التّاسع: اسم الاستفهام أيّ (المبتدأ)+ الخبر.فقد عرّفها ابن هشام الأنصاري في قوله:

«يطلب بها تعيين الشيء، نحو: أيُّ رجلٍ جاءَ؟ وأيَّةُ امرأةٍ جَاءتْ؟ »[2]

وجاء هذا الضربُ من الاستفهام مرةً واحدةً في قول الشاعر:[3]

هَلْ الحَدَثُ الحَمْرَاءُ تَعْرِفُ لَوْنَهَا وتَعْلَمُ **أَيُّ السَّاقَيْنِ الغَمَاغِمُ**

الصّورة(1): (أيُّ)+ اسم استفهام في محل رفع مبتدأ+ (السَّاقين) مضاف إليه+(خبر) الغماغم، أمّا الفعل المضارع (تعلم) فقد سدّ مسدّ مفعولين، والسّبب في ذلك أنّ (أيّ) توسطت بين العامل والمعمول .

1 ينظر: أبو البقاء العكبري، البيان في شرح الديوان، ج3، ص:384.

2 مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، ج1، ص74.

3 المتنبي، الديوان، ص:290.

أفضَى الوصفُ إلى أنّ الجملةَ الاسميَّةَ المحضةَ البسيطةَ امتازتْ ببعض الخصائص التّركيبيّة، منها ما يتّصل بركني الإسناد، ومنها ما يتعلق بالعناصر المتممة، ومنها ما يخص الدّلالات التّركيبيّة[1]

ثالثا: الجملة الاسميّة المثبتة المنسوخة

يصطلحُ النُّحَاةُ القدماءُ والمعاصرون على أنّ الأفعالَ الناسخةَ هيَ أفعالٌ ناقصةٌ، وسميت بالناسخة، لأنّها تحدث تَغيرا طارئا على الجملة، وتؤسّس لها أحكاما جديدةً، ولا تصير مع المرفوع كلامًا تامًّا، ومن بين أهم النواسخ (كان) وأخواتها بعدّها أم الباب، يقول في ذلك ابن هشام الأنصاري: « والكلامُ الآنَ في باب كان، وألفاظُه ثلاثَ عشرةَ لفظةً، وهي عَلىَ ثلاثةِ أقسامٍ: ما يرفعُ المبتدأَ وينصبُ الخبرَ بلا شرطٍ وهي ثمانيةٌ: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدّم عليه نفيٌ أو شبهه وهو أربعة، زال، وبرِح، وفتئ، وانفك»[2].

و لاجرمَ أنَّ هذه الأفعال اختلفَ النّحاةُ في دلالة نقصها واتفقوا في دلالة زمنها، فيقول الرَّضي في شرحه على الكافية:« فكان يدلُّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكنَّ دلالة (كان) على الحدث المطلق أي الكون: وضعيّة، ودلالة الخبر على الزَّمان المطلق: عقليّة؛ وأمّا سائرُ الأفعال الناقصة، نحو: (...)، فدلالتها على حدث معيَّن لا يدلُّ عليه الخبرُ»[3].

وقد وردت في نمطين مختلفين.

1 ينظر: محمّد كواكبي، خصائص الخطاب الشعري في ديوان أبي فراس الحمداني – دراسة صوتية تركيبية–، دار هومة، الجزائر، ط1، 2009م، ص: 163.

2 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصدى، ص127.

3 الرّضي: شرح على الكافيّة، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا، ط2، 1996م، ج4، ص:182.

- **النّمط الأوّل: اسم كان+ خبر .**

وهذا ما نجدهفي قول الشاعر:[1]

إِذَا**كَانَ مَا تَنْوِيْهِ فِعْلاً مُضَارِعًا*** مَضَى قَبْلَ أَنْ تُلْقَى عَلَيْهِ الجَوَازِمُ

الصورة(1): فعل ماض ناقص (كان)+ اسم (كان)جملة موصولة (ماتنويه)+ خبر كان(فعلا) وجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب(تنويه)، فالصّورة التي أتى بها المتنبي لعبت دورا بارزا، وهو أنّ سيف الدّولة إذا أراد فعل شيء بمجرد النيّة أصبح ضربًا من المضي، أمّا إذا فعلته وصرت نحو الحدث، فكان الفعلُ دالًا على المستقبل غير ماض.

- **النّمط الثّاني: صار + الاسم + الخبر**، فهذا الفعل (صار) « تفيد مع معموليها تحوَّل اسمها، وتَغَيُّرَه من حالة إلى حالة أخرى يَنطَبِقُ عليها معنى الخبر في الزّمن المناسب لدلالة الصيغة، مثل: صارت الشجرة بابًا. أي تحولت الشجرة(وهي اسم: صار) »[2].

وقد أتى هذا الفعل مرّة واحدة في قول الشّاعر:[3]

بِضَرْبٍ أَنَى الهَامَاتِ وَالنَّصْرُغَائِبُ **وَصَارَ إِلَى اللَّبَاتِ**** وَالنَّصْرُ قَادِمُ

الصّورة(1): فعل ماضي ناقص (صار)+ اسمها ضميرٌ مستترٌ جوازا تقديره (هو)+ الجارُ والمجرورُ متعلقٌ بخبر صار المحذوف تقديره كائن(إلى اللّبات).

---

1 المتنبي، الدّيوان، ص: 291.

* فعلا مضارعا: النّحويون يسمون المستقبل مضارعًا، وهو يصلح للحال والاستقبال، حتى تدخل عليه سوف أو السين فيصير للمستقبل خاصة، وأراد أبو الطيب هنا الاستقبال ليصح له المعنى لأنّ الفعل الحاضر لا يجوز أن ينوى ، ويتوقع ولا يؤمر به. ينظر: أبو البقاء العكبري، البيان في شرح الديوان، ج4، ص:383.

2 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص:556.

3 المتنبي، الديوان، ص:292.

** اللَّبَاتِ: ضرب الصدر والبطن والأقراب بالعصا. ينظر: ابن منظور، لسان العرب،ج2، ص:81.(ل ب ت)

رابعا: الجملة الاسميّة المنفيّة

تطرّقَ النُّحاةُ القدماءُ في دراستهم للجملة الاسميَّة المنفيَّة، واستفاضوا في الحديث عنها، وأولوا لها عنايةً كبيرةً في أبواب كثيرة مطّردة تعجّ بها بطون أمّات الكتب النحويّة، ولم يخصّصوا لها بابًا واحدًا مع اشتمال كلّ حرف من الحروف المنسوخة على نفس المشترك الدلالي في خاصيّة النفي، ففصّلوا وأصّلوا في كلّ باب، وهذا ما وجدناه عندَ كلِّ نحويّ عندما يقول: هذا (باب (لا) نافيّة للجنس)، التي تنصب الأوَّل وترفع الثاني، وفي مثل قولهم: وذهب صاحب الكتاب في (باب (ما) التي تشبه ليس) في المعنى والعمل (ما، لا، لاتَ، إنْ)، إلاّ أنّ جميعَ هذه الأحرفِ الناسخةِ ترفعُ الاسمَ ويسمّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمّى خبرها.[1]

ذهب صاحب كتاب النّحو الوافي:« أنّ هناكَ نوعٌ من الحروف يشبهُ الفعلَ: (ليس) في معناه، وهو: النّفي*، وفي عمله وهو: النَّسْخُ**؛ فيرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ. وبهذه المشابهة في الأمرين يعدّ من أخوات: (ليس) مع أنّها فعل، وهو حرف. كما يعدّ من أخوات (كان)؛ لمشابهته إياها في العمل السَّالف فقط. وأشهر هذه الحروف أربعة:(ما- لا- لات- إنْ) ».[2]

1- ما النّافيّة التي تعمل عمل ليس

ممّا اتّفق عليه جمهور النّحاة في عمل ما النّافيّة هو توفرها على ثلاثة شروط:[3]

- أن يتقدّم اسمها على خبرها
- وأن لا تقترن بأن الزائدة
- وأن لا يقترن خبرها بـــ(إلاّ) فلهذا أهملت.

---

1 ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص:144.

2 عباس حسن النحو، النحو الوافي، ج1، ص:593.

* النّفي: أنّ ليس فعل ماض ينفي معنى الخبر في الزّمن الحالي عند الإطلاق،(أي عند وجود قرينة تبين نوع الزمن، أو التجرد منه)؛ فإن وجدت لازم الأخذ بمدلولها. ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 593.

** النّسخ: الجملة الاسمية في مثل: (الرياحين متعة) مركبة من اسمين مرفوعين، يسمى أولهما: (المبتدأ)، وله الصدارة في جملته -غالبًا- ويسمى الثاني خبرا كما هو معروف. ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير من اسمهما، وعلامة إعرابهما، ومن بين هذه الألفاظ(كان، إنّ). ينظر: المصدر نفسه: ج1،ص:543.

3 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص:143.

- **النّمط الأوّل: ما النّافيّة(اسمها)+ خبرها**

وهذه الصّورة تجلت في القصيدة مرةً واحدةً في قوله:[1]

أَتَوْكَ يَجُرُوْنَ الحَدِيْدَ كَأَنَّمَا سَرَوْا بِجِيَادٍ **مَا لَهُنَّ قَوَائِمُ**

الصّورة (1) (ما) النافية+ الجارُ والمجرورُ متعلقٌ بالخبر (مالهنّ)+ المبتدأ المتأخر (قوائم).

نجد من خلال هذه الصورة، أنّ (ما) هنا لا تعمل عمل ليس لعدم استيفائها أحد الشروط التي ذكرناها آنفا.

النّمط الثّاني: (لا) النّافيّة التي تعمل عمل ليس+ اسمها+ خبرها، ولإعمالها أربعة شروط أساسيّة ذكرها صاحب شرح قطر النّدى وبل الصدى: « أن يتقدّم اسمها، وأن لا يقترنَ خبرُها بإلاّ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشّعر، لا في النّثر»[2]، كما قد أضاف صاحب الكافيّة في قوله: « ينبغي في (لا) العاملة عمل (ليس) مراعاة الشّروط المعتبرة لإعمال (ما)، بل هي فيها أولى، فإنّها أضعف من (ما) »[3].

ظهر هذا النّمط في صورة واحدة فيقول الشّاعر:[4]

تَشَرَّفُ عَدْنَانُ بِهِ**لاَ* رَبِيْعَةُ** وتَفْتَخِرُ الدُّنْيَا بِهِ **لاَ العَوَاصِمُ**

الصّورة (1): (لا) النّافيّة بطل عملها + مبتدأ (ربيعة)+ خبرها المحذوف وتقدير الكلام (تشرّف)، أمّا الشَّطر الثّاني فـــ(لا) النَّافيّة بطل عملها + مبتدأ (لا) (العواصم)+ خبر (لا) المحذوف وتقدير الكلام (تفتخر).

---

1 المتنبي، الديوان، ص:291.

2 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النَّدى وبل الصدى، ص:145.

3 الرّضي، شرح على الكافية ، ج2، ص:196.

4 المتنبي، الديوان، ص: 293.

* (لا): فهو للنفي. وفريق من العرب –كالحجازيين– يعمله عمل ليس ويجعل النّفي به منصبًا مثلها على معنى الخبر في الزّمن الحالي عند عدم قرينة تدل على زمن غير الحال وأمّا بنو تميم فيهملونها، وإن كان عملها قليلا على (ما). ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي، ج1، ص: 601.

** تحدث عباس حسن عن شروط عمل (لا) الحجازيّة: يجوز أن يكون خبرها جملة فعليّة أو شبه جملة، لأنّهما يكونان في حكم النّكرة، لكن إذا اختلّ أحد الشُّروط وجب إهمالها، مع مراعاة تكرارها. ينظر: عباس حسن، النُّحو الوافي، ج1، ص: 603.

وفي قوله:[1]

وَإِنِّي لَتَعْدُو بِي عَطَايَاكَ فِي الوَغَى **فَلاَ أَنَا مَذْمُومٌ وَلاَ أَنْتَ نَادِمُ**

أَلَا أَيُّهَا السَّيْفُ الّذِي لَيْسَ مُغْمَدًا **وَلَا فِيْهِ مُرْتَابٌ وَلاَ مِنْهُ عَاصِمُ**

الصّورة (1): (لا)النّافيَّة+ (أنا) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ+ مذموم (خبرها)+ الواو حرف عطف على الجملة الآنفة الذكر+ (لا) نافية بطل عملها+ (أنت) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ+ (نادم) خبرها، نلحظ من خلال هذا أن كلا من الجملتين قد رفعتا؛ احتمالُ كون الأولى عاملةٌ في الأصلِ عمل (إنّ)، ثمّ ألغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء، وأن تكون عاملةً عملَ (ليس)، فيكون ما بعدها مرفوعا.

الصّورة(2): (لا) النّافيّة لا عمل لها+ الجارُ والمجرورُ متعلقٌ بخبر محذوف (فيه)+ مبتدأ (مرتابٌ)+ الواو حرف عطف على الجملة السّابقة+ الجارُ والمجرورُ متعلقٌ بخبر محذوف(منه)+ مبتدأ (عاصم)، فلا جَرَمَ أَنَّنا لانستطيع أن نجزم جزما قاطعا في تبيان وتحديد دلالة (لا) النّافيَّة، أهي لنفي الوحدة أم أنَّها نافية للجنس إلاّ من خلال دلالة السّياق الّتي تحكمها، فهذا راجعٌ بالدَّرجة الأولى إلى النُّحاة الّذين لم يحددوا لنا بدقة الضوابط الّتي ينبغي أن تكون عليها (لا) والوجوه المستعملة في ذلك.[2]

1 المتنبي، الديوان، ص:293.

2 ينظر: رشاد أحمد عبد الغني، نظام الجملة الاسمية في شعر عبد الله البردوني- دراسة نحوية دلالية، ص: 256.

خامسا: الجملة الاسميّة المؤكّدة

1 :الجملة الاسميّة المؤكدة بـــ(إنّ وأخواتها)

تعدُّ(إنّ) من الحروف المشبّهة بالفعل* فهي مختصَّةٌ بالدّخول على الجملة الاسميّة فتنصب الأوّل ويسمى اسمها، وترفع الثّاني ويسمى خبرها، كما أنها تشبه الأفعال من عدّة وجوه، « فلكلّ واحد من تلك الحروف معنًى خاص يغلب فيه، فالغالب في (إنّ) و(أنّ) التّوكيد»[1]، كما أنّ النُّحَاةَ وضعوا شروطا لعملها، فقال ابن هشام الأنصاري: «إنّما تنصب هذه الأدواتُ الأسماءَ وترفع الأخبارَ بشرط أن لا تقترن بهن (ما) الحرفيَّة؛ فإن اقترنت بهن أبطلت عملهنّ، وصح دخولهنَّ على الجملة الفعليَّة»[2]، وأمَّا ما عليه جمهور النّحاة في إفادة (إنّ) و(أنّ) فهو التَّوكيد للجملة الاسميَّة.

إلاّ أنّ هناك بعضا مِنَ النُّحَاةِ مَنْ تَفَرَّدَ برأيه في عدم إلزامية كون (أنّ) من المؤكّدات الّتي تدخل على الجملة الاسميّة، ومن بين النُّحاة نجد الرّضي في شرحه على الكافيّة، يقول: «فـــ(إنّ) موضوعةٌ لتأكيد الجملة فقط، غير مغيرة لها، و(أنّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا إلى اسمها»[3]، فالملاحظ هنا أنّ المسوغَ الّذي حمل الرّضي على عدم إخضاع (أنّ) وإثباتها من الجمل المؤكدة، هو أنّها تؤول بمصدر على غرار (إنّ) الّتي لا تؤول بمصدر.

وقد وضع النّحاةُ أسُسًا ومعالم للتفريق بين (أنّ) و(إنّ):« يجب أن تكسر همزة (إنّ) حيثُ لا يصح أن يقوم مقامها ومقام معموليها مصدر، ويجب فتحها حيث يجب أن يقوم مصدر مقامها ومقام معموليها»[4] يتضح من خلال هذا القول أنّه لا بُدَّ من أن يُؤولَ ما بعدها بمصدر سواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا، بحيث يطرأ تغيرٌ في نسقيّة وتركيب الجملة عن أصلها

* الحروف المشبهة بالفعل: هي ستة (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ)، وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها، كالماضي، ووجود معنى الفعل في كلّ واحدة منه، فإنَّ التأكيدَ والتشبيهَ والاستدراكَ والتمنيَ والترجيَ، وهي من معاني الأفعال. ينظر: مصطفى الغلاييني، شرح الدروس العربية، ج2، ص370.

1 عباس حسن، النّحو الوافي، ج1، ص: 631.

2 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص:149.

3 الرّضي، شرح على الكافيّة ، ج4، ص:341

4 مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ج2،ص: 380.

النَّموذجي الأوَّل، فهمزتها مفتوحةٌ وجوبًا، أمّا إن كان لا يصح أن يؤول بمصدر فمعنى أنّه لا يصحُ تغير بنية التَّركيب الأصلي.

وبعد هذا التّمهيد الموجز حول (إنَّ وأنَّ) وكيفيَّة عملهما والفرق بينهما، وجب لنا أن نقف عند الشّواهد الشّعريّة الّتي تضمنتها (إنَّ وأنَّ) الّتي أتت في مواضع مختلفة، وسياقات تركيبيّة متنوعة، وفق الأنماط التّركيبيّة الآتية:

وردت في صورتين في قول الشّاعر:[1]

وَيُفْهَمُ صَوْتَ المِشْرَفِيَّةِ فِيْهِمُ عَلَى **أَنَّ أَصوَاتَ السُّيُوفِ أَعَاجِمُ**

تَظُنُّ فِرَاخُ الفُتْخِ **أَنَّكَ زُرْتَهَا** بِأُمَاتِهَا وَهْيَ العِتَاقُ الصَلاَدِمُ*

- **النَّمط الأوَّل: أنَّ+ الاسم الظاهر+ الخبر.**

الصّورة(1): (أنّ) حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد+ (أصوات) اسم (أن)+ (السّيوف) مضاف إليه+ (أعاجمُ) خبر (أنّ)، جاء هذا البيت لإثبات حقيقة تقريريّة صادرة من شاعر.

الصّورة(2): (أنّ) حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد+ (الكاف) ضمير متصل اسمها+ (زرتها) جملة فعليّة في محل رفع خبر (أنّ).

- **النَّمط الثَّاني: إنّ+ ضمير متصل + خبر.** أتى هذا النمط في ثلاث صور في قول الشّاعر:[2]

لَكَ الحَمْدُ فِي الدُرِّ الّذِي لِي لَفْظُه **فَإِنَّكَ مُعْطِيهِ وَإِنِّي نَاظِمُ**

وَإِنِّي لَتَعْدُو بِي عَطَايَاكَ فِي الوَغَى فَلاَ أَنَا مَذْمُومٌ وَلاَ أَنْتَ نَادِمُ

هَنِيْئًا لِضَرْبِ الهَامِ وَالمَجْدِ وَالعُلَى وَرَاحِيكَ وَ الإِسَلاَم **أَنَّكَ سَالِمُ**

1 المتنبي، الدّيوان، ص: 292- 293.

2 المصدر نفسه،، ص: 293.

* الصّلادم: كزِبرِجٍ: الأسَدُ، والصُلبُ، والشّديد الحافر، كالصُّلادم فيهما، والصّلدام، بالكسر. وهي: صلدامة. ينظر:الفيروز آبادي (مجد الدّين مُحَمَّد بن يعقوب)، القاموس المحيط، تحقيق:مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م، ص: 1130.

الصّورة(1): (إنّ) حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد+ (الكاف) ضمير متصل اسمها+ (معطيه) خبر (إنَّ)+ (الواو) حرف عطف+ (إنّ) حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد+ (الياء) ضمير متصل في محل نصب اسم (إنّ)+ ناظم خبر (إنّ)

الصّورة(2): (إنّ) حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد+ (الياء) ضمير متصل في محل نصب اسم إنّ+ (اللام) المزحلقة+ (تعدو) فعل مضارع+ (الواو) ضمير متصل في محل رفع فاعل، نجد أنّ هذا البيت قد أكد بمؤكدين(إنّ+ اللام المزحلقة) وهو ما يعرف بالخبر الإنكاري، فارتباط الخبر بـــ(اللاّم) المزحلقة والّتي أصلها (لام الابتداء)، الّتي سوغت لنا مجيء الخبر بغرض المدح الَّذي ورد بأداتين، والّذي كان اسمُها ضميرًا متصلاً للمفرد المتكلم الدّال على الشَّاعر الَّذي يعدد لنا خصال ممدوحه سيف الدّولة، فالدّلالة التي تضمنتها (إنّ) أنها حرف توكيد يتشبث بالجملة المتضمنة الإسناد الخبري، فينصب المسند إليه ويرتفع المسندُ وجوبًا عند الجمهور.

الصّورة(3): (أنّ) حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد+ الكاف ضمير متصل في محل نصب اسم (أنّ)+ (سالم) خبر أنّ.

- **النّمط الثّالث: لكنّ+ الاسم+ الخبر .**

لقد عبَّر النُّحاةُ عن الاستدراك بقولهم:« إنّه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه. وهذا يقتضي أن يكون المعنى بعدها مخالفا للمعنى الفرعي هو الّذي يفهم مما قبلها، ومغايرا له. وتقع بعد النفي* والإثبات**»[1].

وقد تجلى هذا النّمط في قول الشّاعر مرتين:[2]

يُسَرُّ بِمَا أَعْطَاكَ لاَ عَنْ جَهَالَةٍ **وَلَكِنَّ مَغْنُومًا نَجَا مِنْكَ غَانِمُ**

وَلَسْتَ مَلِيْكًا هَازِمًا لِنَظِيرِهِ **وَلَكِنَّكَ التَوحِيدُ** لِلشِرْكِ هَازِمُ

1 عباس حسن، النّحو الوافي، ج 1، ص: 632.

* النّفي: إذا كان المعنى الفرعي الناشئ مما قبلها موجبا كان ما بعدها منفيا في معناه. ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص:632.

** الإثبات: وإن كان المعنى الفرعي قبلها منفيا في مضمونه كان المعنى بعدها موجبا .ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 632.

2 المتنبي، الديوان، ص: 293.

الصّورة(1): (لكنَّ) حرف مشبه بالفعل يفيد الاستدراك+ (مغنوما) اسم (لكنّ)+ (نجا منك غانم) الجملة الفعلية في محل رفع خبر لكنّ.

الصّورة(2): (لكنَّ) حرف مشبه بالفعل يفيد الاستدراك+(الكاف) ضمير متصل اسم (لكنّ)+ (التوحيد) خبر لكنّ.

من خلال البيتين السَّابقين نجد أنّ (لكنَّ) الاستدراكيَّة قد ربطت بين جملتين متفاوتتين في القوة، لأن الملاحظَ في الدَّور الَّذي لعبته (لكنَّ) كونها في الجملة الثَّانيَّة أقوى عن سابقتها، فمثلا نجد في البيت الثّاني نفيًّا، ليقع بعدها الرّابط بين الجملتين(لكنَّ) من أجل إبطال حكم، وهذا من أجل تعزيز قوة الجملة.

- **النَّمط الرّابع: كأنّ+ الاسم+ الخبر.**

لقد تعددت الآراء واضطرمت وَنَشِبَ الخلافُ حول أداة التوكيد (كأنّ)فمنهم من رأى- ما عليه جمهورُ النُّحَاةِ البصريين والفراء – أنّها مركّبة من كاف التشبيه و(إنّ). فأصلُ الكلامِ عندهم:«إنّ زيدا كالأسد. ثم قدّمت الكاف. اهتمامًا بالتشبيه، ففتحت (أنّ) لأنّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجرّ»[1].

وبعضهم الآخر كانت له نظرة أخرى: «أنّ (كأنّ) بسيطة غير مركّبة. واختاره صاحب (رصف المباني) ونسبه إلى أكثرهم، واستدل له بأوجه: أنّ الأصل البساطة، والتّركيب طارئ، ومنها أنَّه لو كان مركّبا لكانت الكاف حرف جرّ»[2].

وقد تكرّر هذا الفعل مرة واحدة في القصيدة في قوله:[3]

حَقَّرْتَ الرُّدَيْنِيَاتِ حَتَّى طَرَحْتَهَا وَحَتَى **كَأَنَّ السَّيْفَ لِلْرُمْحِ شَاتِمُ**

1 أبو القاسم المرادي، الجني الدّاني، ص:568

2 المصدر نفسه، ص:569.

3 المتنبي، الدّيوان، 292.

الصّورة(1): (كأنّ) حرفٌ مشبه بالفعل يفيد التشبيه+ (السيف) اسم كأنّ+ الجار والمجرور(للرمح)+(شاتم) خبر كأنّ، فالتّأكيد في الجملة الاسميّة خيلت للقارئ قوة التشبيه الّذي اجمح على أن المشبه هو المشبه به نفسه.

2- الجملة الاسميّة المؤكدة بالقصر:

نجدها مرة واحدة في قوله:[1]

ومَنْ طَلَبَ الفَتْحَ الجَلِيْلَ **فَإِنَّمَا** **مَفَاتِيحُهُ البِيْضُ** الخَفَافُ الصَوَارِمُ

الصّورة(1): (إنّما) أداة حصر وتوكيد+ (مفاتيحه) مبتدأ معرف بالإضافة+ (البيض) خبر، فأخرج الجواب جملةً اسميّةً لتدّل على ثبوت الوصف لديه، وأكّدها بـــ(إنّما) دلالةً على قوة الاتّصاف بالشجاعة واقتحام المخاطر.

بعد العمليّة الإحصائية للجمل الاسميّة في القصيدة، سجلنا نسبة ورودها بمعدّل ستٍ وأربعين مرة(46)، أسفر التفاوت بين هذه الجمل أنَّ الجملة المثبتة نالت حضها الأكبر بنسبة ثمان وخمسين بالمائة (58%)، بتواتر قُدِّرَ عدد وروده سبعًا وعشرين مرّة، ثم تأتي الجملة المؤكّدة في المرتبة الثانية بنسبة ثلاث وعشرين بالمائة (23%)، بتواتر قدّر وروده إحدى عشرة مرّة، ثم تأتي بعدها الجملة المنفية بنسبة تسع عشرة بالمائة (19%)، بتواتر قدّر عدده تسع مرّات.

كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجملة المثبتة	الجملة المؤكّدة	الجملة المنفيّة
27	11	09
58%	23%	19%

الشكل(1): نسبة توارد الجمل الاسمية في القصيدة

1 المتنبي، الدّيوان، ص: 292.

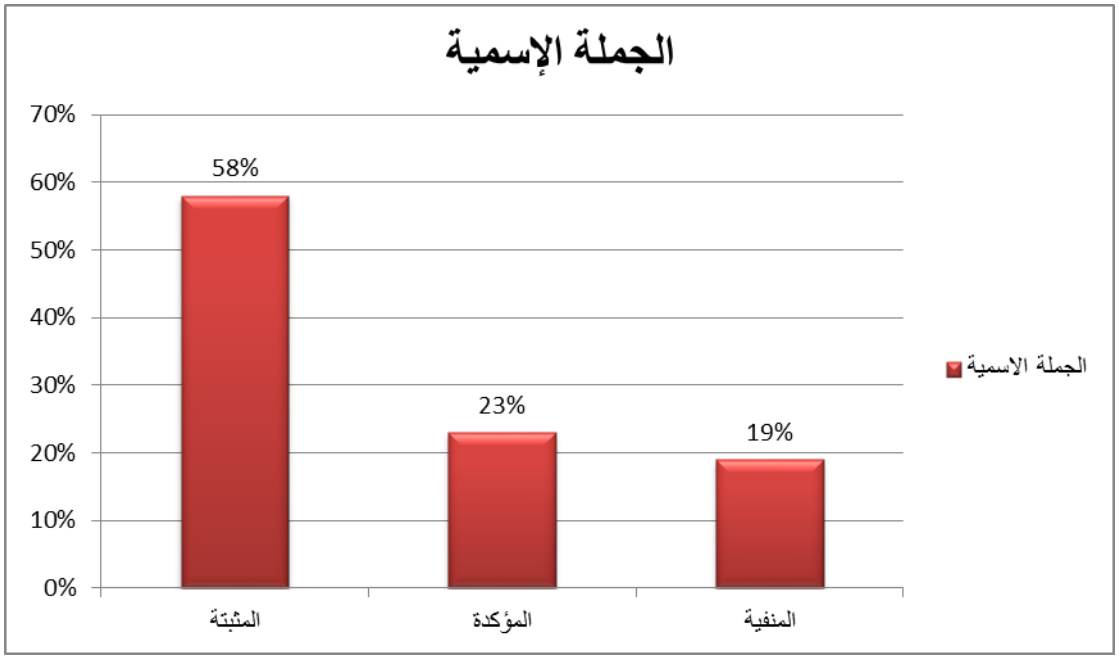

الشكل(2): عدد الجمل الاسميّة في القصيدة بأنواعها الثلاثة.

من خلال العمليّة الإحصائية للجمل الخبرية – الفعليّة والاسميّة- التي شملت القصيدة المنسوبة للمتنبي، نجد أنّ الجمل الخبرية توارد عددها بـــ(116) مرّة، نجد أن النسبة الأعلى كانت للجمل الفعلية بـــ(73) مرّة، مقارنة مع الجمل الاسميّة الّتي أتت بـــ(43) مرّة، لتدلّ بذلك على الحركية والتجدد في الجمل الفعليّة، لأنّ دلالة الاتّصاف بالحركية مستمدّة من الأفعال التي تعج بتراكيب نحوية انسابت في التّدفق اللّغوي للقصيدة.

سادسا: عوارض الجملة الاسميّة

سبق أن عرفنا، أنّ الجملةَ الاسميَّةَ تقومُ على عنصرين أساسين هما الدعامة والرَّكيزة الأساسيَّة التي قامت عليهما – المسند إليه والمسند – ، بناءً على أصالة البنية الّتي ارتبطت بها، وهذا ما انطوى عليه التَّعريف السَّابق.

1- عارض التّقديم والتّأخير في الجملة الاسميَّةِ:

أ- تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا وجوازا:

إنّ المتأملَ والمتفحصَ في كتب النُّحاةِ القدماءِ والمحدثينَ، يجد أنَّ الأصلَ في المبتدأ أن يكون متقدّمًا ثم يأتي الخبر متأخرًا، لأنَّ الرتبةَ الّتي يحالُ عليها الخبرُ أن يكون بعده مباشرةً، إلاّ أنّ هنالك

مسوغات وضعها النُّحاة في تأخير المبتدأ، جعلته يَنْعَتِقُ من مسالكَ ضيقة قام العلماءُ بالتّسطير لها في أسفارهم، وقد خصّص صاحبُ النّحو الوافي بابًا سمّاه (تقديمُ الخبر وجوبًا)، ذاكرًا أَهَمَّ المواضع الّتي يتقدّم فيها وهي: «أن يكون المبتدأ نكرةً محضةً*، ولا مسوغَ للابتداء به إلاّ تقدّم الخبر المختصّ**، جملة كان الخبر أم شبهها(أي: سواء أكان الخبر ظرفا أم جارًا مع مجروره، أم جملة»[1].

أمّا أهم النّماذج الّتي أنيط بها التّقديم والتّأخير في الجملة الاسميّة، التي أوردها شاعرنا أبو الطيب المتنبي، فنجدها موزعةً على النّحو الآتي، في قوله:[2]

خَمِيْسٌ بِشَرْقِ الأَرْضِ وَالغَرْبُ زَحْفُهُ وَفِي أُذُنِ الجَوَزَاءِ مِنْهُ زَمَازِمُ

فَلِلَهِ وَقْتٌ ذَوَّبَ الغِشَ نَارُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ صَارِمُ أَوْضَبَارِمُ

نجد أنّ في النّماذج الشّعريّة الّتي أوردها أبو الطيب المتنبي، تقدّم الجار والمجرور(الخبر) على المبتدأ، ففي الشّاهد الأوّل أنّ من عادة العرب الفصحاء، إذا أخبرت عن مخبر ما، وأناطت به حكما ما، أو علقت به وصفًا وقد يشركه غيره في ذلك الحكم، أو فيما أخبر به عنه وقد عطفت أحدهما على الآخر بالواو المقتضيّة عدم التّرتيب، فإنّهم يبدأون بالأهم والأَولى ولو كانا جميعا محلَّ اهتمام واعتناء.[3]

أمّا تقدّم الجار والمجرور في البيتين فهو من أجل إفادة الاختصاص، ففي البيت الثّاني يتحدث الشّاعر عن تعجبه من ذلك الوقت الّذي حدثت فيه الحرب واضطرمت، واشتعل لهيبها بين سيف الدّولة والرّوم.

1 عباس حسن، النّحو الوافي، ج1، ص:501.

* النّكرة المحضة: هي الّتي يكون معناها شائعا بين أفراد مدلولها، مع انطباقه على كل فرد، مثل كلمة (رجل) فإنّها تصدق على كلّ فرد من أفراد الرجال، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم، دون غيره، ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص:213.

** الخبر المختص: أن يكون المجرور في الخبر الواقع جارا مع مجروره، وأن يكون المضاف إليه في الظرف المضاف الواقع خبرا، وأن يكون المسند إليه في الخبر الواقع جملة، ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 487.

2 المتنبي، الدّيوان، ص: 292.

3 ينظر: منير محمود الميسري، دلالات التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 2005م، ص: 135.

إنّ الإلزاميّة في التّقديم لها علاقة تتصل بحد كبير بالمعنى والتّركيب الّذي يحكمها، وقد أوجزها صاحب النّحو العربي في نقاط كالآتي:[1]

1- أن يقصدَ حصرَ المبتدإ: أن المحصورَ يكون ثانيًا، فإذَا أردنا حصرَ المبتدإ فإنَّ الخَبرَ يجبُ أن يتقدّم عليه لئلا يَلتَبِسَ المحصورُ بالمحصورِ عليه.

2- أن يشمل المبتدأ على ضمير يعود على الخبر أو جزء منه: حينئذ يجبُ أن يتقدَّمَ الخبر حتىَّ لا يعودَ الضميرُ على متأخر في اللّفظ والرتبة.

و قد جاء أيضًا تقدّم الجار والمجرور في قول المتنبي [2]

وَكَانَ بِهَا مِثْلُ الجُنُونِ فَأَصْبَحَتْ عَلَى جُثَثِ القَتْلَى عَلَيْهَا تَمَائِمُ

فموطنُ الشَّاهِدِ في هذا البيت هو تأخيرُ اسم كان(مثلُ) وتقدّم الجار والمجرور (بها)

كما نجد أيضا تقدم الجار والمجرور في الجملة المنفيّة الّتي أفادت الاختصاص، في قوله:[3]

أَلاَ أَيُّهَا السَّيْفُ الَّذِي لَيْسَ مُغْمَدًا وَلاَ **فِيْهِ مُرْتَابٌ** وَلاَ **فِيْهِ عَاصِمُ**

فموطنُ الشَّاهد المستَشَفِ في هذا البيت، هو أنّه إذا كان في الجملة منفيٌّ وتقدّم الجارُ والمجرورُ على اسمها، فتقديمه يفيدُ تَفضِيلَ المنفي عنه.

2- الحذف في الجملة الاسميّة:

يعدُّ الحذفُ في الجملةِ الاسميَّةِ أحدَ المطالبِ الاستعماليَّةِ، فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذفَ أحدَ العناصرِ المكونة لهذا البناء، وتبقى الجملة مع ذلك ذات دلالة وافيّة، بل قد تكون دلالة الجملة مع الحذف أبلغ منها مع الذكر، بمعنى أنّ كلّ عنصر إسنادي يجوز حذفه إذا اقتضى الموقف الاستعمالي ذلك[4].

1 إبراهيم إبراهيم بركات، النّحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ج1، ص: 125.

2 المتنبي، الدّيوان، ص:291.

3 المصدر نفسه، ص:293.

4 ينظر: رشاد أحمد عبد الغني، نظام الجملة الاسمية في شعر عبد الله البردوني- دراسة نحويّة دلالية- ص: 336.

ومن أهم الصّور الّتي يتجلى فيها الحذف في الجملة الاسميّة، حذف يكون في المسند إليه (حذف المبتدأ)؛ وإن صورَ حذفِ المبتدإِ والخبرِ جائزةٌ في مواطنَ كثيرةٌ، وهذَا راجعٌ إلى تنوعهما واختلاف السّياقاتِ، فقد قال عباس حسن في كتابه النَّحو الوافي:« يحذفُ كلٌّ منهما جوازاً أو وجوباً في مواضعَ معينةٍ، فيجوزُ حذفُ أحدهما بشرط أن يدلَّ عليه دليل، وألا يتأثَّر المعنى ولا التّركيب بحذفه »[1]

أمّا الحالاتُ الَّتي يجوزُ فيها حذفُ المبتدإِ والخبرِ فهي كثيرة:[2]

أ- يحذفُ في جواب الاستفهام

ب- يحذفُ بعد فاء الجواب

ج- يقلُّ بعد إذا الفجائية.

إلا أنّه تجلى الحذف في قول الشّاعر:[3]

طَرِيدَةُ الدَّهرِ سَاقَهَا فَرَدَدْتُهَا عَلَى الدِّينِ بِالخَطْي والدَّهْرُ رَاغِمُ

خَمِيْسٌ بِشَرْقِ الأَرْضِ وَالغَرْبُ زَحْفَهُ وَفِي أُذُنِ الجَوْزَاءِ مِنْهُ زَمَازِمُ

في البيتين السَّابقين نجد أنّ المبتدأَ محذوفٌ، دلّ على ذلك السّياق؛ لأنَّ أَصْلَ الكلامِ في البيت الأول هو (هَذِهِ طَرِيَدَةُ) أمّا البيت الثاني فالتّقدير (هو خميسٌ).

1 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص:507.

2 السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1، ص:332.

3 المتنبي، الديوان، ص:291.

كما يظهر حذف المبتدأ فيقوله أيضا:[1]

وَلَسْتَ مَلِيْكًا هَازِمًا لِنَظِيْرِهِ وَلَكِنَّكَ التَّوحِيْدُ لِلْشِرْكِ هَازِمُ

فموطن الشّاهد هنا تجلى في حذف ضمير المبتدأ (أنت)، فتقدير الكلام في البيت هو (أنت) هازم، كما يجوز أيضا اعتبار التّوحيد خبر أول لـــ(لكنَّ)، وهازم خبرها الثّاني فيحتملُ الوجهانُ في ذلك، لأنّ هزيمتك له هزيمة التّوحيد للشرك، وظهورك عليه ظهور أهل الحقّ على أهل الإفك[2].

وفي الأخير حاول البحث أن يجمع الكثير من الشَّواهد الشّعريّة في قصيدة الحدث الحمراء للمتنبي، وتحليلها وفق أحكام نحويّة، وأنماط شكليّة تركيبيّة، باستعراضها على كتب النّحاة .

1 المتنبي،الدّيوان، ص: 293.

2 ينظر: أبو بقاء العكبري، البيان في شرح الديوان، ج1، ص:391.

الخاتمة

بعد الغوص في ثنايا البحث والوقوف على محطات علمية ولغوية لدراستنا للجملة بأنماطها المختلفة في قصيدة الحدث الحمراء للمتنبي،كان لابدّ أن نستعرض أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها، وهذه خلاصة مركّزة لأهم النقاط، وهي على النحو الآتي:

- تعدّ الجملة اللّبنة الأساس في الدّرس النحوي، وذلك من خلال العناصر الإسناديّة الّتي تقوم عليها، والّتي نالت حظّها من الدراسة قديما وحديثا.
- اختلف النّحاة القدماء والمحدثون في تحديدهم لمعياريّة الجملة وأنواعها، وهذا راجع إلى رؤيتهم وتصوراتهم الفكريّة، ففريق يرى أنّ الكلام والجملة وجهان لعملة واحدة، وفريق يقرّ بإلزامية التفريق بينهما.
- يعدّ الإسناد مقوما من مقومات الجملة، لكنَّ النَّحاةَ اختلفوا في الأساليب الإنشائيّة بعدّها النّواة الأصلية التي تنعتق منها الجملة (النداء، التعجب، أفعال المدح والذم)
- اعتمد جمهور النحاة في تقسيمهم للجملة على التقسيم الثنائي، أمّا بقية التقسيمات(الثلاثيّة، الرباعيّة، الخماسيّة)فهي من باب الوظائف الدلاليَّة للجملة.
- تحديد مفهوم الجملة الفعليّة والاسميّة عند بعض النحاة لم يخرج عن دائرة الصدارة، سواء أبدئت بفعل أم باسم.
- فيما تعلق بخصائص الجملة وأنماطها، نجد غلبة الجمل المثبتة على المنفية والمؤكدة في القصيدة، الّتي تدلّ على الحركيّة والتّجدد الّتي امتزجت مع روح الدّعابة لدى المتنبي.
- خلوّ فعل الأمر في القصيدة يرجع لسبب بلاغي؛ إذ إنّ المتنبي لم يجد ما يأمر به سيف الدّولة.
- ورود الضمائر المتصلة بالجمل الفعليّة سواء أكانت ماضيّة أم مضارعيّة دلالة على الاتّصاف بالوظيفة الفاعليّة.
- ورود نسبة الجمل الفعلية في القصيدة بكثرة وسَمَهَا بتوافر أنماطها التركيبيَّة حاملة دلالات تخدم السّياق.
- دلالة الأنماط التّركيبيّة في القصيدة أتت من أجل إثبات حكم إسنادي (المسند والمسند إليه).

- انعكاس شعريَّة المتنبي من خلال توظيفه للأدوات المنفيّة والمؤكّدة في الجمل الفعليَّة و الاسميَّة.
- تجلَّت في القصيدة عوارض تركيبية مختلفة، كالتَّقديم والتَّأخير والحذف طرأت على الجملة، بمعنى أنّ شيئا ما يحدث للترتيب الجملي يغير من نسقها النّموذجي.

الملحق

أبو الطيب المتنبي نشأته ومنهجه في كتابة القصيدة:

1- **نشأته:** هو أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفيّ الكوفيّ، قدم الشام في صباه، وجال في أقطاره، ومازال إلى أن ادعى النبوة في بداية السماوة، وتبعه خلق كثير من بني كلب وغيرهم، ذاع صيته في الأفاق وطارت شهرته في الأصقاع والبقاع، وهو أحد فطاحلة الشعر الذين وضعوا بصمتهم على التراث العربي.[1]

2- **منهج القصيدة:** لقد انبرى جمع غفير من العلماء والباحثين لهذا الشاعر بالتدوين والكتابة والتحليل، لما يحمله هذا الشاعر من لغة شعرية امتاز بها عن غيره من الشعراء، فقصيدة الحدث الحمراء للمتنبي محكمة البناء، مسبوكة الحبك من البداية إلى النهاية في قالب واحد.

3- **نص القصيدة:**

يقول المتنبي:[2]

عَلى قَدرِ أَهلِ العَزمِ تَأتي العَزائِمُ".... " وَتَأتي عَلى قَدرِ الكِرامِ المكـــارِمُ

وَتَعظُمُ في عَينِ الصَغيرِ صِغارُها".... " وَتَصغُرُ في عَينِ العَظيمِ العَظائِـــمُ

يُكَلِّفُ سَيفُ الدَولَةِ الجَيشَ هَمَّهُ".... " وَقَد عَجَزَت عَنهُ الجُيوشُ الخَضـــارِمُ

وَيَطلِبُ عِندَ الناسِ ما عِندَ نَفسِهِ".... " وَذَلِكَ ما لا تَدَّعيهِ الضَراغِـــمُ

يُفَدّي أَتَمُّ الطَيرِ عُمرًا سِلاحَهُ".... " نُسورُ المَلا أَحداثُها وَالقَشاعِـــمُ

وَما ضَرَّها خَلقٌ بِغَيرِ مَخالِبٍ".... " وَقَد خُلِقَت أَسيافُهُ وَالقَوائِـــمُ

هَلِ الحَدَثُ الحَمراءُ تَعرِفُ لَونَها".... " وَتَعلَمُ أَيُّ الساقِيَينِ الغَمائِـــمُ

سَقَتها الغَمامُ الغُرُّ قَبلَ نُزولِهِ".... " فَلَمّا دَنا مِنها سَقَتها الجَماجِـــمُ

---

1 عبد الرحمان البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ج1، ص:3.

2 المتنبي، الديوان، ص: 290- 291.

بَناها فَأَعلى وَالقَنا تَقرَعُ القَنا".... " وَمَوجُ المِنايا حَولَها مُتَلاطِمُ

وَكانَ بِها مِثلُ الجُنونِ فَأَصبَحَتْ".... " وَمِن جُثَثِ القَتلى عَلَيها تَمائِمُ[1]

طَريدَةُ دَهرٍ ساقَها فَرَدَتَها".... " عَلى الدينِ بِالخَطِّيِّ وَالدَهرُ راغِمُ

تُفيتُ اللَيالي كُلَّ شَيءٍ أَخَذتَهُ".... " وَهُنَّ لِما يَأخُذنَ مِنكَ غَوارِمُ

إِذا كانَ ما تَنويهِ فِعلاً مُضارِعًا".... " مَضى قَبلَ أَن تُلقى عَلَيهِ الجَوازِمُ

وَكَيفَ تُرَجّي الرومُ وَالروسُ هَدمَها".... " وَذا الطَعنُ آساسٌ لَها وَدَعائِمُ

وَقَد حاكَموها وَالمِنايا حَواكِمٌ".... " فَما ماتَ مَظلومٌ وَلا عاشَ ظالِمُ

أَتوكَ يَجُرّونَ الحَديدَ كَأَنَّهُمْ".... " سَرَوا بِجِيادٍ ما لَهُنَّ قَوائِمُ

إِذا بَرَقوا لَم تُعرَفِ البيضُ مِنهُمُ".... " ثِيابُهُمُ مِن مِثلِها وَالعَمائِمُ

خَميسٌ بِشَرقِ الأَرضِ وَالغَربِ زَحفُهُ".... " وَفي أُذُنِ الجَوزاءِ مِنهُ زَمازِمُ

تَجَمَّعَ فيهِ كُلُّ لِسنٍ وَأُمَّةٍ".... " فَما تُفهِمُ الحُدّاثَ إِلا التَراجِمُ

فَلِلهِ وَقتٌ ذَوَّبَ الغِشَّ نارُهُ".... " فَلَم يَبقَ إِلّا صارِمٌ أَو ضُبارِمُ

تَقَطَّعَ ما لا يَقطَعُ الدِرعَ وَالقَنا".... " وَفَرَّ مِنَ الأَبطالِ مَن لا يُصادِمُ

وَقَفتَ وَما في الموتِ شَكٌّ لِواقِفٍ".... " كَأَنَّكَ في جَفنِ الرَدى وَهوَ نائِمُ

تَمُرُّ بِكَ الأَبطالُ كَلمى هَزيمَةً".... " وَوَجهُكَ وَضّاحٌ وَثَغرُكَ باسِمُ

تَجاوَزتَ مِقدارَ الشَجاعَةِ وَالنُهى".... " إِلى قَولِ قَومٍ أَنتَ بِالغَيبِ عالِمُ

ضَمَمتَ جَناحَيهِمْ عَلى القَلبِ ضَمَّةً".... " تَموتُ الخَوافي تَحتَها وَالقَوادِمُ

بِضَربٍ أَتى الهاماتِ وَالنَصرُ غائِبُ".... " وَصارَ إِلى اللَبّاتِ وَالنَصرُ قادِمُ

حَقَرتَ الرُدَينِيّاتِ حَتّى طَرَحتَها".... " وَحَتّى كَأَنَّ السَيفَ لِلرُمحِ شاتِمُ

وَمَن طَلَبَ الفَتحَ الجَليلَ فَإِنَّما".... " مَفاتيحُهُ البيضُ الخِفافُ الصَوارِمُ

نَثَرتَهُمُ فَوقَ الأُحَيدِبِ نَثْرَةً".... " كَما نُثِرَت فَوقَ العَروسِ الدَراهِمُ

1 المتنبي، الديوان، ص: 291-292.

تَدوسُ بِكَ الخَيلُ الوُكورَ عَلى الذُرى".... " وَقَد كَثُرَتْ حَولَ الوُكورِ المِطـــمُ

تَظُنُّ فِراخُ الفُتخِ أَنَّكَ زُرتَها".... " بِأُمّاتِها وَهيَ العِتاقُ الصَـــــــلادِمُ[1]

إِذا زَلِقت مَشَّيتَها بِبِطونِها".... "كَما تَتَمَشّى في الصَعيدِ الأَراقِـــــــمُ

أَفي كُلِّ يَومٍ ذا الدُمُستُقُ مُقدِمٌ".... " قَفاهُ عَلى الإِقدامِ لِلوَجهِ لائِـــــمُ

أَيُنكِرُ ريحَ اللَيثَ حَتّى يَذوقَهُ".... " وَقَد عَرَفَتْ ريحَ اللُيوثِ البَهائِـــــمُ

وَقَد فَجَعَتهُ بِابنِهِ وَابنِ صِهرِهِ".... " وَبِالصِهرِ حَمْلاتُ الأَميرِ الغَواشِـــــمُ

مَضى يَشكُرُ الأَصحابَ في فَوتِهِ الظُبا".... " بِما شَغَلَتها هامُهُمْ وَالمَعاصِـــمُ

وَيَفهَمُ صَوتَ المِشرَفِيَّةِ فيهِمُ".... " عَلى أَنَّ أَصواتَ السُيوفِ أَعاجِـــــمُ

يُسَرُّ بِما أَعطاكَ لا عَن جَهالَةٍ".... " وَلَكِنَّ مَغنومًا نَجا مِنكَ غانِـــــمُ

وَلَستَ مَليكًا هازِمًا لِنَظيرِهِ".... " وَلَكِنَّكَ التَوحيدُ لِلشِركِ هـــــــازِمُ

تَشَرَّفُ عَدنانٌ بِهِ لا رَبيعَةٌ".... " وَتَفتَخِرُ الدُنيا بِهِ لا العَواصِـــــــمُ

لَكَ الحَمدُ في الدُرِّ الَّذي لِيَ لَفظُهُ".... " فَإِنَّكَ مُعطيهِ وَإِنّـِيَ نـاظِـــــمُ

وَإِنّي لَتَعدو بي عَطاياكَ في الوَغى".... " فَلا أَنا مَذمومٌ وَلا أَنتَ نـــــادِمُ

عَلى كُلِّ طَيّارٍ إِلَيها بِرِجلِهِ".... " إِذا وَقَعَت في مِسمَعَيهِ الغَماغِـــــمُ

أَلا أَيُّها السَيفُ الَّذي لَيسَ مُغمَدًا".... " وَلا فيهِ مُرتابٌ وَلا مِنهُ عاصِـــمُ

هَنيئًا لِضَربِ الهامِ وَالمَجدِ وَالعُلا".... " وَراجيكَ وَالإِسلامِ أَنَّكَ سالِـــــمُ

وَلِم لا يَقي الرَحمَنُ حَدَّيكَ ما وَقى".... " وَتَفليقُهُ هامَ العِدا بِكَ دائِـــــمُ

1 المتنبي، الديوان، ص: 292-293.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- **إبراهيم إبراهيم بركات:**

1. النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر،ط1، 2007م.

- **إبراهيم أنيس:**

2. من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، ط8، 2008م.

- **إبراهيم مصطفى:**

3. إحياء النحو، دار التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط2، 1992م.

- **إبراهيم مصطفى وآخرون:**

4. معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدّولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004م.

- **ابن الأنباري(أبو البركات)**

5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (دط)، (دت).

- **الجرجاني (عبد القاهر):**

6. دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط3، 1992م.

- **ابن جني (أبو الفتح عثمان):**

7. الخصائص، تحقيق : مُحَمَّد علي النجّار، دار الكتاب المصرية، القاهرة، مصر، (دط)، 1952م.

8. سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، مصر، (دط)، (دت).

- **ابن الحاجب (جمال الدّين أبو عمر عثمان بن عمار):**

9. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (ط1)، 1985م.

- **حسين عبد الغني جواد الأسدي:**

10. مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1)، 2007م.

- **حلمي مرزوق:**

11. في فلسفة البلاغة العربيّة علم البيان، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 2004م.

- **رابح بومعزة:**

12. الجملة والوحدة الإسناديّة الوظيفيّة في النحو العربي، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، (دط)،2008م.

- **الرضي(مُحَمَّد بن الحسن الأستراباذي):**

13. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن مُحَمَّد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنّشر بالجامعة، الرياض، السعوديّة، ط1، 1993م.

14. شرح على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا، ط2، 1996م.

- **الزّمخشريّ (محمود بن عمر):**

15. المفصّل في علم العربيّة، تحقيق: سعيد محمود عقيّل، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

- **(السّامرائي)فاضل صالح:**

16. الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، ط2،2007م.

17. لمسات بيانيّة في نصوص من التنزيل، دار عمار، عمّان، الأردن، ط5، 2009م.

18. معاني النحو، مكتبة أنوار دجلة، القاهرة، مصر، (دط)، (دت).

- **ابن السرّاج (أبو بكر بن مُحَمَّد):**

19. الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين فتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1996م.

- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)**

20. الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (دط)، 1988م.

- **السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر):**

21. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

- **شوقي ضيف:**

22. تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، (دت).

- **طاهر سليمان حمودة:**

23. ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، (دط)،1998م.

- **عباس حسن:**

24. النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3،(دت).

- **عبد الرحمن أيوب:**

25. دراسات نقديّة في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، (دط)،1957م.

- **عبد الرحمن البرقوقي:**

26. شرح ديوان المتنبي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

- **ابن عطية:**(عبد الحق بن غالب)

27. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2005م

- **العكبري(أبو البقاء):**

28. البيان في شرح الدّيوان، تحقيق: مصطفى السّقا وأخرون، دار الفكر، بيروت، لبنان، (دط)، 2010م.

- **علي أبو المكارم:**

29. التّراكيب الإسناديّة، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2008م.

30. الجملة الاسميّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008م.

31. الجملة الفعليّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (ط1)، 2007م.

- **ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكرياء):**

32. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق : أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،ط1، 1997م.

33. مقايس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

- **الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد):**

34. المسائل العسكريّات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنيّة، عمّان، الأردن، (دط)، 1981م.

- **الفيروز آبادي:** (مجد الدّين مُحَمَّد بن يعقوب)

35. القاموس المحيط، تحقيق:مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م.

- **ابن مالك(مُحَمَّد بن عبد الله):**

36. ألفيَّة في النَّحو والصَّرف، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 2009م.
37. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: مُحَمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، (دط)، 1967م.

- **المبّرد (أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد):**

38. المقتضب، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، (دط)، 1994م.

- **المتنبي (أبو الطيب):**

39. الدّيوان، تحقيق: علي عبد العظيم جاسر، القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (دط)، (دت).

- **مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف:**

40. بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، مصر، (دط)، 2003م.
41. العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، (دط)، 2001م.

- **مُحَمَّد كواكبي:**

42. خصائص الخطاب الشّعري في ديوان أبي فراس الحمداني – دراسة صوتيّة تركيبيّة–، دارهومة، الجزائر، ط1، 2009م.

- **مُحَمَّد مُحَمَّد أبو موسى:**

43. خصائص التّركيب، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط4، 1996م

- **(المرادي) حسن بن قاسم:**

44. الجني الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

- **مسعود بن سعيد بن سالم الحريري:**

45. الجملة في الدّرس اللّغوي العربيّ الحديث، كنوز المعرفة، عمّان، الأردن، 2016م.

- **مصطفى الغلاييني:**

46. جامع الدّروس العربيّة، القاهرة، مصر، دار ابن الهيثم، ط1، 2005م.

- **ابن منظور(أبو الفضل جمال الدّين مُحَمَّد بن مكرم)**

47. لسان العرب، تحقيق: يوسف خيّاط، دار الجيل، بيروت، لبنان، (دط)، 1988م.

- **منير محمود الميسري:**

48. دلالات التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 2005م.

- **مهدي المخزومي:**

49. في النحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986م.

50. قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر،ط1، 1966م.

- **ابن هشام(أبو مُحَمَّد بن عبد الله جمال الدّين بن يوسف):**

51. الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، عماد شؤون المكتبات، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، (ط1)، 1981م.

52. شرح شذور الذّهب، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2003م

53. شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: مُحَمَّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة الكبرى، القاهرة، مصر، ط11، 1963م.

54. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مُحَمَّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (دط)، 1991م.

- **ابن يعيش(موفق الدّين علي بن يعيش):**

55. شرح المفصّل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

56. شرح المفصّل ، مكتبة المتنّبي، القاهرة، مصر، (دط)، (دت).

ثانيا: الأطروحات و الرسائل الجامعية:

57. أحمد داود عبد الله دعمس، ديوان الحطيئة دراسة صرفيّة وتركيبيّة ودلاليّة، إشراف: إبراهيم يوسف السيّد، أطروحة ماجستير، قسم اللغة العربيّة وأدابها، كليّة الآداب والعلوم، جامعة آل بيت، عمّان، الأردن، 1999م.

58. رشيد أحمد عبد الغني، نظام الجملة الاسميّة في شعر عبد الله البردونيّ دراسة نحويَّة دلاليّة، إشراف: عبد الله بوخلخال، دكتوراه علوم، قسم اللغة العربيّة وأدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008- 2009م.

الفهـــارس

فهرس الأبيات الشعرية:

رقم	البيت	الصفحة
01	عَلى قَدرِ أَهلِ العَـــزمِ تَأتي العَزائِمُ وَتأتي عَلى قَدرِ الكِـــرامِ المِكارِمُ	48-29
02	وَتَعظُمُ في عَينِ الصَغيرِ صِغـــارُها وَتَصغُرُ في عَينِ العَظيمِ العــظائِمُ	48-29
03	يُكَلِّفُ سَيفُ الدَولَةِ الجَيشَ هَمَّــهُ وَقَد عَجَزَت عَنهُ الجُيوشُ الخَــضارِمُ	48-39-34
04	وَيَطلِبُ عِندَ الناسِ ما عِندَ نَفسِــهِ وَذَلِكَ ما لا تَدَّعيهِ الضَـــــراغِمُ	37-31
05	يُفَدّي أَتَمُّ الطَيرِ عُمرًا سِلاحَـــــهُ نُسورُ المَلا أَحداثُها وَالــقَشــاعِمُ	32
06	وَما ضَرَّها خَلقٌ بِغَيرِ مَخـــالِبٍ وَقَد خُلِقَت أَسيـــــافُهُ وَالقَوائِمُ	48-40
07	هَلِ الحَدَثُ الحَمــراءُ تَعرِفُ لَونَها وَتَعلَمُ أَيُّ السّـــــاقِيَيــنِ الغَمائِمُ	59-33-31-61
08	سَقَتها الغَمامُ الغُرُّ قَبلَ نُـــزولِهِ فَلَمّا دَنا مِنها سَقَتها الجَـــماجِمُ	27-22
09	بَناها فَأَعلى وَالقَنا تَقرَعُ القَنـــا وَمَوجُ المِنـــايا حَـولَـــها مُتَلاطِمُ	55-28
10	وكانَ بها مِثلُ الجُنونِ فَأَصبَحَتْ وَمِن جُثَـثِ القَتـــلى عَلَيها تَمائِمُ	73-59
11	طَريدَةُ دَهـرٍ ســـاقَها فَرَدَتَها عَلى الدينِ بِالخَطِّيِّ وَالـــدَهرُ راغِمُ	75
12	تُفيتُ اللَيالي كُلَّ شَيءٍ أَخَذتَهُ وَهُنَّ لِما يَأخُذنَ مِنكَ غَـــــوارِمُ	58-35-32
13	إِذا كانَ ما تَنويهِ فِعلاً مُضارِعًا مَضى قَبلَ أَن تُلقى عَـــلَيهِ الجَوازِمُ	63-31-22
14	وَكَيفَ تُرَجّي الرومُ وَالروسُ هَدمَها وَذا الطَعنُ آساسٌ لَها وَدَعائِـــــمُ	57-49-32
15	وَقَد حاكَموها وَالمَنايا حَواكِمٌ فَما ماتَ مَظلومٌ وَلا عـاشَ ظالِـــمُ	56-40-36
16	أَتوكَ يَجُرّونَ الحَديدَ كَأَنَّهُمْ سَرَوا بِجِيادٍ ما لَهُـــنَّ قَوائِـــــمُ	65-33-23
17	إِذا بَرَقوا لَم تُعرَفِ البيضُ مِنهُمُ ثِيابُهُمُ مِـن مِثـلِها وَالعَمـائِـــــمُ	60-43-23
18	خَميسٌ بِشَـرقِ الأَرضِ وَالغَربِ زَحفُهُ وَفي أُذُنِ الجَـوزاءِ مِنهُ زَمـــــازِمُ	75-72-60
19	تَجَمَّعَ فيهِ كُلُّ لِسنٍ وَأُمَّـةٍ فَما تُفهِـمُ الحُدّاثَ إِلا التَراجِـــــمُ	38-22
20	فَلِلهِ وَقـتٌ ذَوَّبَ الغِشَّ نـارُهُ فَلَم يَبـــقَ إِلّا صـــارِمٌ أَو ضُبـــارِمُ	61-47-41
21	تَقَطَّعَ ما لا يَقطَعُ الدِرعَ وَالقَنا وَفَرَّ مِنَ الأَبطالِ مَن لا يُصادِمُ	24
22	وَقَفتَ وَما في المَوتِ شَكٌّ لِواقِفٍ كَأَنَّكَ في جَفنِ الرَدى وَهوَ نائِمُ	57-23
23	تَمُرُّ بِكَ الأَبطالُ كَلمى هَزيمَةً وَوَجهُكَ وَضّاحٌ وَثَغرُكَ باسِمُ	54-30

24	تَجاوَزتَ مِقدارَ الشَجاعَةِ وَالنُهى	إِلى قَولِ قَومٍ أَنتَ بِالغَيبِ عالِمُ	58-26
25	ضَمَمتَ جَناحَيهِمْ عَلى القَلبِ ضَمَّةً	تَموتُ الخَوافي تَحتَها وَالقَوادِمُ	41-30
26	بِضَربٍ أَتى الهاماتِ وَالنَصرُ غائِبُ	وَصارَ إِلى اللَبّاتِ وَالنَصرُ قادِمُ	63-56-44
27	حَقَرتَ الرُدَينِيّاتِ حَتّى طَرَحتَها	وَحَتّى كَأَنَّ السَيفَ لِلرُمحِ شاتِمُ	70-27
28	وَمَن طَلَبَ الفَتحَ الجَليلَ فَإِنَّما	مَفاتيحُهُ البيضُ الخِفافُ الصَوارِمُ	71
29	نَثَرتَهُمُ فَوقَ الأُحَيدِبِ نَثْرَةً	كَما نُثِرَت فَوقَ العَروسِ الدَراهِمُ	44-25
30	تَدوسُ بِكَ الخَيلُ الوُكورَ عَلى الذُرى	وَقَد كَثُرَتْ حَولَ الوُكورِ المَطاعِمُ	39-32
31	تَظُنُّ فِراخُ الفُتخِ أَنَّكَ زُرتَها	بِأُمّاتِها وَهيَ العِتاقُ الصَلادِمُ	68-58-30
32	إِذا زَلِقَت مَشَّيتَها بِبِطونِها	كَما تَتَمَشّى في الصَعيدِ الأَراقِمُ	26
33	أَفي كُلِّ يَومٍ ذا الدُمُستُقُ مُقدِمٌ	قَفاهُ عَلى الإِقدامِ لِلوَجهِ لائِمُ	57-54
34	أَيُنكِرُ ريحَ اللَيثَ حَتّى يَذوقَهُ	وَقَد عَرَفَتْ ريحَ اللُيوثِ البَهائِمُ	47-39-34-33
35	وَقَد فَجَعَتهُ بِابنِهِ وَابنِ صِهرِهِ	وَبِالصِهرِ حَمْلاتُ الأَميرِ الغَواشِمُ	39
36	مَضى يَشكُرُ الأَصحابَ في فَوتِهِ الظُبى	بِما شَغَلَتها هامُهُمْ وَالمَعاصِمُ	47-45-33-27
37	وَيَفهَمُ صَوتَ المُشرَفِيَّةِ فيهِمُ	عَلى أَنَّ أَصواتَ السُيوفِ أَعاجِمُ	68-33
38	يُسَرُّ بِما أَعطاكَ لا عَن جَهالَةٍ	وَلَكِنَّ مَغنومًا نَجا مِنكَ غانِمُ	69-31-28
39	وَلَستَ مَليكًا هازِمًا لِنَظيرِهِ	وَلَكِنَّكَ التَوحيدُ لِلشِركِ هازِمُ	74-68
40	تَشَرَّفُ عَدنانٌ بِهِ لا رَبيعَةٌ	وَتَفتَخِرُ الدُنيا بِهِ لا العَواصِمُ	65-30
41	لَكَ الحَمدُ في الدُرِّ الَّذي لِيَ لَفظُهُ	فَإِنَّكَ مُعطيهِ وَإِنّيَ ناظِمُ	68
42	وَإِنّي لَتَعدو بي عَطاياكَ في الوَغى	فَلا أَنا مَذمومٌ وَلا أَنتَ نادِمُ	68-66
43	عَلى كُلِّ طَيّارٍ إِلَيها بِرِجلِهِ	إِذا وَقَعَت في مِسمَعَيهِ الغَماغِمُ	45
44	أَلا أَيُّها السَيفُ الَّذي لَيسَ مُغمَدًا	وَلا فيهِ مُرتابٌ وَلا مِنهُ عاصِمُ	66-44
45	هَنيئًا لِضَربِ الهامِ وَالمَجدِ وَالعُلا	وَراجيكَ وَالإِسلامِ أَنَّكَ سالِمُ	68-43
46	وَلِم لا يَقي الرَحمَنُ حَدَّيكَ ما وَقى	وَتَفليقُهُ هامَ العِدا بِكَ دائِمُ	37

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة.....(ب-د)

مدخل: الجملة العربيّة و أنواعها

أولا: مفهوم الجملة العربية بين القدماء والمحدثين .....(6 -17)

ثانيا: أنواع الجملة .....(17-19)

الفصل الأول: الجملة الفعليّة

أولا: الجملة الفعلية المثبتة .....(22-35)

1- الجملة الفعلية الماضويّة المثبتة.....(22)

2- الجملة الفعليّة المضارعيّة المثبتة.....(29)

ثانيا: الجملة الفعليّة المنفيّة .....(35-37)

1- مفهوم النفيّ.....(35-37)

2- النفي باستخدام (ما).....(36)

3- النفي باستخدام (لا).....(37)

4- النفي باستخدام (لم) .....(38)

ثالثا: الجملة الفعليّة المؤكّدة .....(38-41)

1- الجملة الفعلية المؤكّدة بـ(قد) .....(38)

2- الجملة الفعلية المؤكّدة بالقصر.....(40)

3 – الجملة الفعليّة المؤكّدة بالمصدر .....(41)

رابعا: عوارض الجملة الفعليّة.....(42-50)

1- عارض الحذف في الجملة الفعليّة .....(43)

2- عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية .....(46)

الفصل الثاني: الجملة الاسمية

أولا: مفهوم الجملة الاسميَّة .....(52-54)

ثانيا: الجملة الاسميَّة المثبتة .....(54-62)

1- المبتدأ + الخبر .....(55)

ثالثا: الجملة الاسميَّة المثبتة المنسوخة .....(62-63)

رابعا: الجملة الاسميَّة المنفيَّة .....(63-65)

ما النَّافيّة تعمل عمل ليس .....(64)

خامسا: الجملة الاسمية المؤكدة.....(67-71)

1- الجملة الاسمية المؤكّدة بـ(إنّ واخواتها).....(67)

2- الجملة الاسمية المؤكّدة بـ(القصر).....(71)

سادسا: عوارض الجملة الاسمية: .....(72-74)

1- عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية .....(72)

2- عارض الحذف في الجملة الاسمية .....(74)

الخاتمة .....(78)

الملحق.....(81)

قائمة المصادر والمراجع .....(85)

فهرس الأبيات الشعريّة.....(91)

فهرس الموضوعات .....(93)